



إهداء رسول النبأ من أجل بعض الأئمة



الْعَارِضُونَ وَالنَّبَائِمُ مِنْ جَانِبِ الْعَارِضِينَ

الدكتور محمد راجوادی

المعانيض والنباتات من أجل بعض الأحياء





الطبعة الأولى

2020 - 1442

ISBN 978-625-7580-28-1



إهداء

إلى صديق الغربية

أخي الأستاذ محمد مصطفى

رمزا للنبل والكرم

يستعرض هذا الكتاب نماذج بارزة لمحاولات جادة بذلها أصحابها من أجل تحقيق حلم بسيط في بعض من ضوء الحرية وبعض من ضوء الديمقراطية على الرغم من ظلال الدولة الشمولية التي تنامت سطوتها بالتدرج من دون أن تتنامى شخصيتها السياسية على نحو ما كان أصحاب النية الحسنة يؤملون من التغيير الذي حدث في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتحول تحوله القاسي في ١٩٥٤ مكرسا لحكم الفرد من ناحية ولل فكرة الشمولية من ناحية أخرى مع ما استتبع هذا من تغييب شبه تام أو تام لكل القيم المرتبطة بالديموقراطية والعدالة والحرية وحقوق الإنسان وما صحب هذا التغييب من العدول نهائيا عن متطلبات مناخ الحرية الذي ميّز مصر قبل ثورة ١٩١٩ وبعدها ، بل وتؤكد وجوده من خلال مؤسسات فاعلة وراسخة مع اقتناع وطني (وتوافق شعبي مكتمل أصبح طبيعياً بل عضوياً) بالديموقراطية وبالحرية والتعددية مهما كان موقف الممارسين من هذه القضايا.

وبالطبع فإننا نستطيع أن ندرك حقيقة سيكولوجية مهمة تمثل مفتاحاً للفهم السياسي والاجتماعي وهي أنه كان من الصعب على من عاشوا السياسة قبل ١٩٥٤ أن يعيشوها بعدها لكننا مع هذا نعرف من طبائع النفس البشرية والمجتمع الإنساني أن فكرة نبيلة كفكرة الإيمان بالقدر كانت كفيلة بأن تساعد المجتمع (في مجموعته) وأن تساعد أيضا كثيرا من أفراد هذا المجتمع (مهما كان إحساسهم بتميزهم وتفوقهم و من ثم بفرديتهم أو تفردهم) على أن يتقبلوا الأمر الواقع تحت مظلة ومظنة أنه ليس لهم من الأمر شيء، بل إن بعضهم كان يتمادى إلى إظهار اقتناعات من قبيل أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان.

وفي داخل هذه الطائفة الثانية التي كانت تقنع نفسها بأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان فقد كان هناك بعض ممن يسمون بالعصاميين النوابغ الذين يجدون فرصتهم في ركوب موجة الشمولية والديكتاتورية ومحاولة البقاء في هذا الوضع الراكب بعيداً عن مخاطر أي لفظ يمكن أن يشتم كتبة التقارير فيه روحاً من المعارضة التي ربما تكمن بدون قصد في لفظ عابر في حوار جانبي في قضية جزئية في وقت غير حرج، وذلك على نحو ما رأينا من صور الإيذاء التي تعرض لها كثيرون من الذين لم يقصدوا المعارضة من أجل المعارضة وإنما عبروا بالصدفة عن اختلاف ما ، أيا ما كان، لا اعتقادهم في أن الاختلاف أمر طبيعي.

ومع ما يحدث من انتشار الرضا أو القبول النفسي بالوضع الاستثنائي فإن الأمر لا يخلو من أناس ينبهون الناس ويرفعون الالتباس على حد تعبير عبد الرحمن الكواكبي، ويشرعون في التعبير بصورة أو أخرى عما يتمنونه لبلادهم في ضوء ما تعلموه أو اكتسبوه من خبرة بالحياة و السياسة ، أو في ضوء ما خبروه من التجارب السابقة في مجتمعات شبيهة، أو مجتمعات ذات تجربة، ومع أن علوم التاريخ والاجتماع والسياسة حافلة بالأمثلة الحية على التجارب ونتائجها وطبائعها فإن القليلين أو النواد هم من يُعنون بقيمة التجربة المعلمة ويسعون إلى نقلها إلى شعوبهم.

على اننا نستطيع أن نلاحظ بكل وضوح أن الزمن في حد ذاته هو أكبر العوامل المؤثرة في نمو المعارضة الحقيقية، وكأنا نريد ان نقول ان المعارضة في حد ذاتها استجابة بيولوجية أو عصبية لمنبه، وإن العقبة الفارقة لهذا التنبيه تختلف من شخص لآخر على مستوى الانفعال كما تختلف من حدث لآخر على مستوى الفعل، ولهذه الملاحظة المبدئية (أو ما يتفضل به علينا أساتذتنا من وصفهم لها بأنها فكرة جوهرية لا ملحوظة فحسب) دور كبير في فهم طبيعة الحراك الديموقراطي وبناء الآمال عليه.

ولهذا فإننا نبدأ أبواب هذا الكتاب بشخصية مدنية مرموقة قدر لها أن تظل تعمل مع النظام الناصري لأكثر من ١٥ عاماً فلما حدثت صدمة هزيمة ١٩٦٧ انتهت هذه الشخصية إلى أن عليها دوراً وطنياً مختلفاً عن دور الانضواء في النظام والاندماج في الفريق والسير في الطابور والحرص على مواصلة الطريق ، وبدأت

هذه الشخصية تبحث عن دور يرضي إحساسها بالقيام بالواجب تجاه البحث عن سبيل يمكنها من خدمة الوطن بإصلاح الخطأ الذي شاركت فيه، ولم يكن هذا بالأمر اليسير لكن حركة الشباب في ١٩٦٨ فتحت الباب على مصراعيه لصاحب هذه الشخصية لمحاولة لعب دوره حين دعي مع زملائه الثلاثة الآخرين من مديري الجامعات للقاء الرئيس جمال عبد الناصر، وعلى حين كان زملاؤه أكثر تحفظاً بحكم معرفتهم (و معرفته هو أيضاً) بطبيعة الرئيس الذي لا يحب أي صورة من صور النقد فإنه أفاض في حديث متزن لكنه كان خطراً عليه حتى إن زميله الأسبق منه في الكادر الجامعي توقع له سوء العاقبة عن قريب جداً ، و اراد أن ينبهه تنبيهها صارخا و زاعقا ومؤلماً حرصاً منه عليه، فقال له: إنه لن يتفضل عليه بأن يصحبه في سيارته في طريق عودتهم من لقاء الرئيس (وكانا قد جاءا في سيارة الزميل الأقدم) لأنه سيقتل عن قريب ، وهو لا يريد أن يكون قتيلاً معه!

ومع هذا فإن النظام شأنه شأن كل نظام كان له منطقه الأدهى (أو الأخبث) في التعامل مع مثل هذه الحالة، وهو محاولة التوظيف السريع لصاحب الرأي ليكون مع النظام في مواجهة الحرية والديموقراطية، بدلا من أن يكون مع الحرية والديموقراطية في مواجهة النظام ، ومن حسن الحظ أن الدكتور أن الدكتور محمد حلمي مراد لم يفهم هذا تماما ، وهكذا فإنه لأسباب كثيرة منها البيروقراطي ومنها الأخلاقي والتكويني والفكري والاجتماعي والعائلي سرعان ما انفصل من النظام من دون أن يكون له حق معارضته ، بل إنه تعرض لتشويه مستمر لم ينجه منه إلا أنه كان في مجمل حياته شخصا ممتازاً نزيهاً أقرب إلى المثالية..

وفيما بعد سبع سنوات من إقصائه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر وجد الدكتور محمد حلمي مراد الفرصة متاحة لمعارض في عهد الرئيس السادات منطلقاً من اعتبار العهدين عهداً واحداً ، وهكذا كان أبرز من أخضعوا أنفسهم للعقيدة المصنوعة القائلة بأن عهد الرجلين عهد واحد ، ولم يقف عند هذا الحد الذي كان الجمهور يخالفه فيه ، وإنما قضى بقية حياته مستعينا بمن يرون عهد جمال عبد الناصر صائباً وعهد أنور السادات مخطئاً في الوقت ذاته ، وهكذا وقعت معارضة الدكتور حلمي مراد في إشكالية منهجية كان رجل الشارع قادراً على إدراكها بينما لم يكن هو نفسه مستوعباً لأثرها بالقدر نفسه وهو الأمر الذي جعله في معارضته

قريباً ممن يطلق عليهم أنهم جماعات المثقفين وبعيدا عن الشعب الذي هو الشعب ، وليس في هذا ما يعيبه فهذا هو اختياره .

وواصل الدكتور حلمي مراد دوره النبيل طيلة عهد الرئيس حسني مبارك وحتى وفاته بعد أن تعرض في عهد مبارك لأقصى درجات المضايقة التي تعرض لها زعيم او سياسي من طبقتهم، وكان هذا أمراً طبيعياً في ظل تطور دولة ٢٣ يوليو إلى ما يمكن وصفه بتعبير : دولة بارونات في الاقتصاد والتجارة والاستيراد والبتترول، وهو نفسه ما كان الدكتور حلمي مراد يتبنى محاربتة باعتباره نائبا في بعض الأحيان ونائبا سابقا في أحيان أخرى، و لهذا فقد جمع الدكتور حلمي مراد في معارضته الصحفية بين المعارضة السياسية الفكرية المفهومة بلفظها وبين معارضة أخرى مفعمة بتفصيلاتها وهي معارضة الفساد التي أداها في مقالاته وكتبه بطريقة قريبة تماما من طريقة أدائها كمهمة رقابية للنائب البرلماني ، وللحزب المعارض ومن الحق أنه قد جمع التفوق في هذه الميادين الثلاثة (نقصد : البرلمانية والحزبية و الصحفية) التي تهيأت له من خلال مكانته المرموقة في حزب العمل الاشتراكي .

ومع أن سياقات حديثنا في هذا المقام ليست محلاً لرواية ذكريات شخصية أو روايات عن الآخرين فإنني اذكر أنني كنت أعرف أن المهندس محمد حسن دروة كان سيعين في البرلمان ضمن النسبة التي يختارها رئيس الجمهورية لكن تعيينه توقف فجأة، فلما أتيت لي أن القاه بعدها انتظرت حتى سار الحديث إلى مرحلة انفكاك عقدة اللسان وسألته عن القصة ، فقال إنه تلقى تهنئة الرئاسة بالفعل كي يكون على بينة من أمره حين يذاع اسمه بين المعينين، لكن المهندس إبراهيم شكري رئيس حزب العمل أبدى للرئيس حسني مبارك رغبته في ان يكون الدكتور محمد حلمي مراد معيناً هو الآخر من هؤلاء المعينين ، فما كان من الرئيس حسني مبارك بما عُرف عنه إلا أن قرر عدم تعيين هذا ولا ذلك.

على أننا لا ينبغي لنا أن نترك حديث الذكريات في هذا المقام من دون أن نذكر شيئاً من حديث الذكريات العامة أي التي يشترك في معرفتها والخبرة بها كثيرون اشتراكا يخرج بها عن النطاق الشخصي الضيق في الرواية أو المعرفة، وفي هذا المجال نذكر أن الأستاذ موسى صبري ظل لفترة طويلة يعيش أمل طوباويا في أن يصبح الدكتور محمد حلمي مراد ركنا من أركان نظام الرئيس أنور السادات

وبخاصة بعدما حدث له من جرح شديد وتأكيد بالغ في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، وكثيرا ما سعى الأستاذ موسى صبري في هذا السبيل ، لكن الرئيس أنور السادات بحكم تكوينه المؤمن بالخبرة كان يعلم جيداً أن النمط الذي أصبح يحكم تفكير الدكتور محمد حلمي مراد تجاه عهد الرئيس عبد الناصر سيجعله من حين لآخر مضطرا إلى أن يفضل "موقفا" مرحليا أو نصرا لحظيا على فكرة الاستمرار ضمن نظام مستمر ومسيطر لا يخلو من حسابات مرحلية ، وهكذا انتقلت محاولات تقريب الدكتور محمد حلمي مراد إلى نظام الرئيس أنور السادات إلى مرحلة ميئوس منها، بل إن الأمر تطور كما ذكرنا بحيث إن الدكتور محمد حلمي مراد شأنه شأن البشر نسي عداوته القديمة من أجل عداوته الجديدة، وتكرر هذا في موقفه مع الرئيس محمد حسني مبارك بحيث يمكن لنا بطريقة البسطاء أن نقول إن معارضته للرئيس مبارك كانت مائة ضعف لمعارضته للرئيس أنور السادات وإن معارضته للرئيس السادات كانت مائة ضعف لمعارضته للرئيس جمال عبد الناصر وإن معارضته للرئيس عبد الناصر كانت مائة ضعف لمعارضته للملك فاروق.

ومع هذا تظل القيمة التاريخية للدكتور محمد حلمي مراد متبلورة في أنه مثل آخر فرصة لإنقاذ الناصرية من داخلها فلما فشلت الناصرية في التقاط هذه الفرصة الذهبية حكمت على نفسها بالموت السياسي ، فقد كان بيان ٣٠ مارس الذي شارك هو نفسه في وضعه محاولة حقيقية للبدء من جديد ، لكن المحاولة فشلت لتجعل من ٥ يونيو ١٩٦٧ نهاية نهائية للناصرية ولتصور بيان ٣٠ مارس ومحاولات محمد حلمي مراد على أنها محاولة لإنعاش ميت فحسب .

ومع احترام التاريخ لحجم وقيمة وصدق معارضة الدكتور محمد حلمي مراد فيما بعد عهد عبد الناصر فإنها تأتي في سياق معارضات شبيهة لكنها لا تحتل القيمة التاريخية لمعارضته المبكرة للرئيس عبد الناصر بعد ١٩٦٧ وهي المعارضة التي لا يزال الناصريون و البيروقراطيون و التكنوقراطيون يجتهدون في إلقاء كثير من ظلال التسفيه والتحقير عليها للأسف الشديد.

بدأنا حديثنا في هذه المقدمة بما بدانا به حديثنا في هذا الكتاب من نموذج المعارض الذي بدأت معارضته الجادة مع صدمة الهزيمة، وتكرست معارضته مع إصرار صاحب الهزيمة على كل الظروف التي قادت إليها، وعدم العدول عنها إلى مناخ

كان المعارض يراه كفيلا بحل الأزمة، لكننا نرى في الفصل الثاني من هذا الكتاب نموذجا أكثر إحساسا بالخطر (وأكثر تبكيرا في التعبير عما أحس به) يتمثل في الدكتور رشوان فهمي نقيب الأطباء واستاذ الطب المرموق الذي كان على حد ما توافقت عليه الأدبيات التاريخية أول من أيد الضباط في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم إذا به مع مضي الأيام والسنوات يعاني منهم عناء متدرجا، فهو يعاني منهم وهو نقيب الأطباء حين يجد مطلوبا منه أن يوافق على تحويل نقابة الأطباء إلى ما يسمى تجاوزا بنقابة للمهن الصحية تضم الممرضين والمرضات والعاملين في الصحة بالإضافة للأطباء وذلك على نحو ما هو متبع في بعض الأنظمة الشمولية والشيوعية، بل إنه يجد تحريضا خفيا من أجهزة الرئيس عبد الناصر ضد وجوده في مقعد نقيب الأطباء، ويصل هذا التحريض الخفي إلى أن يتبنى النظام رفع قضية في مجلس الدولة ضد استمراره كنقيب للأطباء بدعوى انه شغل هذا المنصب المرموق لأكثر من دورتين، كما يصل إلى تكليف أكبر ضابط طبيب عامل في القوات المسلحة للترشح في مواجهته كنقيب للأطباء مرة واثنين.

ثم تحدث الطامة الكبرى حين يبدي رأيه في حفلة اجتماعية للأطباء في نادي الجزيرة في تصريح للرئيس جمال عبد الناصر فلا يصل إلى بيته في الإسكندرية عند الفجر إلا وقد فرضت عليه الحراسة بعد منتصف الليل وقبل الفجر. ثم إذا هو يفصل مما يسمى بعضوية الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم يفصل من عمله الجامعي و يفصل من منصبه كنقيب للأطباء مع أنه منتخب فيه، ويكون السبب في فصله منه انه فقد عضويته العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي!! وهكذا .

ولا يعود الدكتور رشوان فهمي إلى عمله إلا بعد أن يتولى الرئيس أنور السادات الحكم ويتم ما عرف بحركة ١٥ مايو ١٩٧١ وتحاول الدولة بكل وسيلة أن تسترضي الدكتور رشوان إكراما لزملائه من الأطباء ، وترضية لزملائه من أساتذة الجامعة لكن هذا لم يمنع الدكتور رشوان فهمي (وهو العائد لتوه من مرحلة الظلم والإجحاف) ان يكون هو الوحيد من غير رجال السلطة السابقين الذي ينضم إلى مجموعة رجال السلطة الذين كتبوا للرئيس أنور السادات عريضة ١٩٧٢ الشهيرة (مع نائبين سابقين لرئيس الجمهورية : البغدادي وكمال الدين حسين ، ونائبين سابقين لرئيس الوزراء : أحمد عبده الشرباصي ومصطفى خليل ، و قائد سابق للقوات الجوية : الفريق

مدكور أبو العز ، و وزيرين سابقين : محمد عصام حسونة و عبد الخالق الشناوي ، و محافظين سابقين : أحمد كمال أبو الفتوح وصلاح دسوقي) فكان من حيث الخلفية المهنية هو الطبيب الوحيد مع ثلاثة من المهندسين ، ورجل قضاء واثنين من الطيارين ، واثنين من ضباط الجيش ، وضابط من ضباط الشرطة).

ولم يلبث هذا الرجل العظيم أن توفي في ١٩٧٥ ، وهكذا كان من حظه أن يعيش شامخاً ، وأن يموت شامخاً بعد أن أدى أمجد أدوار الوطنية المسئولة.

يتشابه وضع الأستاذ خالد محمد خالد (موضوع الفصل الثالث من هذا الكتاب) مع وضع الدكتور رشوان فهمي في أنه انتبه بعد حين إلى خطورة ما تمضي إليه الدولة الشمولية ، وإن كان بحكم اشتغاله بالفكر قد سبق الدكتورين رشوان فهمي و محمد حلمي مراد في الحساسية المبكرة التي استشراف بها أزمة دولة عبد الناصر مع قيم الحرية والديموقراطية ومن هنا جاءت مناقشاته المعارضة المسئولة الذكية مع الرئيس جمال عبد الناصر نفسه على مسمع من الشعب العربي كله في اثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية للميثاق ١٩٦١ لتثبيت للضمير الوطني أنه كان هناك من أبناء الشعب من حذر من الخطر قبل فوات الأوان.

ومع أنه لم يكن من الممكن للأستاذ خالد محمد خالد ان يواصل خطوات أخرى في هذا الطريق في ظل ما حوصر به فإنه كان بلا أدنى شك أدى دوراً استثنائياً لا نزال نستحضر مفرداته الدقيقة ومكامن الذكاء في ردوده في مناقشاتنا الوطنية والتاريخية .

في مرحلة أكثر تبكيرا من هذا كله كان الدور الحاسم الذي قدر لاثنين من المتصلين بالعمل الفكري والصحفي أن يقوموا به ، وتمثل هذا في دور الدكتور درية شفيق (موضوع الفصل الرابع من هذا الكتاب) والصحفي الأستاذ أبو الخير نجيب (موضوع الفصل الخامس من هذا الكتاب)، إذ تكمن قيمة الاسهام الوطني الفكري لهذين المعارضين (على الرغم من قسوة التشويهات التي تفرض علي صورتيهما بحكم قسوة الديكتاتورية الناصرية ونفيها المتعطرس والظالم للآخر) في أنهما وصلا بعد مناقشات ساخنة وتعاملات حيوية إلى حقيقة مهمة وبنيا على هذه الحقيقة معارضة صادقة و فاعلة وواضحة ، وتحمل كلاهما (كل على حده وفي وقتين

مختلفين) نتيجة هذه المعارضة مع أن الفرصة كانت متاحة تماما لهما للنجاة من المصير القاسي والتنعم بحياة سياسية واجتماعية هادئة بل ومثمرة من نوع الإثمار الذي يفضله البرجوازيون .

لكن هذه السيدة العظيمة وهذا الرجل العظيم اختارا الطريق الذي كانا يعرفان خطورته ، وعانيا بسبب اختيارهما الحر كثيرا من الظلم والتشويه والتجهيل والتحقير ، ويتضح هذا بصورة جلية من الفكرة الغالبة في كتابات من يظنون انفسهم قد احاطوا علما بتاريخنا المعاصر سواء في هذا اليساريون والشيوخيون والإسلاميون ، حتى إننا نجد الرأي الشمولي الرسمي متسربا إلى كثير من أصحاب القلم الذين يستسهلون النقل فلا يزيدون في وصف هذين المعارضين عن تصويرهما في صورة سيدة من سيدات حقوق المرأة وحسب ، و صورة رجل من أصحاب الإيمان بالحرية المطلقة فحسب ، متجاهلين ما قاما به من دورين بطوليين مبكرين .

ومع هذا التقصير في حق هذين النموذجين فإن التشويه لا يزال يفرض على صورة حياتيهما بحيث ينزع منهما شرف المعارضة الشريفة لأن أحداً لا يريد أن يتصور أنه كانت هناك فرصة لمعارضة شريفة!

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به وبشائر أعمالي ، وكلّي دعاء إلي الله أن يوفّقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربه المطبعية في ظل غربي ومرضّي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنفس يتقطع ، والأمل يتضعع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه..

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدي برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادراً على شكر فضله. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل ، ان يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقوى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغنى، والبر والتقوى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجايز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع وبالتأكيد، كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

الفصل الأول د. محمد حلمي مراد

آخر فرصة لنجاة الناصرية

تتمثل قيمة محمد حلمي مراد الأولى فيما كان وجوده يبعثه و يبيئه و يشعه ويشيعه من الإلهام ، فقد كان وجوده في الحياة السياسية إلهاماً صادقاً بالعطاء الحقيقي الذي لا ينتظر مقابلاً، بل يعد بالمعانة التي هي من أسمى درجات العطاء الوطني . وفيما قبل هذا فقد قدر لهذا الرجل أن يبقى رمزا فقد أُوذي في حريته و دخل السجن في عهد الرؤساء الثلاثة عبد الناصر و السادات ومبارك ومع هذا فإنه لم ينسحب و لم يغترب ، ومن الحق أن نقول إنه اجتهد كثيرا بل كان اجتهاده بأكثر مما ناله من تقدير ، لكنه لأسباب لا تخفى على أحد ظل منخدعا أو خادعا لنفسه فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦٨ حين قدر له أن ينتبه وأن ينبه وأن يواصل التنبيه طيلة ثلاثين عاما تالية توجت حياته الثرية الخصبة .

قيمة الإيحاء الإيجابي

جمع هذا الرجل النادر في أفكاره بين الانتماءات الإسلامية والقومية والمستنيرة والاشتراكية و ظل على مذهبه في الولاء الوطني مهما كلفه هذا من إجهاد وإنهاك وإعراض من النظام والأمن ورجال السياسة، ومع أنه كما ألمحنا ، في الفقرة السابقة لم يقم بواجبه المعارض إلا في نهاية عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثم طوال النصف الثاني من عهد الرئيس أنور السادات فإنه أضاف إلى هذا معارضة دؤوبة ومتصلة طيلة عهد الرئيس حسني مبارك، وبعد أن كان معنيا بالتوجهات في المقام الأول فإنه لم يجد مانعاً من أن يتفرغ أو يبذل وقتا كبيرا و جهداً كبيراً في "التفرغ" لقضايا الفساد وبخاصة في قطاع البترول، ومع أن معارضته لم تكن واعدة في الظاهر بتوقف الفاسدين عن الفساد فإنه لم يتوقف عن المعارضة ضاربا المثل الكفيل بإنجاز ما نسميه الإيحاء الإيجابي الذي كان كفيلا بضمان الطمأنينة لكثيرين من السياسيين الشبان بأن الحق كفيل بأن يجد دوماً من يناصره مهما كان الأمل ضعيفا ومهما كان الظلام كثيفاً .

من الحق أن نقول إن إقالة الرئيس جمال عبد الناصر له كانت ختاماً قاسياً لكل محاولات الرئيس عبد الناصر نفسه في استعادة حيويته السياسية فقد اثبتت هذه الإقالة أن حالة تصلب الشرايين السياسية للرئيس جمال عبد الناصر قد وصلت إلى مرحلة اللا رجعة حتى إنه غير قادر على أن يستوعب "عرضاً مختلفاً" للأمر من يد وزير كلفه هو نفسه بأن يتم هذا العمل ، ويات واضحاً يومها أن الرئيس جمال عبد الناصر أصبح لا ينتظر إلا التصفيق الحاد حتى مع أزماته الشديدة طيلة عام ١٩٦٨ وهي أزمات ظلت تُلقى بظلالها على عهدي الرئيس أنور السادات والرئيس حسني مبارك حتى مع عدم مسئوليتهم عن أسبابها أو عن تجاهلها المبكر أو عن طريقة الرئيس عبد الناصر في التعامل معها.

حصوله المبكر على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية

وعلى المستوي العلمي يحتل الدكتور محمد حلمي مراد المرتبة الثالثة عشرة بين الأساتذة الحاصلين على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية فقد حصل عليها عن عام ١٩٧٣ بما كان يعني أن الدولة في بداية عهد السادات لم تكن تمنع في تقديره المستحق ، وذلك في ظل توجه العهد الجديد الى استرضاء العلماء و السياسيين المختلفين لا البعد عن الصدام معهم فحسب وهو الطابع الذي استمر حتى السنة الأخيرة من عهد الرئيس عبد الناصر حين حصل الدكتور عبد الرزاق السنهوري على الجائزة ذاتها عن عام ١٩٦٨ فأبدى الرئيس عبد الناصر رغبته في ألا يسلمها له .

ترتيبه بين سلسلة الوزراء من أساتذة الاقتصاديين

رأس الدكتور محمد حلمي مراد لفترة طويلة من الزمان اتحاد الاقتصاديين العرب وكان له دائما دور بارز في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. وقد كان الدكتور محمد حلمي مراد (المتخرج ١٩٣٩) تاليا في تخرجه للدكتور حسين خلاف (المتخرج ١٩٣٤) والذي سبقه إلى تولي الوزارة) لكنه كان سابقا في تخرجه بثلاثة أعوام على المفكر الاقتصادي الدكتور سعيد النجار ، و الدكتور محمد زكي شافعي (العميد و وزير الاقتصاد في وزارة ممدوح سالم) وكان هذان سابقين بعامين على الدكتور فؤاد مرسي الذي كان سابقا بعام على الدكتور

إسماعيل صبري عبد الله الذي كان سابقا هو الآخر بعام على الدكتورين محمد لبيب شقير و رفعت المحجوب ، اللذين كانا سابقين بأربعة أعوام على الدكتور عاطف صدقي.

مئاته أخلاقه

تمتع الدكتور محمد حلمي مراد طيلة حياته بخلق رفيع، وأداء متميز، ويد متعففة، كما تمتع بالشموخ والكبرياء و الحرية والكرامة ، وجمع بين الوطنية والقومية من دون تغليب ، وعمل من أجل حماس تحرير فلسطين على نحو ما عمل من أجل تحرر مصر ، وكان نموذجا للخلق الرفيع، والأدب المثالي، وكان في بعض أدائه التربوي كلاسيكيا أقرب إلي التزمت، وقد أشرنا في كتابنا «المرأة والحرية» إلي ما حرصت السيدة اعتدال ممتاز علي تصويره في كتابها «مذكرات رقيقة سينما» من تصلبه وهو وزير للتربية والتعليم تجاه فيلم شقة العازب، حتى انها تقول ان الفيلم قد تحول بسبب خضوع الرقابة لتشدده من فيلم يصور قيمة اجتماعية إلي شيء آخر.

التميز بينه وبين سميته المترجم الشهير

ينبغي الإشارة إلي التمييز بينه وبين سميته المترجم الشهير الأستاذ حلمي مراد ١٩٢٠-٢٠٠١ ، ومن المدهش و الجدير بالذكر أنهما تخرجا في كلية الحقوق في عامين متتاليين ، وقد ولد الوزير قبل الاديب بسنة و شهور ، وتخرج قبله بدفعة ، و توفي قبله بثلاث سنوات فكان الوزير أكبر سنا بينما كان الأديب أطول عمرا .

نشأته و صعوده

ولد الدكتور محمد حلمي مراد سنة تسع عشرة ١٩١٩ في السابع من يوليو ، وتخرج في كلية الحقوق ١٩٣٩ أي وهو في العشرين من عمره، وفي العام التالي ١٩٤٠ حصل علي دبلوم في القانون العام وفي ١٩٤١ حصل علي دبلوم آخر في الاقتصاد السياسي.

عمل الدكتور محمد حلمي مراد بالنيابة العامة ١٩٤٢ ثم ابتعث إلي فرنسا فحصل علي الدكتوراه في الاقتصاد السياسي برسالة عن صندوق النقد الدولي ١٩٤٩

حقوق الإسكندرية

تدرج الدكتور محمد حلمي مراد في مناصب هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية حيث كان أول من درّس تشريعات العمل، واشتهر الدكتور محمد حلمي مراد من ذلك الحين بمؤلفه القيم عن «قانون العمل والتأمينات الاجتماعية» الذي طبع مرات عديدة.

حقوق عين شمس

عند إنشاء كلية حقوق عين شمس انتقل إليها الدكتور محمد حلمي مراد وتدرج في مناصبها و أصبح أستاذاً مساعداً فأستاذاً لكرسي المالية العامة رئيساً لقسم الاقتصاد كما كان له دور مبكر في مشاركات الطلبة في المقاومة الشعبية التي قادها الوفد في منطقة القناة ١٩٥١ ، و على سبيل المثال فقد روى الأستاذ محمد مهدي عاكف ما يدل على قيادته المنظمة لإسهام طلاب حقوق عين شمس في تلك الرسالة العظيمة .

فانون الإصلاح الزراعي

انضم الدكتور محمد حلمي مراد في بدايات حياته إلى حركة مصر الفتاة عام ١٩٣٥ وشارك في صياغة برامج حزب مصر الفتاة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٥٤ وكان له السبق في صياغة مشروعات القوانين التي تقدمت بها حركة مصر الفتاة (الحزب الاشتراكي في ذلك الوقت) إلى مجلس النواب ، وعلي رأسها قانون الإصلاح الزراعي الذي تقدم به المهندس إبراهيم شكري نائب الحزب الوحيد في برلمان ١٩٥٠ ، و قد روى أنه هو القانون نفسه الذي طبقه مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٢/٩/٩ .

اعتقاله في ١٩٥٤

ظل الدكتور محمد حلمي مراد ملتزماً بروح الديمقراطية و العمل من أجل الحرية في أزمة مارس ١٩٥٤ و كانت النتيجة أن تم حبسه بتهمة التآمر وحقق معه لكن التحقيق لم يثبت شيئاً مما اتهم به فتم إطلاق سراحه ، و كان هو يتذكر هذه

التجربة بطريقة تتجاوز محنتها فيقول ان محبسه كان سببا في شفائه من حالة الربو المزمنة التي كان يعاني منها.

مدير الثقافة العمالية

وفي بداية الستينات شغل الدكتور محمد حلمي مراد لبعض الوقت منصب مدير الثقافة العمالية.

وكيلا لجامعة القاهرة

وفي ١٩٦٤ اختير الدكتور محمد حلمي مراد وكيلا لجامعة القاهرة. وفي ١٩٦٧ أصبح حلمي مراد مديرا لجامعة عين شمس (وهو في الثامنة والأربعين من عمره)، وهو المنصب الذي برز نشاطه فيه في فترة هزيمة ١٩٦٧، ومظاهرات الطلبة.

وفي مارس ١٩٦٨ كان حلمي مراد أول الوزراء الجدد الذين اختيروا في وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة و الأخيرة التي ضمت مجموعة أكثر عددا من المعتاد من أساتذة الجامعات والمهنيين ، وقد اختير وزيرا للتربية والتعليم.

بيان ٣٠ مارس

ينسب إلى الدكتور محمد حلمي مراد أنه اشترك في وضع بيان ٣٠ مارس أو أنه بأفكاره كان أحد أهم مصادر ذلك البيان الذي كان بمثابة أول حديث على استحياء عن الديمقراطية والتعددية، لكن هذا البيان للأسف الشديد كان نموذجا جديدا لنوع من التزييف السياسي فقد أقام شرعية النظام على مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧.

نشاطه البارز في وزارة التربية و التعليم

مارس الدكتور محمد حلمي مراد مهامه الوزارية بنشاط ودأب، وقد أحدث ثورة في المدارس، وهي الوحدات الحقيقية لهذه الوزارة ، وانطلق في زيارات مفاجئة، وساعده الرئيس عبد الناصر على ان يتخلص دفعة واحدة ممن عارضوه من كبار التكنوقراطيين و البيروقراطيين من رجال الوزارة ، فأحالهم جميعا إلي المعاش بقرار من الرئيس عبد الناصر، وأعاد تقييم الهيكل الوظيفي لمدرسي المراحل

المختلفة وألغى النقل الآلي في المرحلة الابتدائية، وطور نظم بعض الامتحانات ووضع كثيرا من القواعد الجديدة المنظمة للترقيات والتنقلات والإعارات، وأعطى اهتماما خاصا بالنوعيات الخاصة من التعليم وعلني رأسها مدرسة المتفوقين، والمدارس النموذجية، وبهذا السبب نشأ ارتباطي الوجداني به فهو الذي زود مكتبة مدرستنا بنسختين حديثتين من الموسوعة البريطانية و الموسوعة الأمريكية ويكل سلاسل الأدب العالمي التي أنجزها الناشر لونجمان ، وكان له بهذا فضل مباشر و كبير في تكويني الثقافي .

اهتم حلمي مراد أيضا بتطوير المناهج، ولم يتردد بقدر طاقته في إثابة الممتازين، ولا في توقيع العقاب الرادع علي المهملين، وباختصار شديد فإنه بدأ يهز الشماعة أو القناعة التي كانت تستند إلي شعار لا صوت يعلو علي صوت المعركة.

لكن هذا كله سرعان ما انتهى حين ثار الخلاف الصارخ بينه وبين الرئيس عبد الناصر، في جلسة لمجلس الوزراء في ٧ يوليو ١٩٦٩، وهو في الخمسين من عمره تماما ، وأعلنت الدولة إعفائه من منصبه في اليوم الرابع لهذا الاجتماع ١٠ يوليو ١٩٦٩ ، وكانت هذه الاقالة بمثابة الذروة في تاريخ الرجل السياسي، ومع أن تاريخه بعدها يحفل بكثير جدا من المواقف العظيمة فإن مؤلفي مسرحيات السياسة المصرية في صحف المعارضة يؤثرون كما نعرف هذا النمط من الوقفات ويسلطون عليها أضواءهم بطريقة تبرز الصراع علي نحو يقيد (ولا يفيد) حركة أبطاله المسرحية ، ولا يمكّنهم من المضي الهادئ في خدمة الوطن.

عضويته في مجلس الوزراء

يحلو لمحبي الدكتور محمد حلمي مراد القول بأنه كان يجاهر بأن من الخطأ السكوت علي أي مشكلة في وزارة أخري و إن كان لها وزير آخر، وأنه لهذا السبب اشتبك في اجتماع مجلس الوزراء برئاسة عبدالناصر مع محمد أبو نصير وزير العدل ، وأنه جاهر بأن هناك ازمة في تعامل الدولة مع القضاة ويجب علاجها قبل ان تصل الي ما وصلت اليه بالفعل ، وهو مذبحه القضاة .

وقد انفرد الأستاذ ناصر محمد على المحامي برواية أن الرئيس عبد الناصر استمع له ثم باغته في جدية متسائلا: هما القضاة يخوفونا ؟ ! فرد الدكتور محمد حلمي مراد: اي عربجي في مصر.. صاحب حق يخوفنا.. وانزعج الرئيس من إجابة الوزير مراد.. كذلك انفرد الأستاذ ناصر برواية أنه في الاجتماع الأول لمجلس الوراء الجديد طلب الرئيس عبد الناصر سماع رأي أعضاء المجلس في الهزيمة العسكرية، ودعا الدكتور حلمي مراد لأن يكون أول المتحدثين فظل يتحدث ، منتقداً ، حتى أنهى جمال عبد الناصر الجلسة طالباً منه أن يكمل في الجلسة التالية.

كان سببا في أقسى غضبات عبد الناصر

وعلى كل الأحوال فقد كان من الواضح للجميع في نهاية عهد الرئيس عبد الناصر أن الدكتور محمد حلمي مراد قد حظي بأقصى غضبات عبد الناصر ، فلم يتح له أي موقع رسمي أو وظيفي يستظل فيه بعد خروجه المفاجئ والقاسي من الوزارة، كما ترددت الأقوال عن أن القرار الذي صدر بمنع الوزراء السابقين من العمل في المؤسسات الدولية إلا بعد مضي فترة من الوقت لم يكن يقصد به أحد غيره ، وانه لهذا فقد وظيفته دولية.

كان يصور معركته على أنها مع مكتب الخدم

فيما بعد عقدين من الزمان كان الدكتور محمد حلمي مراد يصور معركته مع نظام الرئيس عبد الناصر على أنها اقرب ما تكون الى معركة مع "مكتب الخدم" وان سببها كان رغبتهم في السيطرة عبد الناصر ورفضهم أن يسمحوا بأن يتولى أي شخص منصباً إلا من خلالهم. و من ناحية اخري فقد كان بعض انصار الدكتور محمد حلمي مراد من الناصريين يروجون لفكرة غير ناضجة تقول بان معركته كانت مع سامي شرف فحسب !!

مساجلات الدكتور محمد حلمي مراد مع سامي شرف

من الإنصاف أن نبدأ بعرض ما تضمنته المساجلة التي نشرت بين والدكتور محمد حلمي مراد والوزير سامي شرف سنة ١٩٩٦.

رواية الدكتور محمد حلمي مراد

في أكتوبر ١٩٩٦ نشرت مجلة آخر ساعة حوارا مع الوزير سامي شرف عن كيفية اختيار عبد الناصر لمعاونيه ، و كتب د . محمد حلمي مراد في ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ تعقيا حرص على أن يناقش ما جاء في الحوار خاصة به وباختياره وزيرا للتربية والتعليم ثم إقالته من الوزارة ، و مما قاله الدكتور محمد حلمي مراد في هذا المقال :

"..... وتصويبا لبعض وقائع ما نشر في هذا الشأن ووضعاً للأمر في نصابها للحقيقة والتاريخ .. إن أحدا لم يفتحنى في شأن الاشتراك في وزارة الرئيس عبدالناصر قبل مقابلي له شخصيا ، ومفاتيحه لي مباشرة وعلي انفراد في شأن تولي منصب وزير التربية والتعليم في التشكيل الجديد للوزارة التي يرأسها .. وأعتقد أن هذا الترشيح جاء نتيجة الحوار الذي دار بينه و بيني حول المظاهرات الطلابية التي اندلعت عقب صدور الأحكام في المحاكمات العسكرية التي أجريت لبعض قادة سلاح الطيران في الاجتماع الذي دعا إليه رؤساء الجامعات المصرية بقصر القبة".

" لم يكن اعتذاري عن عدم قبول المنصب الوزاري الذي عرضه عليّ الرئيس عبدالناصر راجعا إلي رغبتني في تولي منصب وزاري آخر ، وهو منصب وزير التعليم العالي حسبما جاء في رواية السيد سامي شرف بل لما أوضحت للرئيس عبدالناصر من أنني أفضل خدمة بلدي من خلال منصبي الذي أشغله وهو مدير جامعة عين شمس حيث إنه معادل في درجته المالية لمنصب الوزير ، ويفوقه في انه لا يقتصر في الاختصاص علي الإدارة التعليمية بل يختص بالإشراف علي أكثر من مجال آخر كالإسكان بإشرافه علي المدن الجامعية ، والصحة الطلابية من خلال المستشفيات الجامعية ، والاهتمام بالرياضة وتربية الشباب بالنسبة للأنشطة الرياضية والاجتماعية . هذا فضلا عن أن شاغله يتولاه حتي بلوغ سن التقاعد ولا يعتبر منصبا سياسيا مؤقتا كمنصب الوزير .. غير أن الرئيس عبدالناصر لم يقتنع بوجهة نظري مقررًا أن اختياري للاشتراك في الوزارة يعتبر تكليفا وليس أمرا متروكا لاختياري ، ... و أنه لا يقبل ممن ينتقدون الوضع القائمة أن يعتذروا عند دعوتهم للعمل علي تحقيق ما يطالبون به من إصلاح " .

حديثه عن دوره في متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس

" وفيما يختص بتنفيذ بيان ٣٠ مارس الذي قمت بالمشاركة مع الدكتور عبد العزيز حجازي وزير المالية بوضع البرنامج التنفيذي له ، وكلفت بتقديم تقارير دورية عما تم تنفيذه منه علي مستوي الوزارات المختلفة ، فقد قدمت تقريرين غير منشورين للرئيس عبدالناصر بنتيجة قيامي بهذه المهمة ، وكنت حريصا علي أن أرسل صورة من كل تقرير بصفة شخصية إلي الوزير صاحب الشأن حتي يعرف ما كتبت عن وزارته مستندا إلي ما تلقيته منهم من تقارير حول ما قاموا بتنفيذه دون السماح بإذاعة ما حددته هذه التقارير في الصحف.

روايته لحواره الأخير مع الرئيس عبد الناصر

"... أما عن الحوار الذي دار بين الرئيس عبدالناصر وبينني في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة التي حضرتها ، فقد جري حول خطابين مرسلين مني لسيادته ومكتوبين بخط يدي دون أن يطلع عليهما أحد :

- اولهما يتعلق بالخلاف الذي نشب بين نادي القضاة وبين وزير العدل وقتئذ [الأستاذ أبو نصير] والذي كنت أنصح فيه بالألا ينتهي هذا الخلاف إلي ما حدث بعد خروجي من الوزارة مما اصطلح علي تسميته بمذبحة القضاء ..
- الخطاب الثاني يتعلق باحتجاجي علي منع نشر حديث صحفي كنت قد أدليت به إلي مجلة روز اليوسف حول تنفيذ بيان ٣٠ مارس باعتباري المكلف رسميا بمتابعة هذا التنفيذ ولم يتضمن أي مساس بأحد من السادة الزملاء الوزراء .

" ولكن الرئيس عبدالناصر لم يكن راضيا علي مخاطبته برسائل كتابية مفضلا أن يخطر بما جاء فيها عن طريق مقابلته شخصيا أو الاتصال تليفونيا ، وخرج غاضبا من الجلسة معلنا أن التعاون معي أصبح أمرا غير ممكن "

"..... وقد امتنعت بعد هذه الجلسة لمجلس الوزراء المنعقدة في ١٩٦٩/٧/٧ عن الذهاب إلي مكتبي بوزارة التربية والتعليم ، غير أنني لم أر أن أرسل للرئيس

باستقالة كتابية من الوزارة كما فعلت في مرة سابقة ولم يقبلها متمسكا باستمراره في الوزارة ثقة منه في شخصي ، بل وطلب مني إعلان ذلك علي الملأ ، وذلك حتي لا تتكرر الاستقالات من جانبي مما قد يظهرني بمظهر غير الراغب في الاستمرار في أداء رسالتي ، وحتى أعطي الرئيس الفرصة لكي يتخذ قراره بنفسه بإعفائي من مناصبي موضحا أسباب الإعفاء. وهو ما تم في اليوم الرابع الموافق العاشر من يوليو ١٩٦٩ بنشر قرار إعفائي من مناصبي الوزاري ولكن دون بيان لأسباب هذا الإعفاء".

"..... ما ذكر علي لسان السيد سامي شرف من أن الرئيس عبدالناصر كلفه بأن يكون علي اتصال دائم بي بعد إعفائي من مناصبي الوزاري ، وهو ما قرر أنه كان يقوم به اسبوعيا إلي أن انقطعت عن الاتصال به ، فإنني لم أخطر بهذا الأمر ولم يتم عملا ، ولعل الأمر كان يخص شخصا خلافي ، واختلط الأمر علي قائله نظرا لانقضاء ربع قرن من الزمان علي ذلك .. وإن كان ذلك لا يمنع من أن أقرر أنه حرص علي منحي جواز سفر دبلوماسيا للسفر إلي كافة بلاد العالم بعد خروجي من الوزارة عندما علم بعدم تمكيني من السفر إلي الخارج لحضور مؤتمر بصفتي رئيسا لإتحاد الاقتصاديين العرب وقتئذ "

رد سامي شرف علي الدكتور محمد حلمي مراد

في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦ (أي بعد أسبوعين) نشرت مجلة آخر ساعة ردا لسامي شرف علي تعليق الدكتور محمد حلمي مراد ، وكان سامي شرف حريصا علي أن يشير في رده علي الدكتور حلمي مراد (الذي أرخه بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦) بأنه الزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد وهو ما استفرنني حين بدأت قراءة الرد باعتبار ان الزمالة لا تتحقق لمجرد ان الرجلين كانا وزيرين ، وأنه حتى إذا أخذنا الأمر بهذا المنطق فإن سامي شرف نفسه لم يصبح وزيرا الا بعد خروج الدكتور محمد حلمي مراد من الوزارة بشهور ، لكنني بعد معاودة القراءة وجدت أن الدكتور محمد حلمي مراد نفسه كان عضوا في شعبة من شعب تنظيم طليعة الاشتراكيين تحت رئاسة سامي شرف نفسه ، فراجعت نفسي ، واحسست بأني متحامل كالعادة علي سامي شرف ! ، ومع هذا فان نفسي لم تهدأ من التفاعل وأنا اراه يقول الزميل الأستاذ الدكتور وكأنه جعل نفسه أيضا أستاذا و دكتورا مثل زميله !

الجزئيات الثلاث التي حرص سامي شرف على إثباتها

حرص سامي شرف في رده على ان يثبت على الدكتور محمد حلمي مراد ثلاث جزئيات سياسية خطيرة في دلالتها :

- عضويته في التنظيم الطليعي تحت رياسته هو نفسه أي تحت رئاسة سامي شرف .
- انه (أي الدكتور حلمي مراد) كان ضد مظاهرات الطلبة في ١٩٦٨ .
- انه (أي الدكتور حلمي مراد) جاء اليه في مكتبه بعد أيام من خلافه مع الرئيس.

مقدمة رد سامي شرف عن مكانة الرجلين

" نشرت مجلة آخر ساعة في ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ في الصفحة الخامسة عشرة مقالا بعنوان " الدكتور حلمي مراد يكشف : خطابان بخط يدي إلي الرئيس عبد الناصر سبب إقالتني ." وتضمن المقال توضيحا من وجهة نظر الزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد وزير التربية والتعليم الأسبق ، الذي أكن له كل التقدير، حول اختياره وخروجه من الوزارة وفقا لشهادتي باعتباري سكرتيرا خاصا للرئيس جمال عبد الناصر. وقد أخذت علي نفسي ألا أرد علي ما يكتب بالسلب أو بالإيجاب رغم أن كل الوقائع التي عاصرتها بتفاصيلها محفورة في ذاكرتي وقد دونتها في مذكراتي، وخروجا علي هذه القاعدة أحب أن أضع أمام القراء الحقائق التالية :

- أولا : لقد كان منصبي هو سكرتير الرئيس للمعلومات بدرجة وزير إلي أن عينت وزيرا للدولة .
- ثانيا : كنت مسئول التنظيم طليعة الاشتراكيين عن منطقة شرق القاهرة التي كان يتبعها أعضاء هذا التنظيم في جامعة عين شمس ومن ضمنهم د. محمد حلمي مراد ، واساتذة آخرين وطلاب أكثر .

أسباب اختياره للوزارة ومراحل مفاتحته

ثالثا : المعايير التي تم بناء عليها ترشيح واختيار د. محمد حلمي مراد للوزارة هي :

- كفاءته وقدراته ونظافة يده .
- عضويته الفاعلة في تنظيم طليعة الاشتراكيين .
- رغبة الرئيس جمال عبدالناصر في دفع عناصر جديدة للعمل في قمة المسؤولية السياسية والتنفيذية .
- موقف د. محمد حلمي مراد باعتباره رئيسا لجامعة عين شمس الراض لمظاهرات الطلبة ومعالجته الأمور بطريقة سياسية .

رابعا : إن مفاتحة الأستاذ الدكتور. محمد حلمي مراد تمت علي مرحلتين ، الأولى تمت تليفونيا مني أنا شخصيا ومن مكتب السيد علي صبري بحضور السيد شعراوي جمعة وحضر سيادته إلي مكتب السيد علي صبري في مبني الاتحاد الاشتراكي العربي بكورنيش النيل وكان سعيدا بالترشيح ، وبناء عليه تحدد له الساعة السابعة من مساء نفس اليوم لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر في منزله بمنشية البكري، لمفاتحته رسميا. وكان الذين [سيفاتحون] في ذلك اليوم : الأساتذة الدكتور عبد العزيز حجازي عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس في ذلك الوقت ، والدكتور عبد العزيز كامل والدكتور محمد صفي الدين أبو العز من اساتذة جامعة القاهرة ، والأساتذ ضياء الدين داوود، وآخرون بعضهم لم يدخل الوزارة . وليس من المنطقي أن يستدعي مسئول لمقابلة الرئيس في مرحلة تعديل وزاري دون ان يكون لديه علم مسبق بذلك، وهو ما قمنا به نحوه .

التذكير المبطن بأن كل جلسات الرئيس مسجلة

خامسا : جلسات مفاتحة الرئيس جمال عبدالناصر لجميع المرشحين - والتي تمت لكل علي انفراد - مسجلة ومحاضرها محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكري .

ثلاث مواجهات للرئيس عبد الناصر معه في ثلاث جلسات

سادسا : تمت ثلاث مواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر و د. محمد حلمي مراد في ثلاث جلسات لمجلس الوزراء - وهذه الجلسات مسجلة ومحاضرهما محفوظة في أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنتشية البكري - علاوة علي أن أغلب شهود هذه الجلسات من الزملاء الوزراء علي قيد الحياة - أطال الله في أعمارهم - وهم علي سبيل المثال الأساتذة : الدكتور عزيز صدقي ، والدكتور عبد العزيز حجازي ، والدكتور محمد صفي الدين أبو العز ، والسيد أمين حامد هويدي ، والسيد محمد فائق ، والفريق أول محمد فوزي ، والسيد ضياء الدين داود. كما سجل هذه الجلسات بخط يده السيد عبد المجيد فريد. وأتمني أن ينشطوا ذاكرة د. محمد حلمي مراد حول ما دار في هذه الجلسات .

سابعا : أحد السادة الوزراء ، وهو حي يرزق ، اصطحب د. محمد حلمي مراد إلي حديقة الميريلاند بمصر الجديدة بعد أول مواجهة في مجلس الوزراء ونصحه في حديث طويل ، و تناول الأسلوب الذي يتعامل به الوزراء في مجلس الوزراء إما مع الرئيس أو مع الزملاء الوزراء من اعضاء مجلس الوزراء .

ثامنا : الأستاذ محمد حسنين هيكل كان يجلس معي في مكتبي بالقصر الجمهوري بالقبة واستمع إلي ما دار في هذه الجلسات واخذ نقاط كاملة بما دار فيها .

انتقادات الرئيس عبد الناصر للدكتور محمد حلمي مراد

تاسعا : النقاط التي دارت حولها المواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر و د. محمد حلمي مراد تتركز حول العناصر الآتية دونما الدخول في تفاصيل أحفظ بها للوقت المناسب :

- الحد من الدعاية الشخصية من جانب السادة الوزراء ولتتحدث الأعمال (وفي أول مواجهة لم يسمّ الرئيس جمال عبدالناصر أحدا بالاسم ، وإن كان جميع الحضور فهموا من هو المقصود) .
- عدم إفشاء أسرار ما يدور في قاعة مجلس الوزراء تحت أي مسمي وبأي وسيلة . لقد كان د. محمد حلمي مراد من اكثر الوزراء الذين يتصلون

الرئيس جمال عبدالناصر تليفونيا وربما أكثر من مرة في اليوم الواحد ، بالإضافة إلي المقابلات الرسمية وغير الرسمية وفي منزل الرئيس بمنشية البكري .

- استخدام بعض وسائل الإعلام كوسيلة لفرض آراء أو الترويج لوجهات نظر بعينها .
- ضرورة التنسيق العرضي بين الوزراء وخصوصا الذين كانوا أعضاء في لجنة متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس. ود. محمد حلمي مراد استخدم أسلوبا حزبيا قديما بأن اتخذ من هذه اللجنة وسيلة لمراقبة أعمال زملائه الوزراء ومهاجمتهم.

تقريره عن نادي القضاة

عاشرا : التقرير الذي تقدم به د. محمد حلمي مراد متعلقا بالأوضاع في نادي القضاة كان خارج إطار تكاليفات مجلس الوزراء بل كان تكليفا خاصا وكان إجراء تطوعيا من جانب د. محمد حلمي مراد ووافق عليه الرئيس جمال عبدالناصر .

يقول إن د. حلمي مراد أسرع اليه في مكتبه

حادي عشر : لقد كان باب الرئيس جمال عبدالناصر ومكتبه مفتوحين في أي وقت وفي أي ساعة لمقابلة د. محمد حلمي مراد ، كما كانت تعليمات الرئيس للسيد محمد أحمد السكرتير الخاص للسيد الرئيس ، ولي شخصيا أن يتم توصيل أي مكالمة يطلبها هو او غيره من الوزراء مع الرئيس .

ثاني عشر : د. محمد حلمي مراد كان قد أسرع في الوصول إلي مكنتبي في منشية البكري طالبا مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء التي قال فيها للأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد : " إن التعاون معه أصبح غير ممكنا . "

ثالث عشر : كلفني الرئيس جمال عبدالناصر في نفس الليلة بالاتصال بالأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد وقد طلبته في صباح اليوم التالي ولكنه لم يكن متواجدا بمنزله ، وتم الاتصال به في منزل المرحوم الأستاذ أحمد حسين، وأبلغته بأن الرئيس

أمرني بمداومة الاتصال به ، واتفقنا علي اللقاء يوم الاحد التالي وتم فعلا هذا اللقاء ، ثم انقطع سيادته إلي أن أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قرارا بإسناد الإشراف علي الرسائل الجامعية في جامعة عين شمس للأستاذ الدكتور محمد حلمي مراد [هكذا في النص] ، كما صدرت التعليمات لوزارة الخارجية لمنح سيادته جواز سفر دبلوماسي.

أي أحد يستطيع أن يدعي أنه بعث برسالة لأي شخص

رابع عشر : أما ما أشار إليه د. محمد حلمي مراد من خطابات بعث بها للرئيس جمال عبد الناصر فإنني أمل أن تكون موثقة ، فالمعروف أن أي أحد يستطيع أن يدعي أنه بعث برسالة لأي شخص ليسجل بها موقفا الآن، وبعد مرور ربع قرن دون [أن يكون هناك] ما يثبت صحة [إرسال] هذه الرسالة في ذلك الوقت .

خامس عشر : أخيرا فإنني بتأكيد ما سبق ، أعتقد أنني قد وضحت كثيرا من الأمور التي لم يتناولها الحوار الذي أجراه معي الأستاذ عبدالله إمام والذي صدر في شكل كتاب " كيف كان عبدالناصر يحكم مصر " ، والذي لم يشمل كل الوقائع ولا كل التفاصيل ، فإنني أعتبر باب التعليقات في هذا الأمر من جانبي منتهيا ، في المرحلة الحالية ، بهذا الإيضاح .

"كما أرجو أن أكون قد وضعت أمام د. محمد حلمي مراد بعض الحقائق التي ربما يكون قد نسيها لطول المدة . ومع كل تقدير للزميل د. محمد حلمي مراد أرجو أن أكون قد وفقت في الإيضاح ."

كثرة الشهادات التي رويت عن إقالته العاصفة

لا بد أن نشير باختصار إلي أن كثيرين من السياسيين خاضوا بالحديث في سبب هذا الخلاف الحاد بين الرئيس والوزير ، وعلي سبيل المثال فإننا نستطيع أن نقدم كثيرا جدا من الشهادات المطولة حول ذكريات أصحاب المناصب عن تلك الإقالة العاصفة .

شهادة سيد مرعي

نبدأ بأن نشير إلى مذكرات سيد مرعي من روايته المختصرة التي هي تقريبا أهدأ الشهادات و ما تضمنته من حديث عن تحامل الدكتور محمد حلمي مراد علي زملائه فيما يتعلق بأدائهم في تنفيذ برنامج ٣٠ مارس، في حين كان هو نفسه مستحقا للوم ،

شهادة أمين هويدي

أما امين هويدي فيري أن د. محمد حلمي مراد قد استفز الرئيس عبد الناصر بكثير من التصرفات التي لم يكن يليق به أن تصدر عنه.

شهادة صلاح الشاهد كبير الأمناء

أما صلاح الشاهد كبير الأمناء فيروي في مذكراته السبب هو أن د. محمد حلمي مراد اعتذر بطريقة استعراضية عن قبول هدايا قدمت له من دول شقيقة حين زارها و أنه بعث بهذه الهدايا مرفقة برسالة منه إلي ديوان رئيس الجمهورية .

شهادة د. عبد الوهاب البرلسي

روي الدكتور عبد الوهاب البرلسي (الذي كان مديرا لجامعة أسيوط حين كان الدكتور حلمي مراد مديرا لجامعة عين شمس، وحضرا معا بهذه الصفة لقاء الرئيس عبد الناصر ضمن رؤساء الجامعات الأربعة قبل تشكيل وزارة ١٩٦٨)، ما يدل علي أن بذور التوتر بين الرجلين كانت كامنة منذ ذلك اللقاء.

رأي الدكتور حسين مؤنس

أما الدكتور حسين مؤنس فيشير بوضوح إلي أن الدكتور محمد حلمي مراد تجاوز ما هو مسموح به لمثله في ظل وجود زعامة كزعامة عبد الناصر.

روايتا ضياء الدين داوود و جلال الحمامصي

وهناك روايات أخرى لضياء الدين داود و جلال الدين الحمامصي وغيرهما تلقي بكثير من الضوء علي طبيعة هذا الخلاف المتوقع بين نمط القائد المسيطر، والوزير المثقف.

تكريمه من الدولة في بداية عهد السادات

مع بداية عهد الرئيس أنور السادات ثم حركة التصحيح في مايو ١٩٧١ كان الضوء الأخضر مضاء أمام الدكتور محمد حلمي مراد ليعود إلي الحياة السياسية المصرية، و خلال السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي حظي بتكريمه بجائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية على نحو ما ، و كان يعمل بوظيفة مرموقة في مكاتب الأمم المتحدة في لبنان . و تسجل بعض الادبيات انه كان مديرا لمكتب اقتصادي مهم .

نفور السادات من قدرته على التربص

ذكر الاستاذ موسي صبري في مقال من مقالاته الطويلة أن الرئيس أنور السادات لم يكن يرتاح إلي أسلوب الدكتور محمد حلمي مراد في الفرقعات والمواقف الحادة وكان يعتبر هذا الأسلوب مناسباً لزعماء ما قبل ١٩٥٢ ولا يصلح مع العسكريين ، لكن الضوء الأخضر كان هو الإشارة التي أمام الدكتور محمد حلمي مراد، ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يزعم أن الإشارة التي كانت أمامه كانت الضوء الأحمر ولا حتي الأصفر!

فوزه بعضوية مجلس الشعب

في ١٩٧٦ خاض الدكتور محمد حلمي مراد انتخابات مجلس الشعب عن دائرة مصر الجديدة وفاز فيها ، وأصبح عضوا بارزا في برلمان ١٩٧٦ ، وبقي مع المستقلين بعيدا عن التنظيمات المرتبطة بالاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يتأهب للموت .

آراؤه في البرلمان عقب أحداث يناير ١٩٧٧

بدأ نجم حلمي مراد في الصعود كمعارض مستقل تماما عن الحكومة، وكانت له إسهامات كثيرة في مجلس الشعب ومناقشاته، وهذه على سبيل المثال هي بعض آرائه التي أبداهها في البرلمان عقب مظاهرات يناير ، وفيها ما يدل بصورة قاطعة على أنه كان يحاول أن يطرح فكرا بديلا للواقع القائم وقتها لكنه لم يكن يفكر خارج إطار الصندوق القائم وإنما كان يقتصر على حلول في إطار الإصلاح المحدود ، بل إنه كان مسائرا لفكر الرئيس السادات نفسه في معظم هذه الجزئيات :

١. أن التراكمات المعاناة والوعود والإسراف في الأمانى وظهور الدخول الطفيلية والانحرافات، ثم القرارات الأخيرة برفع الأسعار علي السلع الشعبية أدى كل هذا إلي الانفجار الشعبي.
٢. لم تشرك الحكومة الحزب الذي تنتمي إليه ولا مجلس الشعب في إصدار القرار.
٣. الرسوم الجمركية الجديدة تؤدي إلي ظهور اصحاب ملايين جدد.
٤. أجهزة الأمن تراخت في مواجهة الأحداث، والمتبع في الشرطة منذ أيام شعراوي جمعة هو تسييس الشرطة، ولكن يجب أن نعلم أن الأمن هو الأمن، ويجب مساءلة الشرطة عن هذا التقصير.
٥. إعادة النظر في بعض شركات القطاع العام الخاسرة ودراسة وحدات القطاع العام دراسة ميدانية داخل كل منشأة .
٦. يجب أن تراجع اعتمادات النفقات قبل الإيرادات.
٧. المجموعة الاقتصادية تأثرت برأي صندوق النقد الدولي، بينما رأيه استشاري بحت.
٨. يجب توفر الثقة بين الحاكم والمحكوم .
٩. يجب علي حزب مصر العربي الاشتراكي أن يعيد النظر في الوزارة لفقدان الثقة بها.

من مؤسسي الوفد الجديد

عند إنشاء حزب الوفد الجديد كان الدكتور محمد حلمي مراد من الأعضاء العشرين الذين أكتمل بهم النصاب اللازم للحزب لينال موافقة لجنة الأحزاب، وتولي الدكتور محمد حلمي مراد منصب النائب الأول لرئيس حزب الوفد فؤاد سراج الدين. ، وقيل يومها إنه لم يهتم (إيجابا أو سلبا) بتاريخ العداء القديم بين الوفد (القديم) ومصر الفتاة، وهو صراع كان فيه فؤاد باشا سراج الدين في مواجهة مع الأستاذ أحمد حسين (مع الفارق في النفوذ والحضور).

وعندما جمّد حزب الوفد نشاطه بعد ذلك، أخذ الدكتور محمد حلمي مراد يمارس نشاطه السياسي في البرلمان وكان من معارضي اتفاقات السلام.

امتناعه عن الترشيح في انتخابات ١٩٧٩

من الطريف أنه من بين النواب الثلاثة عشر الذين عارضوا كامب ديفيد.. كان هو الوحيد الذي قرر عدم الترشيح مرة أخرى ، وقد جاءت النتيجة بسقوطهم جميعا ما عدا ممتاز نصار الذي تمكن من الفوز والعودة إلي مقعده في البرلمان.

من مؤسسي حزب العمل

فلما تأسس حزب العمل الاشتراكي الذي كانت لحلمي مراد علاقات تاريخية بأبائه الروحانيين، كان من الطبيعي أن ينضم إليه، وكان طبيعيا أيضا أن يصبح أيضا الرجل الثاني في هذا الحزب تحت رئاسة إبراهيم شكري. واختارته اللجنة العليا بحزب العمل نائبا لرئيس لحزب عام ١٩٧٩.

انتقل بنشاطه إلى جريدة الشعب

مارس الدكتور محمد حلمي مراد معارضته السافرة والدائبة، و اتخذ من جريدة «الشعب» منبرا لنشر آرائه وأفكاره وقد اصبح بالطبع من أبرز كتابها وقاد العديد من الحملات الصحفية ضد الفساد . وفتح كثيرا من الملفات السياسية والاقتصادية ، وإن لم ينل حظه من تكريم المعارضين أنفسهم، و يروى ان أول اشتباكاتته مع

الحكومة كانت في حديثه عن صفقة التليفونات التي قال ان د. مصطفى خليل رئيس الوزراء أتمها بين مصر وفرنسا و ان مكتبه هو الذي قام بدراسة الجدوى لهذه الصفقة نظير اتعاب ٥ مليون دولار.

مقاله عن الوضع الدستوري لحرم السيد الرئيس

كان الدكتور محمد حلمي مراد أول من تحدث عن تدخل السيدة جيهان السادات في السياسة في مقال شهير في مارس ١٩٨١ بعنوان: " الوضع الدستوري لحرم السيد رئيس الجمهورية " .

اعتقالات سبتمبر ١٩٨١

صعد الدكتور محمد حلمي مراد من معارضته للسادات في الشهور الأخيرة من عهد ٥ ، و كان من الذين شملتهم اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، وكان بمثابة رابع وزير سابق وبارز (في الأقدمية) بين هؤلاء المعتقلين (بعد فؤاد سراج الدين، وعبد الفتاح حسن، وفتحي رضوان)، وكان مع هؤلاء من رموز الناصرية محمد فائق (الذي كان قد سبقه لتولى الوزارة ! ثم بعض وزراء السادات نفسه وقد كان بالطبع ممن أفرج عنهم الرئيس مبارك في بداية عهده، وقد عاد الدكتور حلمي مراد لتصعيد معارضته للنظام على حين كان إبراهيم شكري رئيس الحزب ألين منه جانبا في معاملة النظام والرئيس.

أمينا عاما لحزب العمل

عقب خروج الدكتور محمد حلمي مراد من السجن تم انتخابه أمينا عاما لحزب العمل عام ١٩٨٢ ، واستأنف حملاته ضد الفساد .

كتابه السياسي الأول : التغيير أو الضياع

في يناير ١٩٨٣ أصدر الدكتور محمد حلمي مراد كتابه " التغيير أو الضياع " واستخدم مصطلح التغيير وليس الإصلاح .

صاغ استجواب وزير الداخلية في ١٩٨٤

وكان أشهر استجواب صاغه الدكتور محمد حلمي مراد في بدايات عهد الرئيس مبارك هو الاستجواب الذي تقدم به المهندس إبراهيم شكري لوزير الداخلية (آنذاك) اللواء حسن أبو باشا حول تزوير الانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤.

صاغ استجواب الفساد في قطاع البترول

وكان الدكتور محمد حلمي مراد هو الذي صاغ أيضا الاستجواب الذي تقدم به الأستاذ مجدي احمد حسين لوزير البترول عبد الهادي قنديل حول الفساد في قطاع البترول عام ١٩٨٨. وكانت حملته الشهيرة تحت شعار (حاكموهم او حاكمونا) وعلى الرغم من هذه الحملة فقد استمر عبد الهادي قنديل وزيرا للبترول منذ ١٩٨٤ وحتى ١٩٩١.

كتابه الثاني : لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم

صدر هذا الكتاب في سبتمبر ١٩٩٣ للدكتور محمد حلمي مراد بالاشتراك مع الأستاذ عادل حسين متضمنا مقالاتهما في جريدة الشعب في الفترة من مايو وحتى سبتمبر ١٩٩٣ وقد صدر الكتاب ببيان اللجنة العليا للحزب في ١٦ يوليو ١٩٩٣ برفض اختيار حسني مبارك لفترة رئاسة ثالثة وبطلان ترشيح مجلس الشعب القائم وقتها له ، وذلك استنادا الى ان محكمة النقض كانت قد حكمت وقتها بعدم صحة انتخاب أكثر من سبعين من أعضائه. ومن بين عناوين المقالات التي تضمنها هذا الكتاب :

- ترشيح مبارك للرئاسة معيب وينبغي تصحيحه!
- حقائق التبعية السياسية والاقتصادية التي ينفياها مبارك !
- زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك وهذا وقت الرفض والمقاومة!
- نحن مثل آخر أيام السادات، الكل ضد الرئيس!
- ليكن سبتمبر شهر التحرك العام لرفض إرادة الأمة عبر استفتاء حر!.

احتجازه في حبس قسم مصر الجديدة

واجه الدكتور محمد حلمي مراد و الأستاذ عادل حسين ومعهما الصحفي علي القماش الحجز في قسم مصر الجديدة على الرغم من سنهم الكبير و مكانتهم المجتمعية فقد ناموا على الاسفلت او البلاط ليلتين. وهكذا حبس الدكتور محمد حلمي مراد احتياطيا بتهم القذف في الرئيس وزوجته وابنه و أفرج عنه بكفالة رفض سدادها وقام بتنظيف الحجز وتطهيره.

كتابه الثالث : من أجل مصر أعارض بكل حرية

أصدر الدكتور محمد حلمي مراد هذا الكتاب في أغسطس ١٩٩٦ وفيه أكد على ايمانه بأن الحرية هي السبيل الوحيد للنهوض بالأمم وقد تعرض فيه لقضايا حقوق الإنسان، وإلغاء حالة الطوارئ.. وبيروقراطية الإدارة الحكومية

وعلى وجه العموم فقد كانت معارضة الدكتور محمد حلمي مراد في مجملها مستفزة للحاكم من دون عبارة واحدة تعتبر قذفا أو سبا أو تحريضا ولكن جميعها في مجملها حقائق و نقد مباح لا يعاقب عليها القانون

عاش حياته بلا زواج

كان الدكتور محمد حلمي مراد من رجال السياسة القلائل الذين عزفوا عن الزواج (شأن رئيسي حزبين معاصرين هما ممدوح سالم وضياء الدين داود)

آثاره

- قانون العمل، ط ٣، مطبعة نهضة مصر، ١٩٥٥.
- قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، ط ٤، القاهرة، ١٩٦١.
- كتاب قانون العمل والتأمينات الاجتماعية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم، ١٩٦٤.
- قوانين الإدارة المحلية في الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٢.

- التعاون من الناحيتين المذهبية والتشريعية، ط ٢، مطبعة نهضة مصر، ١٩٦١.
 - محاضرات في تشريع العمل في الدول العربية، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٦.
 - مالية الدولة عام ١٩٥٩.
 - العلاقات الاقتصادية الدولية عام ١٩٦١.
 - التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية عام ١٩٧٢
 - القوي العاملة في الوطن العربي عام ١٩٧٢
 - خصائص الاشتراكية العربية، مجلة الثقافة العمالية، القاهرة، ١٩٦٤.
 - المذاهب والنظم الاقتصادية
 - أصول الاقتصاد
 - تشريع الضرائب
- كما أن له عددا من الكتب نشرها معهد الدراسات والبحوث العربية

الكتب السياسية

- الفساد في قطاع البترول، ١٩٨٣
- لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم ، ١٩٩٣
- من أجل مصر أعارض بكل حرية، ١٩٩٦

هل كتب مذكرات لم تنشر؟

في ردود الدكتور محمد حلمي مراد على سامي شرف وردت إشارة عابرة إلى نيته نشر مذكراته حيث قال :

" وهو ما سوف أتناوله تفصيلا مع نشر هاتين الرسالتين التاريخيتين في الكتاب الذي أراجعه حاليا لإصداره بعنوان ١٦ شهرا في وزارة عبد الناصر "

وصيته قبل موته

نشر الأستاذ فايز محمد علي، المحامي وصية الدكتور محمد حلمي مراد التي عهد بها إليه:

" أحمد الله أنني أرحل عن الحياة الدنيا مطمئن النفس، إلي أنني أدبت واجبي بما يرضي الله في كل مجال عملت فيه وخدمت أمتي وبنيتها بكل إخلاص لآخر لحظة في حياتي، وإلي أن شقيقتي العزيزات وأولادهن لا يعوزهم العون ولا يحتاجون إلي مساعدة، فضلا عن أنني حررت إقرارا بمنحهم قيمة التأمين علي حياتي لدي صندوق معاشات الحكومة، وبعث لهم حال حياتي نصيبي في العمارة الموروثة عن والدتنا والكائنة بشارع قصر العيني رقم ٦٤ بالإضافة إلي حقهم في أن يرثوا عني ما قد يكون لدي من [أثاث] أو نقود أو أموال سواء في مسكني بمصر الجديدة أو في حساباتي المصرفية، راجيا ومتوقعا ألا يزاحمهم أحد من بقية الورثة وهم أولاد عمي أغناهم الله وزادهم من فضله. وفيما يلي ما أوصي به إرضاء لضميري ملتصقا من الجميع نفاذ رغبتي والاستجابة لمشيتني:

- أولا استمرارا لارتباطي بكلية الحقوق جامعة عين شمس التي شاركت في تأسيسها وقضيت في التدريس بها جانبا كبيرا من حياتي حيث تخرج فيها أجيال من الشباب اعترز بالصلة الروحية التي تربطني بهم، أهدي لها بعد وفاتي مكتبتي راجيا أن يخصص لها مكان قائم بذاته في مكتبة الكلية ليفيد منها طلابها علي مر السنين.
- ثانيا تقديرا لخدمات المرحوم (عبد المحسن..) ورعاية لأبنائه الذين تربوا في داري، فأني تنازلت نهائيا لأرملته (رقية..) عن ملكية الأثاث وكافة الموجودات بالشقة التي تقيم بها مع أولادها رقم ٦ بالعمارة المملوكة للدكتور عباس البرادي خلف ١٤٣ طريق الجيش بجليم بما في ذلك اشتراك الكهرباء والمياه والتليفون المركب فيها، وكذلك عن حق السكني كمستأجر بهذه الشقة وهو ما أقره المالك، حتي تتمكن من المحافظة علي كيان الأسرة واستكمال تعليم الأولاد، كما أوصي بتسليمها

- جهاز التليفزيون الملون (شارب تجميع شركة بنها للصناعات
الإلكترونية) الموجود بمنزلي بالقاهرة.
- ثالثا عرفانا بإخلاص سائق سيارتي السيد (أنور..) وأمانته، واهتمامه
برعايتي أثناء فترات مرضي، أوصي له بسيارتي
البيجو ٥٠٤ والمرخصة باسمي برقم ٧٢٧٣٧ ملاكي القاهرة ليستعين بها
أو بثمانها علي بدء حياته الجديدة بعد مماتي.
- رابعا- وأخيرا أوصي بالاعتصام على تشييع جنازتي دون إقامة ليلة
للعزاء أو ذكرى للأربعين حتي لانشق علي أحد بمراسم لا طائل منها،
ولا تتفق مع ظروف الحياة الحاضرة، ولا تمت لديننا بصله.

..... حررت بخط يدي ووقعت عليها في الخامس من سبتمبر ١٩٨٧

من رثاء الأستاذ مجدي أحمد حسين له

"..... نذر حياته كلها من أجل مصر وشعبها، حتي لم تعد له حياة شخصية
بالمعني الحرفي للكلمة ، عندما كان يعمل في النيابة العامة قبل ثورة ١٩٥٢ كان
ينتمي فكريا لحركة مصر الفتاة، وكان المستشار القانوني لها حتي إنه صاغ مشروع
قانون الإصلاح الزراعي الذي تقدم به النائب ابراهيم شكري في البرلمان
عام ١٩٥٠، وهو نفس القانون تقريبا الذي طبقتة ثورة ٢٣ يوليو. وكان كوكيل نيابة
شاب يرفض حبس الطلاب الذين يتظاهرون ضد الاحتلال البريطاني لأنه لا توجد
جريمة في ذلك، وخالف في ذلك تعليمات رؤسائه مما أدى إلي نفيه إلي الصعيد" .

"..... عندما زرته في مقر المدعي الاشتراكي أثناء التحقيق معه وجدته في
منتهي الصلابة رغم حالته الصحية التي تستدعي التحرك بحقيبة من الأدوية
وبخاخات لحالة الربو. "

" تعلمت منه كيف تقول الحق لا تخاف في الله لومة لائم".

" وبعد واقعة اعتقاله في عام ١٩٨١، وبعد اغتيال السادات، وفي ظل عهد مبارك
كتب كثيرا ضد حكمه خاصة خلال عام الاستفتاء ١٩٩٣. وبمجرد انتهاء الاستفتاء

وقبل أن يحلف مبارك اليمين تم الزج بحلمي مراد في قسم مصر الجديدة، ونام على الأسفلت عدة أيام ورفض دفع الكفالة، حتى دفعتها له نقابة المحامين.

" وفي مسألة قول الحق مهما كانت النتائج والعواقب أذكر أنني في ١٩٨٥ وقع في يدي مقال بصحيفة أمريكية يكشف علاقة مبارك بتجارة وعمولات السلاح مع حسين سالم وأبو غزالة، وانتهزت فرصة سفر رئيس التحرير خارج البلاد لأنه كان غالبا سيرفض نشره، وذهبت للدكتور حلمي مراد وعرضت عليه المقال وفوجئت أنه وافق بمنتهي السهولة على نشره بشرط الترجمة الدقيقة".

وفاته

توفي الدكتور محمد حلمي مراد بمستشفى الزراعيين بالدقي يوم الجمعة أول أيام العيد الموافق ٣٠ يناير ١٩٩٨

الفصل الثاني: د. رشوان فهمي

الطبيب النبيل الذي رفع للأطباء رايتهم

لولا وجود الدكتور رشوان فهمي (١٩١١ - ١٩٧٥) ومن كانوا يتمثلون بسلوكه الوطني المستقيم من بين الأطباء و أساتذة الطب لتحول وجود مهنة الطب في عهد الشمولية الى صورة مهملة الشأن من الحرف الماهرة التي تنتهي طموحاتها عند استيفاء أجر كبير لعامل حرفي بسيط أقرب الى طبقة العبيد الذين لا يجوز لصوتهم أن يرتفع ، وهي الصورة التي يعمل كل نظام شمولي على ان يضع الأطباء في داخلها بحيث لا يبرحونها ، وهي أيضا الصورة التي لم يكن من السهل على الأطباء الذين عاشوا حقبة الليبرالية و ازدهار مكانتهم الاجتماعية والمجتمعية فيها ان يقبلوا بها ، وقد تصدى هذا الطبيب العظيم لهذه المهمة النبيلة فأداها على خير وجه ، و تجاوز معه المجتمع في صمت مكتوم أو صوت مكلوم حتى أذن الله ان تعود له مكانته بعد مايو ١٩٧١ فإذا به بعد أقل من عام يكون رمزا فكريا مع تسعة من كبار المسؤولين السابقين اللذين وقعوا وثيقة ١٩٧٢ الشهيرة .

مكانته المهنية المرموقة

كان الدكتور رشوان فهمي رمزا من رموز الأطباء النوابغ الناجحين الملتزمين بالخلق الرفيع والأداء المنضبط والتفوق المتصل ، وهو فيما قبل عصر الدكتور حمدي السيد أشهر نقيب للأطباء في مصر علي الرغم من تولي كثير من النجوم لهذا الموقع. وقد اختير نقيبا للأطباء في الدورات المتعاقبة (١٩٥٧ و ١٩٦١ و ١٩٦٥) ولم يترك هذا المنصب إلا ببطش السلطة من خلال إجراءات تعسفية أفقدته وظيفته كأستاذ جامعي ، وأفقدته مرتبه ، وأفقدته عضويته في الاتحاد الاشتراكي و من ثم أفقدته شرطا من شروط منصب نقيب الأطباء ، ولم تكتف بهذا وانما فرضت عليه الحراسة ، و قد حدث هذا كله بسبب حرصه على المهنة و الدفاع عنها وعن أصحابها وحرصه على إبداء رأيه الصائب و تعبيره عن انتمائه الصادق الذي لم يقدر حق قدره فحققت على مصر وحاقت بها هزيمة ١٩٦٧ بعد فصله بشهور قليلة .

نشأته و تكوينه

ولد الدكتور رشوان فهمي في المنصورة في ١١ مارس سنة ١٩١١، وكان والده طبيبا و مديرا لقصر العيني، وتلقى تعليما مدنيا متميزا وتخرج في كلية الطب جامعة القاهرة (١٩٣٦)، وبدأ عمله طبيبا بوزارة الصحة، ثم اختير طبيبا مقيما بمستشفى قصر العيني، ونال درجة زميل كلية الجراحين بادنيرة - اسكتلندا (١٩٤٩)، وتخصص في طب وجراحة العيون. وانتقل إلي كلية الطب جامعة الإسكندرية، وتدرج في سلك التدريس بها حتي أصبح أستاذا ورئيسا لقسم العيون.

د. نور الدين طراف يروي ذكرياته عن د. رشوان فهمي

في كتابه الصامتون يتكلمون نسب الأستاذ سامي جوهر الى الدكتور نور الدين طراف ١٩١٠ - ١٩٩٥ روايات جميلة عن تاريخ الدكتور رشوان فهمي في أيام شبابه:

" ... كانت فيه الميزة التي نفتقدها في أغلب شبابنا وهي الميل الحقيقي والاهتمام بالمسائل العامة بجدية وبعيدا عن التهريج ، . ساهم في جميع حركات الطلاب التي كانت تهدف إلى تحرير الوطن من الاحتلال ومقاومة الوزارات التي تساند الاحتلال ، كان دائما يقتحم كل ميدان معركة ويقف إلى جانب الحق ، واشترك معنا في حركة الطلاب عام ١٩٣٥ للتوفيق بين زعماء الأحزاب وهي الحركة التي زينت بتكوين الجبهة الوطنية وتوقيع اتفاقية ١٩٣٦ .

دوره في تهريب جثمان على طه عفيفي شهيد الطلبة

" .. وفي إحدى المظاهرات أصيب على طه عفيفي وكان طالبا بدار العلوم ومن زعماء الطلبة برصاصة ولقي مصرعه في الحال ، نقل جثمانه إلى المشرحة بقصر العيني . وأرادت الحكومة أن تقوم بدفنه سرا ، وعلم رشوان فهمي بذلك عن طريق والده الدكتور مصطفى فهمي وكيل قصر العيني ، أبلغنا بنية الحكومة ، واشترطنا أنا وهو والدكتور عبد اللطيف جوهر والدكتور محمد بلال في تهريب الجثمان من المشرحة ، كسر الدكتور جوهر قفل باب المشرحة ونقلنا الجثة إلى أحد المدرجات، واكتشفت الحكومة السرقة [هكذا في الأصل وهو يقصد إخفاء الجثمان] ، حاصروا

المبنى كله في محاولة للعثور على الجثة، ولما يئسوا اتصلوا بالدكتور علي باشا إبراهيم الذي أدرك أن لنا صلة باختفاء الجثة، وتم الاتفاق على أن تشيع الجثمان في موكب شعبي ، وخضعت الحكومة "

" .. كان رحمة الله عليه غير مؤمن بالأحزاب ، كان يعمل بوحى من ضميره ولذلك لم يحدث أن أعتقل مرة واحدة عندما كان يتم القبض على الطلاب المنتمين للأحزاب ، وعندما تخرج في كلية الطب اشتغل بالمسائل العامة في نقابة الأطباء ، ولم يحدث أن رشح نفسه عضواً أو نقيباً وسقط في الانتخابات."

رفضه الزواج والعيادة

" .. ومن أجل حبه للحرية رفض أن يتزوج أو تكون له عيادة حتى لا يكون مضطراً إلى أي نوع من القيود ، وكنا عندما نسأله عن سر عدم زواجه يضحك ويقول: الزواج مبخلة ومجينة ، وكان يعني أن الزواج يضطر الرجل إلى البخل لتدبير مصروفات العائلة ، ويقوده إلى الجبن حتى لا يصيب عائلته بأي ضرر " .

فضل د. مصطفى الرفاعي في تخليد ذكراه

كان الدكتور مصطفى الرفاعي أستاذ المسالك البولية في طب الإسكندرية وفيما أشد الوفاء لذكرى الدكتور رشوان فهمي ، و قد نشر عنه كتابا قيما ، وفيما قبل ذلك فإن مذكراته «خواطر طبيب» التي تدارسناها في كتابنا "أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب " تكفلت بإلقاء الضوء بالتفصيل علي شخصية الدكتور رشوان فهمي.

دوره المبكر في إضراب الأطباء في ١٩٥١

قدم الدكتور مصطفى الرفاعي للحديث عن الدكتور رشوان فهمي بحديث عن ثوريته المبكرة فيما قبلها حين دعا إلي إضراب الأطباء وشاركه مصطفى الرفاعي نفسه في هذه الدعوة، ولا تزال قصة هذا الإضراب الناجح و المؤثر الذي استمر خمسين يوماً بحاجة إلى مَنْ يكتبها ويسجلها، وقد اكتفي الدكتور الرفاعي في مذكراته بإضاءة سريعة تحتاج إلي مزيد من الشهادات:

«... .تعود بي الذاكرة لسنة ١٩٥١، عندما كنت نائباً بقسم الجراحة، وكان الدكتور رشوان مدرساً بكلية طب الإسكندرية. الحياة السياسية مضطربة ومصر تموج بأفكار سياسية متضاربة ومتطاحنة، شباب مصر يتطلع إلي حياة مثالية، فنحن غير قابلين للأوضاع السياسية والاجتماعية التي نعيش فيها».

«ولم نكن ندري أن العدالة المطلقة لا توجد إلا في السماء، وأن المدينة الفاضلة لا توجد علي هذا الكوكب.. ويمكنني أن أردد الآن قول الشاعر:

رب يوم بكيت منه فلما
صرت في غيره بكيت عليه

«كانت مرتبات الأطباء ضئيلة والحكومة لا تستجيب، فليُضرب الأطباء ولكن كيف يكون ذلك؟ نعم نُضرب عن العمل في العيادات الخارجية بالمستشفيات، ولكن لا بد أن يستمر العمل في الحالات العاجلة (حالات الاستقبال والحوادث) فلا يمكن أن يمتد الإضراب إليها ، بدأت الفكرة في منزل الأطباء النواب بطب الإسكندرية بين الزميل الدكتور علي نوفل وبينني.. اقتنع الأطباء النواب والامتياز بالإضراب ولكن هذا لم يكن كافياً، وهنا ظهر الدكتور رشوان فهمي فأعطانا دفعة قوية وأقنع أعضاء هيئة التدريس فأيدوا الإضراب.. وكوّننا لجنة، سافر كل عضو منا إلي عدد من المحافظات داعياً إلي الإضراب فأضرب جميع أطباء مصر . أتذكر أنني سافرت إلي محافظات القنال والسويس والإسماعيلية وبورسعيد»..

كلمة رشوان فهمي في المؤتمر الصحفي لإعلان الإضراب

"..... دعونا إلي مؤتمر صحفي بالكلية، تكلم رشوان فهمي بشجاعة وطلاقة فقال : «إن المبالغ المالية اللازمة لإصلاح حال الأطباء أقل مما يصرف علي حفلات عيد ميلاد الملك ، لقد أن لنا أن نتكلم ، ثم دعاني إلي الكلام فقلت إن المبالغ اللازمة لنا أقل من الميزانية التي اعتمدها الحكومة للإنفاق علي سيارات ويخوت الخاصة الملكية.»

ديموقراطية وزارة الوفد و وزير الصحة

وقد أشار الدكتور مصطفى الرفاعي إلى تعايش وزارة الوفد مع الممارسة السياسية الناجحة والمميزة التي صحبت هذا الإضراب ، فقد نشر هو نفسه في بعض الصحف رداً منطقياً وقاسياً على وزير الصحة الوفدي ، ومع هذا فإنه لم يتعرض للاضطهاد بسبب هذا الهجوم الواضح علي وزير وفدي في أثناء حكم الوفد :

«... وكان وزير الصحة عبد الجواد حسين، قد هدد الأطباء بأنه سيقدم للنيابة كل من يضر بحياة المرضى، فبينت للصحافة أسلوب الإضراب، الذي لا يرفض علاج الحالات العاجلة، بل ويصر علي علاجها، وقدمت لهم قائمة بالعمليات التي أجريت بالمستشفى في اليوم السابق ، ثم قلت: ونحن نوافق علي ما صرح به وزير الصحة، لذلك أطلب تقديم الوزير للنيابة، لأنه المسئول الأول عن الإضرار بحياة المرضى لعدم توافر العقاقير اللازمة للعلاج، كما هو مثبت في أوراق المرضى، وكنا نحن الأطباء المقيمين نتبع إدارياً وزير الصحة ، وفي اليوم التالي صدرت بعض الصحف وبها أخبار المؤتمر في الصفحة الأولى :

- "طبيب يطلب تقديم وزير الصحة للنيابة".
- " مدرس بكلية الطب يعارض إهدار مال الدولة علي الحفلات الملكية".

"كانت الحكومة التي تحكم مصر هي حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس، انتظرنا أن يقبض علينا، فلم يقبض علينا أحد ولم يستدعنا أحد : قمة الديمقراطية "

نجاح الاضراب الذي استمر ٥٠ يوماً

" لم يكن هناك سبيل إلي التراجع.. استمر الإضراب خمسين يوماً وعم مصر كلها، وتم الإصلاح».

برقية رشوان الحاسمة في تأييد حركة الجيش

كان الدكتور رشوان فهمي في يوليو ١٩٥٢ أبرز أعضاء نادي هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية و كان هو الذي تولي إرسال البرقية الشهيرة التي أيد بها

أعضاء النادي حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين كانت لاتزال في مهب الريح، وبهذه البرقية بدأت بيانات التأييد الشعبي للحركة.

ترتيباته لتأييد حركة ٢٣ يوليو

روى الدكتور مصطفى الرفاعي تفاصيل دور رشوان فهمي مفصلاً القول في الجهد الذي بذله هذا الرجل العظيم :

«... ومرت الأيام وجاءت «حركة الجيش» فكان أول المؤيدين لها رشوان فهمي، الذي اجتمع فوراً بالدكتور محمد الغراب والدكتور محيي الخرادلي المدرسين بكلية طب الإسكندرية، وتم الاجتماع بمنزل الدكتور الغراب يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢، وأرسلوا تلغرافاً إلي جريدة الأهرام باسم أعضاء هيئة التدريس بجامعة فاروق الأول يؤيدون فيه حركة الجيش، كما أرسل الأطباء النواب والامتياز بمستشفيات جامعة فاروق الأول تلغرافاً مماثلاً، وقد نشر كلا التلغرافين في الصفحة الأولى من جريدة الأهرام يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢، وقد أذاعت محطة الإذاعة البريطانية ما كُتب في تلغراف هيئة التدريس بعد إرساله بعدة ساعات، كان هذا أول تأييد لثورة ١٩٥٢ ففتح الطريق إلي عشرات ومئات من برقيات التأييد».

مكانته في بداية عهد ٢٣ يوليو

ربطت الدكتور رشوان فهمي بأعضاء مجلس قيادة الثورة عواطف التقدير و الإعجاب وعرف ذلك على نطاق واسع ، حتي إن قيادات الجامعة خصصوا إحدى الدرجتين الخاليتين من درجات استاذ مساعد لقسم العيون لترقيته هو عليها، إلا أنه رفض تلك المجاملة وأصر علي أن يسبقه من هم أحق منه بالسبق بسبب أقدميتهم.

رفضه أن ينال الترقية قبل زملائه

كان هذا الموقف المثالي من أبرز المواقف النبيلة التي حفظها التاريخ الجامعي للدكتور رشوان فهمي ، إذ أعلن أن هذه المجاملة كانت بسبب علاقته بالسلطة الجديدة وبرجال الحكم ، وأنه وهو الذي لم يقبل أن يهدر المال العام قبل ١٩٥٢، لليقبل أيضا أن يهدر بعدها، حتي لو كان ذلك المال لصالحه .

رسالته لمدير الجامعة

كتب الدكتور رشوان فهمي إلي مدير الجامعة:

«إن ترتيب الدكتورة عايذة (١٦) وترتيبي أنا (١٧) في أقدمية المدرسين بالجامعة، فكيف تتخطون ١٥ مدرسا أقدم منا، وربما يكونون أيضا أكفأ منا. أخشي أن يقال إن علاقتنا برجال الثورة هي المبرر لذلك»

" أن المدرسين يشعرون كما أشعر، ولهم العذر، أن توزيع وظيفتي الأستاذين المساعدين على قسمي الرمد والبكتريولوجي بالذات، كان وفقاً لاحتياجات الأقسام وليس وفقاً لأقدمية المشتغلين بها ، قد تم لصالح اثنين لهما صلة بذوي السلطة في الوقت الحاضر أنا أحدهما ، مما يسيء لسمعة الجامعة ومما يسيء لسمعة الحكم والقائمين بالحكم منه براء ومما يشعرنني دون ذنب بالخرج ومما يثير روح التذمر بين المدرسين ولهم في ذلك العذر فإنه إذا اتخذت الإجراءات المتبعة عادة لشغل وظيفتي الأستاذين المساعدين الموزعتين على قسمي الرمد والبكتريولوجي، لترتب على ذلك:

أولاً: تعييني في وظيفة أستاذ مساعد بقسم الرمد وفي هذا ترقية لي بينما ترتيبي الثاني في أقدمية المدرسين (بقسم الرمد) ، أي أنني أتخطى الأول ، مع أن صلتي برجال الحكم الحاضر الذين ثاروا على الفساد والتي أفخر بها قائمة على ثقة متبادلة تحتم على أن أكون أميناً على هذه الثقة حريصاً على إبعاد أية شبهة عنهم لا أن أخون هذه الثقة بقبول الترقية متخطياً زميلاً أقدم مني لأنه ليس له صلة بذوي النفوذ، مهما كان إغراء المنصب أو المكسب المادي فإن المبادئ عند من يعتنقها أعز من كل إغراء في الحياة. كما أن احترامي لنفسي كعضو في هيئة التدريس بالجامعة أول واجباته تلقين الأخلاق للنشء ، وما أؤمن به من مثل يحتم على أن أترفع عن قبولي لنفسي سنة ١٩٥٦ وضعا يخالف عقيدتي التي ثرت لها عام ١٩٥١ مع ما التمس من مبررات وحملات حينذاك لتخطي صاحب الحق حتى رد الحق إليه".

ثانياً: ترقية الزميلة الدكتورة عايذة اللقاني إلى وظيفة أستاذ مساعد بقسم البكتريولوجي ..وليس ذلك إلا لأنها حرم الدكتور عبده سلام عضو مجلس الخدمات.

واستجابت الجامعة لرأي الدكتور رشوان وعدلت عما كانت تنتويه في تنسيق الترقيات تقرباً للسلطات.

تأسيسه لنقابة أطباء الإسكندرية

استمر رشوان فهمي في نشاطه القيادي لزملائه في الجامعة والمهنة، ومكنه هذا النشاط من النجاح في إنشاء نقابة فرعية للأطباء في الإسكندرية واختير الدكتور أحمد السيد درويش ليكون نقيباً لأطباء الإسكندرية، في الوقت الذي فاز الدكتور رشوان فهمي بمنصب نقيب الأطباء على مستوى مصر كلها .

مهاجمته فكرة شعبية النقابات

بدأت مواقف الدكتور رشوان فهمي الداعية الى حقوق المصريين في الحرية والديموقراطية تظهر للعلن وعلى نطاق واسع عند مناقشة الميثاق الوطني ، فقد أراد النظام القائم وقتها أن تضم النقابات المهنية كل الذين يعملون في المهنة ، أن يدخل نقابة الأطباء الممرضون والمرضات والتمورية ، وأن يدخل نقابة الصحفيين باعة الصحف وعمال المطابع ، وأن يدخل نقابة المحامين ووكلاؤهم وكتبة المحامين ، وقف رشوان يهاجم هذا الاتجاه بشدة في اجتماع دعا إلى عقده يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٦٢ وحضره نقيب وأعضاء النقابات المهنية .

حديثه الصريح عن الحقوق السياسية للشعب

تطرق الدكتور رشوان فهمي أيضا في هذا الاجتماع إلى مهاجمة إعطاء السلطات للحاكم فقال ضمن ما قال :

" البلد ليست ملكاً للحكام فقط ، بل للحكام والمحكومين ، وعلى المحكومين مسؤولية أكثر من الحكام ، مسؤولية الشعب عامة هي تثبيت نظام كامل لا لأشخاص الحكام فقط ، وقد قال عبد الناصر أن السلطات التي في يده كحاكم لم تجمع في يد حاكم من قبله وليس من السهل على الحاكم أن يتنازل عن سلطاته للشعب، لا بد للشعب بأكمله العامل والفلاح وهم الذين يكونون القاعدة الشعبية والجنود الذين قاموا بثورة ٥٢ والمتعلمين والمتقنين والرأسمالية الوطنية أن يحموا مكاسب الثورة، وعند

تطبيق الاشتراكية لابد أن نبدأ بالحريات وضماناتها حتى يتمكن الفرد من أن يتكلم ويشعر بالاطمئنان، في الوضع الحاضر من حق وزير الداخلية الاعتقال ، ومن حق الحاكم أن يحيل إلى المعاش أو يفصل أو يعين ، كل ما أريد أن أقوله هنا أنني كطبيب أريد أن أتكلم بحرية وأذهب إلى بيتي دون أن يطلبني وزير الداخلية ، لا مانع من أن يكون القانون في غاية القسوة فمن يعمل خطأ يوقع عليه الجزاء ، يجب أن يتوافر العدل للشعب كله ، أن قضاءنا قبل الثورة وبعدها يعتبر أحسن القضاء ففي عصور الاستبداد كانت تصدر أحكام من القضاء تختلف مع رأي القصر "

شهادة حسن إبراهيم عن علاقة رشوان فهمي بعبد الناصر

" .. كنت في ذلك الوقت أميناً للاتحاد الاشتراكي في الإسكندرية وتربطني بالدكتور رشوان صداقة وطيدة منذ قيام الثورة ، عرفني به الزميل العزيز عبد الرؤوف نافع ، وكان عبد الرؤوف قد تعرف برشوان أثناء عمليات الفدائيين في منطقة القناة عام ١٩٥١ . ووجدت في رشوان الشخص الوطني السليم الوطنية ، الصريح إلى أبعد حدود الصراحة ، قادر على الحركة السياسية ، محبوب من الجميع ، يجمع صفات السياسي الشريف المحب لوطنه ، وفكرت في عام ١٩٦٤ أن أرشحه أميناً للاتحاد الاشتراكي بالإسكندرية ، ورفض جمال . قلت له: إذا كنت عايز فاعلية للاتحاد الاشتراكي فإن أصلح واحد هو رشوان ، فهو قادر على الكلام وعلى الإقناع السياسي. فقال جمال: ده مغرور وليست لديه أي خبرة عملية: ولم أعلم سر كراهية عبد الناصر للدكتور رشوان حتى في الخمسينيات ، فقد رشحه جمال سالم ليكون نائباً لوزير الصحة ، ورفض جمال ، وأثناء إعادة تشكيل لجنة الاتحاد القومي بالإسكندرية عام ١٩٥٧ بعد الهجوم على الليثي عبد الناصر وتكاثر الإشاعات حوله وكان أميناً للاتحاد القومي ، استعنت برشوان فهمي في تشكيل اللجنة مع عبد الرؤوف نافع وأمليت أسماءها لعبد الناصر ، وتظاهر بالموافقة ثم فوجئت به يعلن أسماء أخرى رشحها شقيقه.

معركة نقيب الأطباء ١٩٦٥

يشير الاستاذ سامي جوهر إلى ما صرح له به الساسة الذين حاورهم في كتابه "الصامتون يتكلمون" من أن الرئيس عبد الناصر كان بدأ يتململ من الدكتور

رشوان، و أراد أن يتخلص من وجوده النقابي في عام ١٩٦٢ ، ولكن وجد الكثيرين يعارضونه ، عارضه البغدادي وكمال حسين وحسن إبراهيم والدكتور طراف ، لكنه وجد فرصة جديدة في ١٩٦٥ :

" مرت ثلاث سنوات ، ولم ينس عبد الناصر كراهيته للدكتور رشوان ، وكان الدكتور رشوان بدأ يستعد لدخول الانتخابات نقيباً للأطباء للمرة الثالثة في عام ١٩٦٥ ، وعلم بذلك عبد الناصر ، طلب من عبد الحكيم عامر أن يرشح الفريق الدكتور رفاعي كامل نفسه ضد الدكتور رشوان وإرغام جميع أطباء الجيش على انتخابه ، وعقد اجتماع تمهيدي لمعرفة رأي أطباء الجيش ، وفوجئوا بأنهم مصررون على انتخاب الدكتور رشوان إلا إذا نزلت إليهم تكليفات رسمية بانتخاب الدكتور رفاعي كامل .".

الدولة تدفع بطبيب من الجيش لمنافسته في منصب نقيب الأطباء

حرص د. مصطفى الرفاعي على تصوير تتابع عناصر مأساة رشوان فهمي مع نظام الحكم في عهد الثورة، حتى في شغله منصب نقيب الأطباء الذي كان يحزره بالانتخاب :

«ومرت الأيام وفي سنة ١٩٥٧ انتخب رشوان فهمي نقيباً لأطباء مصر وأعيد انتخابه سنة ١٩٦١ وأعيد مرة ثالثة سنة ١٩٦٥ بالرغم من محاربة الحكومة له، وكان ينافس في كل مرة طبيب من القسم الطبي للجيش، لم تترحم الحكومة لذلك خصوصاً سنة ١٩٦٥، فلقد أصبحت له شعبية».

فوزه بمنصب نقيب الأطباء على الرغم من الدولة

ينقل الأستاذ سامي جوهر عن محدثيه في كتابه "الصامتون يتكلمون":

" وفي سنة ١٩٦٥ كنت حاضراً اجتماعاً لعبد الناصر حضره أمناء الاتحاد الإشتراكي في المحافظات والمحافظون ، وأحسست أن عبد الناصر وعبد الحكيم لهما اتجاه عنيف ضد ترشيح رشوان نقيباً للأطباء ، وأن الإثنين يريدان إسقاطه بكل الوسائل ، وذهبت إليه وحاولت مع جمال سالم إقناعه بالانسحاب حتى لا يتعرض

للهزيمة ، ولكنه أصر وقال متحدياً: سأنجح إلا إذا منعوا ترشيحي بشطبي من الاتحاد الاشتراكي. وفعلاً نجح رشوان فهمي في تلك السنة ، وأثار نجاحه استياء عبد الناصر ، وكان رشوان يشعر بما يحاول أن يدبره له عبد الناصر ، ولكن ذلك لم يرهبه أو يجعله يقفل فمه أو يفتحه بالنفاق للحاكم"

السبب العجيب لمحنته : القشة القاصمة

مارس الدكتور رشوان فهمي مهامه النقابية والجامعية بمثالية وهدوء، وكان رمزاً للأمانة والصدق و النقاء والأخوة، وقد تجلت شجاعته ووطنية في موقفه الفذ الذي أثر فيه التضحية بكل مجده وراحته حين ردّ علي الرئيس عبد الناصر هجومه علي قصر العيني عندما قادته استطراداته المعهودة الي ان يقول عباراته الحافلة بالمغالطة و التناقض : إن مصر نجحت في إدارة مرفق قناة السويس وفشلت في إدارة قصر العيني ! : «إننا نجحنا في إدارة قناة السويس وفشلنا في إدارة قصر العيني»، وكان الرئيس يعزو ذلك ويردد أن الفشل في إدارة قصر العيني يرجع إلي جشع الأطباء وإهمالهم..

تصديه للرد على الرئيس عبد الناصر

لم يحدث أي رد فعل من الأطباء أو النقابة علي هذه الإهانات، فما كان من رشوان فهمي إلا أن ردّ في مناسبة علنية بالمطالبة بإعطاء قصر العيني بعض ما تعطيه الدولة لقناة السويس. وقال إن مستشفى قصر العيني " يعمل تحت ظروف قاسية من الحرمان. كان هناك نقص شديد في المعدات والتجهيزات والدواء والغذاء، فقد كانت كلفة المريض المسموحة في اليوم هي «تسعة قروش!!».

يروى الدكتور مصطفى الرفاعي أن الدكتور رشوان فهمي جاهر بهذا الرأي في صيف ١٩٦٦ حين أقامت كلية طب جامعة القاهرة حفلها السنوي لتوديع الأساتذة المحالين إلي المعاش والترحيب بالمدرسين الجدد، بحضور وزير الصحة وعميد كلية الطب كما حضر مسئولون سياسيون من أطباء قصر العيني لعلاقتهم بالاتحاد الاشتراكي! وتوالت الخطب التي تمجد رئيس الجمهورية، ولم يتطرق أحد إلي تمجيد جيل الأساتذة الرواد أو الدفاع عن قصر العيني! وهنا اعترض الأستاذ الدكتور

عثمان وهبي بكلية طب القاهرة بصوت مرتفع علي أسلوب الخطباء، وعندما هم بالكلام، قام النقيب رشوان فهمي واستأذنه وأخذ مكانه».

اعطوا قصر العيني الإمكانات المتاحة لقناة السويس

«أشار رشوان فهمي إلي النقص الشديد في الإمكانات في جميع النواحي، وذكر بفخر أمجاد قصر العيني في الماضي والحاضر، مبيناً أنه المدرسة التي خدمت مهنة الطب في الشرق الأوسط كله، وأنه ما من قوة يمكنها أن تنكر أو تنتكر لفضل قصر العيني، وقال: «اعطوا قصر العيني الإمكانات المتاحة لقناة السويس وسترون ما يمكن أن ينجزه ، رشوان فهمي يدافع عن قصر العيني، فقد تخرج فيه، كما أن والده الدكتور فهمي مصطفى كان مديراً لقصر العيني».

تصاعد التوتر في علاقته بالنظام الناصري

ينقل الأستاذ سامي جوهر عن الدكتور نور الدين طراف وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين تحدثوا إليه في كتابه الصامتون يتكلمون :

" .. وفي الستينات وبعد حرب اليمن وبدأ الدكتور رشوان فهمي يهاجم عبد الناصر وتصرفاته في مجالسه ، وكان يصل إلى أسماع عبد الناصر ما يقوله رشوان ، ولم يتخذ ضده أي إجراء إلا بعد أن نقل إليه المرحوم الدكتور النبوي المهندس والدكتور حسين كمال بهاء الدين طبيب الأطفال الذي جعله علي صبري أميناً للشباب في الاتحاد الاشتراكي، أنه هاجمه في خطاب له بنادي الجزيرة أثناء احتفال للأطباء ، أبلغاه أن رشوان رد على هجومه على القصر العيني وإدارته وبمقارنته بنجاح قناة السويس ، بأن الذين يهاجمون القصر العيني ويقارنونه بقناة السويس دليل على فشلهم ، ولو أعطوا إمكانيات قناة السويس للقصر العيني وأعطوا إمكانيات القصر العيني لقناة السويس ، لأصبح القصر العيني مستشفى عالمياً ولأغلقت قناة السويس.

"

كلمته في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦

يورد الأستاذ سامي جوهر في كتابه الصامتون يتكلمون هذه الفقرة التي ينسبها إلى الدكتور نور الدين طراف وأعضاء مجلس قيادة الثورة الذين تحدثوا إليه ، ونلاحظ على قدر علمنا أن الأطراف الثلاثة (نور الدين طراف والنبوي المهندس و حسين كامل بهاء الدين) كانوا من أطباء الأطفال ، كما نلاحظ أن الرواية حددت التاريخ وجعلته في عيد الثورة ، وهو تاريخ آخر غير تاريخ حفل قصر العيني لتكريم لعبد العزيز سامي ، وإن كان التاريخان في صيف ١٩٦٦ الذي شهد انفجار أزمة الدكتور رشوان فهمي :

" .. وفي الاحتفال بالعيد الرابع عشر للثورة ، يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ ألقى رشوان كلمة في احتفال حضره الدكتور النبوي المهندس وزير الصحة ، وتضمنت الكلمة غمزات لانفراد عبد الناصر بالحكم وتخريجه بالشعب ، قال في خطابه :

التقدم للقيادة الفكرية واجب أصحاب العلم

" نحن نؤمن أن من الواجب على كل مواطن أن يتقدم ليأخذ مكانه في صفوف العمل الإيجابي ، فهذا الوطن ملك لكل فرد والثورة ملك لجميع الشعب ومن واجبنا نحن الذين هيأت لهم الظروف العلم والمعرفة أن نتقدم للقيادة الفكرية ، فتورتنا علمية ، والبلد في حاجة لكل فكر ثوري متعلم ينبير طريق الثورة بعلمه وثوريته ومعرفته ، فلننظر إلى ماضينا ، إلى ما قبل الثورة لنأخذ منه عبرة فنعمل حتى لا تنتكس الثورة ونعود إلى ما كنا فيه من حكم فاسد " .

كلما ازداد ظلّمه قربت نهاية حكمه

" إن الشعوب قد تخدع إلى حين ولكن لا يمكن خداع الشعوب بصفة الدوام، والشعوب لا يمكن أن تخضع للظلم بصفة دائمة أيضاً ، وأن الشعب إذا سالم مغلوب على أمره إلى حين فلن يستسلم للظلم أبداً بصفة دائمة ، فكلما ازداد ظلم الحاكم قربت نهاية حكمه ، ولنا من تاريخنا العربي المعاصر أمثلة وعبر "

كيف توالي عقابه سريعاً

كان مجرد رد الدكتور رشوان فهمي علي الرئيس عبد الناصر بمثابة فتح لأبواب جهنم عليه، فلقي ما كان يلقاه مَنْ يطلق عليهم في المجتمعات الشمولية «المنشقون» و«أعداء النظام»!! و«دعاة الرجعية» و«الثورة المضادة»

عقاب الدكتور عثمان وهبي الذي صفق له

عوقب كذلك زميله الدكتور عثمان وهبي أستاذ أمراض النساء والتوليد في قصر العيني لأنه كان الوحيد الذي صفق له عندما قال قولته النبيلة ، وبقي الرجلان كذلك بعيدين عن العمل وعن الأضواء حتي أعيدا في عهد الرئيس السادات بعد حركة التصحيح في ١٩٧١ بفترة ليست قصيرة.

نص قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بفصل الدكتور رشوان

حمل هذا القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٦

" بعد الاطلاع على القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وعلى قرار اللجنة التنفيذية العليا رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن إصدار لائحة الإجراءات النظامية للاتحاد الاشتراكي العربي . تقرر.

- مادة (١): يفصل السيد الدكتور رشوان فهمي مصطفى عضو لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بوحدة هيئة تدريس ومعيدي ومدرسي كلية الطب بجامعة الإسكندرية من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي العربي ومن كافة تنظيماته.
- مادة (٢): ينشر هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره.

٢١ أغسطس ١٩٦٦

جمال عبد الناصر

الفصل من الاستاذية بقرار جمهوري

«.. وتحمس الحاضرون ولكنهم فجأة توقفوا عن التصفيق، فلم يستحسن الأستاذ الدكتور عثمان وهبي هذا التوقف، وحثهم علي التصفيق "»

«لقد رد رشوان فهمي اعتباركم ومكانتكم وكرامتكم»، وسرعان ما وشي بهما أحد المنافقين وكوفئ علي ذلك بسخاء.. كيف يجرأون علي ذلك، فرضت الحراسة علي رشوان فهمي ، وعثمان وهبي في يوليو ١٩٦٦، ثم فصلا من الجامعة بقرار جمهوري».

نص قرار رئيس الجمهورية بفصل الأستاذين

في نفس اليوم أصدر عبد الناصر بصفته رئيس للجمهورية قرار فصل الدكتور رشوان والدكتور عثمان وهبي وهذا نصه:

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٦ لسنة ١٩٦٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات في الجمهورية العربية المتحدة.

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم العاملين المدنيين بالدولة قرر:

- المادة الأولى: يفصل من الخدمة كل من السيدين الدكتور رشوان فهمي الأستاذ بكلية الطب جامعة الإسكندرية والدكتور عثمان وهبي الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة القاهرة مع حفظ حقهما في المعاش أو المكافأة.

- المادة الثانية: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ جمادي الأولى سنة ١٣٨٦

جمال عبد الناصر

٢١ أغسطس سنة ١٩٦٦

فرض الحراسة على الأستاذين

في اليوم نفسه أيضاً أصدر جمال عبد الناصر قراراً بفرض الحراسة عليه وعلى أفراد عائلته كما فرض الحراسة على الدكتور عثمان وهبي وعائلته.

اجتماع مجلس النقابة لفصل النقيب المنتخب

كانت دولة الرئيس عبد الناصر كفيلة بأن يعقد مجلس الأطباء اجتماعاً عاجلاً لفصل الدكتور رشوان ، و اجتمع مجلس النقابة فعزله من منصبه كنقيب للأطباء بعد أن أسقط عنه الاتحاد والاشتراكي عضويته، وكانت هذه هي الطريقة التقليدية في ذلك العصر لعقاب من اعتبروا من المنشقين عن النظام، ثم فصل بالتالي من وظيفته الجامعية. وقد عقد مجلس نقابة الأطباء اجتماعه مساء يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ، أي بعد قرارات عبد الناصر بيومين ، وأصدر المجلس بياناً بفصل الدكتور رشوان تأييداً للحاكم :

" إن مجلس نقابة الأطباء إيماناً منه باستمرار ثورتنا الاشتراكية ولثقتنا التامة في قيادة السيد الرئيس جمال عبد الناصر وحكمته ، وبعد الاطلاع على قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي رقم ٤٨ لسنة ٦٦ والذي ينص في مادته الأولى على فصل السيد الدكتور رشوان فهمي عضو لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بوحدة هيئة التدريس ومعيدي ومدرسي كلية الطب بجامعة الإسكندرية من العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكي العربي ولجانته وتنظيماته.

وتنفيذاً لنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية والخاصة بفقدان شرط من شروط العضوية لمجلس النقابة يقرر المجلس بالإجماع ممثلاً لجميع الأطباء في الجمهورية العربية المتحدة ما يأتي:

- أولاً تأييد اللجنة التنفيذية العليا تأييداً كاملاً في قرارها سالف الذكر.
- ثانياً استنكار تصرفات السيد الدكتور رشوان فهمي الفردية دون أن يرجع فيها إلى مجلس النقابة والتي أدت إلى صدور هذا القرار.

- ثالثاً فصل السيد الدكتور رشوان فهمي مصطفى من عضوية مجلس النقابة ومن منصب النقيب طبقاً للمادة ٤٣ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .
- رابعاً تنفيذاً للمادة ٤٤ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ والخاصة بشغل منصب النقيب عند خلوه يحل السيد الدكتور حليم قلدس جريس وكيل مجلس النقابة لشغل منصب النقيب إلى أن تنتخب الجمعية العمومية العادية القادمة خلفاً له ، ونظراً لتغيب السيد الدكتور حليم قلدس جريس لسفره خارج القطر فقد انتخب مجلس النقابة السيد الدكتور أبولس بولس لشغل منصب النقيب لحين عودة سيادته .
- خامساً يحل السيد الدكتور محمد السيد عمر الحائز على أكثر الأصوات بعد السادة الأعضاء الذين تم انتخابهم في الانتخابات الأخيرة في المحل الذي خلا في مجلس النقابة وذلك حتى إجراء الانتخابات القادمة لمجلس النقابة.

صدر بنقابة الأطباء بدار الحكمة يوم الثلاثاء ٢٣ أغسطس ١٩٦٦

الموقعون

دكتور أبولس بولس ، دكتور أنور الأتربي ، دكتور محمد عبد الوهاب شكري (وزير الصحة في أكتوبر ١٩٦٨)، دكتور عبد الوهاب البرلسي (وزير التعليم العالي في مارس ١٩٦٨) ، دكتورة نعم منصور مهران ، دكتور إبراهيم الشرييني ، دكتورة حنان الغوابي ، دكتور أحمد البنهاوي ، دكتور أرمانبوس تادرس ، الدكتور إبراهيم عبود (السكرتير العام).

نقابتا الإسكندرية وبنو سويف رفضتا قرار مجلس النقابة

سجل الدكتور مصطفى الرفاعي في كتابه موقفاً مشرفاً للأستاذ الدكتور محمد الغراب الأستاذ بطب الإسكندرية ورئيس نقابة أطباء الإسكندرية في ذلك الوقت، والدكتور عباس ذكرى رئيس نقابة أطباء بني سويف، فقد رفضا، كما رفض أعضاء كلتا النقابتين الموافقة علي فصل رشوان فهمي :

" لقد رد محمد الغراب وعباس ذكري للأطباء كرامتهم التي أهدرها مجلس النقابة العامة ، لقد كانا شعلتين مضيئتين وسط الظلام الدامس ، لم تكتف الحكومة بما فعلته، فلم تصرف لرشوان فهمي معاشه لسنوات فأصبح بلا مورد.. فلم تكن له عيادة خاصة».

خط التليفون والعمل في التأمين الصحي

.... حتي خط التليفون قطع عن منزله، أي عن منزل طبيب! كما منع من العمل في مستشفى التأمين الصحي.

فولكلوريات حوار مندوب الحراسة مع الدكتور رشوان فهمي

تحفل أدبياتنا بصيغ عديدة للحوار الذي دار بين الدكتور رشوان فهمي و مندوب الحراسة الذي اكتشف ببساطة أنه لم يكن هناك أي مبرر لوضع هذا الرجل بالذات تحت الحراسة .

- «ذهب مندوب الحراسة إلي مسكنه وألقي نظرة علي محتويات الشقة ثم سأله: هل هذا هو كل شيء؟» .
- «بل إن بعضه لم أسدد ثمنه».
- «هل تملك خيولا؟».
- «أنا لا أملك خيولا كما لا أملك سيارة، أما عن حسابي في البنك...».
- «أنا ذهبت إلي البنك قبل حضوري إليك، فلم أجد لك رصيدا!.....».
-
- وضرب مندوب الحراسة كفاً بكف وتساءل:
- «أمال حاطينك تحت الحراسة ليه!!»

يروى صديقه أنه قابله بعد هذه الحوادث، وكان بشوشاً ضاحكاً كعادته فقال له: تصور ، عملوا علي حراسة فوجدوا أن رصيدي مدين للبنك بمبلغ ٢٨ جنيه هل سيدفعونهم؟».

تصوير الدكتور عبد الرحمن بدوي لمحنته

".....انتشرت الوشاية والتبليغ واستعداد السلطات والعمل مع المخابرات انتشارا هائلا جدا بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، وحسبي أن أذكر أنه في صيف سنة ١٩٦٦ أقام أساتذة كلية الطب، في جامعة القاهرة، حفلة عشاء في نادي الجزيرة توديعا لعميدها عبد العزيز سامي. وعند أواخر العشاء قام د. رشوان فهمي أستاذ طب العيون في كلية طب جامعة الإسكندرية فخطب مشيدا بعبد العزيز سامي ومدافعا عنه. وكان جمال عبد الناصر قد صرّح في خطبة له أنه لو كان قصر العيني يُدار كما أدار محمود يونس هيئة قناة السويس، لما رأينا هذا الفساد في قصر العيني. فقال رشوان فهمي مشيرا إلى قول عبد الناصر مع تحاشي ذكر اسمه: لو أُتيحت لعبد العزيز سامي الإمكانيات بل عشر الإمكانيات التي أُتيحت لمحمود يونس، لكان قد جعل من قصر العيني نموذجا كاملا لخير المستشفيات. وفهم الحاضرون إشارته، فأصابهم وجوم تام استمر بضع دقائق، قطعه د. عثمان وهبي بأن قال وهو يصفق تصفيقا شديدا: هذا الكلام عظيم فلماذا لا تصفقون؟!

" وانتهت حفلة العشاء حوالي منتصف الليل، وفي الساعة الرابعة صباحا، كان قد صدر قرار بفرض الحراسة على رشوان فهمي، وفي الحال أخذت الشرطة الجنائية (أو العسكرية، لا أذكر) بتفتيش شقته في الإسكندرية. وعاد رشوان فهمي إلى الإسكندرية ليجد في انتظاره بالشفقة مندوبين من الشرطة والحراسة، ما لبثوا أن أخذوا في استجوابه عن أمواله. فلم يجدوا معه غير عشر جنيهات، وليس في حسابه بالبنك مبلغ يذكر، ولا يملك أي عقار. ذلك أنه كان مبذرا جدا، ينفق مرتبه كله فلا يبقى منه شيء، ولم يكن له عيادة، وهي وحدها التي تدر الأموال على الأطباء "

"ونعود إلى الفترة ما بين منتصف الليل والساعة الرابعة صباحا. ماذا حدث بكل هذه السرعة؟ الذي حدث هو أن أستاذا في طب الأطفال، كان من عملاء المخابرات المباشرين، اتصل فور خروجه من الحفلة بعلي صبري، وهو المسؤول الأول عن "الأجهزة" (أجهزة القهر والبطش والتكيل والتعذيب)، كما كان يتفاخر، ويخاطبه بهذا اللقب صلاح بيطار أيام الوحدة المشؤومة. فشغّل علي صبري أجهزته الإجرامية هذه وكان ما أتينا على وصفه".

حوار عبد الرحمن بدوي مع رشوان فهمي

"..... وأذكر أنني التقيت برشوان فهمي في يناير ١٩٦٧ بالإسكندرية، فوجدته وهو يمشي معي يتلفت دائما إلى الورا لأن المخبرين كانوا وراءه أينما وصل وحيثما سار. فطيبت خاطره وقلت له: لا عليك فهذا أمر هين. وجلسنا في ركن من مقهى في شارع توفيق ، وأخذت أداعبه قائلا: لماذا تحزن؟ إنك تستحق هذا كله! ألسنت أنت أول من أرسل برقية تأييد للثورة نيابة عن جمعية هيئة التدريس في جامعة الإسكندرية، في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، بينما كان الملك فاروق لا يزال في الإسكندرية ولا يدري أحد هل ستتج هذه الثورة؟! ماذا أفدت من تعريض نفسك للخطر، وها أنت ذا لم تظفر بشيء في عهد الثورة وطوال أربعة عشر عاما، بينما الخونة وأذئاب الإنجليز قد نالوا أرفع المناصب!"

" فقال لي: لكنك أنت أيضا كنت مؤيدا للثورة في بدايتها. فقلت له: كنت مؤيدا ولكن بتحفظ شديد ويأس تام من أن تستقيم الأمور، بدليل مقالاتي في شهور أكتوبر ١٩٥٢ إلى فبراير ١٩٥٣ وكلها تنقد رجال الثورة على سلوكهم وتقريبهم للخونة وأذئاب الإنجليز ومحاسيب العهد الماضي، وهي المقالات التي أدت إلى وقف مجلة "اللواء الجديد"، أنا يا سيدي أعرف تواريخ الثورات جيدا، بحيث لا أنخدع أبدا بألفاظ رجالها ودعاواهم".

"فقال: ماذا كان ينبغي أن نعمل إذا؟ فقلت له: لا شيء. فدعهم يعبثون حتى ينهاروا من تلقاء أنفسهم. ونحصر همنا كله ، ونحن أساتذة في الجامعة، في التفرغ للبحث العلمي وتعليم الطلاب، وفي حالتك أنت أن تهتم بمرضاك.

استبداد لم يشهد له التاريخ مثيلا

" وهكذا مضى الحديث بين الندم والأسف: الندم على مبادرته بتأييد الثورة قبل أن ينكشف من أمر أصحابها شيء، والأسف على ما وصلت إليه الحال في مصر من استبداد لم يعرف له التاريخ مثيلا؛ حاكم لا يحتمل أية عبارة قد يُسْتَمُّ منها ردّ هادئ برئ عليه! وهو مع ذلك يمزق أسماع الناس في كل مناسبة بكلمات الحرية والكرامة. كيف يصل الأمر إلى حدّ أن كلمة رقيقة بسيطة كتلك التي قالها رشوان

فهني تثير نائرة هذا الطاغوت الرهيبية! وكيف يجرؤ بعد هذا أحد من الوزراء أو المشاركين له في السلطان أن يرد له قولاً، أو ينبس بأرق مخالفة لرأيه! وهل هناك أدل على ما أصاب نفوس كبار المثقفين من جبن وخور وانحلال، هل هناك أدل على هذا من الذهول الشديد الذي أصاب أساتذة الطب حينما سمعوا عبارة رشوان فهمي؟! إن هذا الذهول معناه أن هذه الفئة المفروض فيها أنها من أرفع الفئات ثقافة وعلماً قد صارت تتألف من دُمى مذهولة وشخص جبانة فقدت كل ملكة للتفكير المستقل المستقيم. هذا على الرغم من أن أبناء هذه الفئة (الأطباء) هم أقل الفئات اعتماداً على "الميري" لأن ٩٠% من دخلهم يرد إليهم من المرضى الخصوصيين".

".....الفرع والهلع، والجبن والخور، والتملق والنفاق ، تلك كانت الأحوال النفسية والخلقية السائدة لدى الطبقات المثقفة في المجتمع المصري في عهد عبد الناصر".

رأيه في المسئولية عن هزيمة ١٩٦٧

"..... تقع على عبد الناصر ، أنه المسئول الأول عن حدوثها لأنه ترك الدنيا بدون إدارة ، قيد الحريات ، فتح المعتقلات ، وإذا كانت الناس لا تشعر بالأمن ، وتعيش في الخوف فإنها لا تستطيع أن تحارب ، فاليد المرتعشة لا تستطيع أن تحمل السلاح .

رفضه الانضمام لجبهة شمس بدران ضد عبد الناصر

يروى أنه رفض الانضمام الى الجبهة التي كانت تتكون ضد عبد الناصر، وعندما كان شمس بدران يتصل بالناس ليجمعهم للمشير ، اتصل برشوان وقابله ، بدأ يحدثه عن رغبة المشير في أن تعود الحريات للبلاد وأن يتم حكمها بطريقة ديمقراطية ، وأنه يريد منه أن يجتمع بالمشير من أجل ذلك ، وسخر منه رشوان قائلاً: اسمع يا شمس هو أنتم كده ، ما تعرفوش الحرية إلا بعد أن تطلعوا بره السلطة، وعلى الرغم من صداقة شمس بدران له فإنه كان يصارحه القول دائماً بأنه غير كفاء ولذلك عندما جاء شمس يعرض عليه الانضمام إلى المشير بعد النكسة رفض

وقال له: أنا أولاً لست متآمراً ، وثانياً أنا غير مقتنع بكم كأشخاص ، وإذا كان عبد الناصر له مساوي ، فأنتم أيضاً لكم أضعاف مساوئه ،

د. مصطفى الرفاعي يروي : كيف قبل فتح عيادة

«كان رشوان فهمي يعيش وحده، وكان يجد كل صباح مطروفاً يدخل عليه من تحت باب الشقة التي يسكنها به مبلغ من المال، لا يعرف مصدره؟ وجد أن أغلب المظاريف تضم مبالغ زهيدة مما يدل على أن الذي بعثها إما طالب من طلابه أو فراش أو تومرجي ، واضطر أن يخضع لعرض زملائه بافتتاح عيادة حتى يقتنع بسطاء الحالة ، من محبيه أنه في ساعة من العيش ويدخرون لأنفسهم ما يقدمونه إليه. وقام مدرس بقسم العيون بكلية الطب بالاجتماع ببعض أعضاء هيئة التدريس بالكلية فأتتوا عيادة جيدة للدكتور رشوان بجوار تمثال الجندي المجهول بالإسكندرية ولم يكن له عيادة قبل ذلك.

رفضه النظم من قرار فصله من الجامعة

وكان ثمن العفو عنه أن يعتذر رشوان فهمي شخصياً عما قاله! فلم يقبل أن يعتذر.. و يقال ان محمد أحمد سكرتير عبد الناصر ذهب إليه بهذا العرض ففوجئ به يسأله : هل عبد الناصر فصلني بناء على طلب تقدمت به حتى أتقدم له بطلب لإعادتي ، أنه يريد إذلالني ، ولن أحني له رأسي أبداً.

رشوان فهمي رفض المعاش الاستثنائي

«... وفي ظروف خاصة، بدون علم دكتور رشوان، قدم أعضاء هيئة التدريس بكلية طب الإسكندرية التماسا لرئيس الجمهورية لكي يعاد تعيين رشوان فهمي بكلية الطب، فرُفض الالتماس، ولكن حُدد له معاش استثنائي كبير، وكان معاشه الرسمي ضئيلاً، لأنه كان قد استبدل جزءاً منه، ولما أبلغ الدكتور رشوان بذلك رفض رفضاً قاطعاً «كرامته وعزة نفسه تأتي عليه ذلك»، و قال: «يستطيع الحاكم أن يحرمني مما أستحق، ولكنه لا يملك أن يجبرني علي أن آخذ ما لا أستحق».. وكيف تتصرف الدولة في أموال الشعب بهذا الأسلوب، هذا ليس من حقها»

موقفه في بداية عهد السادات

تولى السادات الحكم ، ولم يبعث رشوان بأي تأييد له لاعتقاده في أن حكم السادات امتداد لحكم عبد الناصر فلما قام السادات بحركة التصحيح في ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ، وبدا أن السادات ينوي إعادة الحريات ، و صادق في إصلاح الفساد ،لم يجد رشوان فهمي مانعا من أن يبدأ من جديد.

برقيته إلى السادات يوم ١٦ مايو ١٩٧١

السيد أنور السادات رئيس الجمهورية ، القاهرة

"أنقل إلى سيادتكم مشاعر جماهير الأطباء وجماهير أساتذة الجامعة التي تريد سيادتكم واحداً في شعب من الأحرار ، لا قائداً على شعب من الخائفين ، وذلك بالقضاء على أسباب الخوف التي سلطت على الشعب. فالشعب الخائف لا ينتج ولا يحارب ، وشعب مصر كان خائفاً ولم ولن يكون جبناً نتيجة الإرهاب الفكري، والشعب يؤيد كل خطوة تعمق بها سيادتكم الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وتؤكد سيادة القانون واستقلال القضاء ورد الاعتبار الذي كنا ومازلنا نفخر به، في ظل دستور دائم يسوى القانون فيه بين الحاكم والمحكوم فلا يسيطر على حريته غير الحق والعدل. نريد شعباً قوياً يساند الحاكم لا شعباً ضعيفاً يستند إلى الحاكم والله يوفقكم لما فيه ضمان حرية المواطن التي هي أساس حرية الوطن والله ولي التوفيق"

برقيته إلى السادات يوم ٩ يونيو ١٩٧١

السيد أنور السادات رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي

أطلب من سيادتكم التكرم بالأمر بإعادة قيدي في الاتحاد الاشتراكي الجاري إعادة بنائه ..

وبعد أسبوع بعث أعضاء هيئة التدريس والمعيدون والأطباء العاملين بكلية طب الإسكندرية والمستشفيات الجامعية المعهد الطبي بمذكرة للسادات موقعاً عليها من

حوالي الـ ٥٠٠ يلتزمون إعادة قيد الدكتور رشوان عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي العربي لثقتهم في إخلاصه و وطنيته ويؤيدون ترشيحه نقيباً للأطباء.

وهكذا أعيد قيد الدكتور رشوان في الاتحاد الاشتراكي .

برقيته إلى السادات عند إعادة رمز القضاء الذين شملتهم المذبحة

لما أعاد السادات رمز رجال القضاء إلى مناصبهم ، فأرسل إليه برقية :

"قرار سيادتكم الحكيم بإعادة السيد الأستاذ المستشار عادل يونس رئيساً لمحكمة النقض رد للقضاء قدسيته و للدولة احترامها" .

القضاء يلغي قرار فصله

بعد مايو ١٩٧١ رفع الدكتور رشوان فهمي قضية ضد الجامعة لفصله تعسفياً، فصدر الحكم بإلغاء القرار الجمهوري الصادر بفصل الدكتور رشوان فهمي من الجامعة، وبإلزام الجامعة بأن تدفع تعويضاً عن الأضرار التي لحقت به.

وقد حكم في هذه القضية المستشار عادل البنداري في محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية .

برقية تهنئة د. محمود محفوظ وزير الصحة

أرجو أن تتقبلوا خالص تهننتي ، ونحن إذ نعتبر عودة سيادتكم إلى منصبكم كسباً للجامعة وللعلم ، نتمنى لكم دوام التوفيق ، مع أطيب تحياتي.

حفلات تكريمه بعد إنصافه

صدر قرار بتعيين الدكتور رشوان فهمي أستاذاً غير متفرغ بقسم العيون بكلية طب الإسكندرية لأنه كان قد بلغ سن الإحالة إلي المعاش ، وأقيم أكثر من احتفال تكريماً له ، فأقام مجلس نقابة أطباء الإسكندرية احتفالاً يوم الجمعة ١٧ مارس سنة ١٩٧٢ ، و أقام نادى كلية الطب احتفالاً يوم الجمعة التالي ٢٤ مارس ١٩٧٢ ، وفي الاحتفالين تحدث الدكتور رشوان فهمي ، وأحدثت كلمته في احتفال كلية الطب

صدى في مختلف الأوساط إذ ضمّتها أعظم رؤية للإصلاح السياسي في ذلك الوقت بل إنها لا تزال تمثل رؤية متقدمة في كثير من عناصرها على نحو ما نقول :

" زملائي، أبنائي:

" .. اهتزت مشاعري أول مرة خطت فيه قدمي مدخل الكلية بعد حوالي ست سنوات واليوم وأنا ألتقي بأسرتي أساتذة وأعضاء هيئة التدريس وأطباء وطلبة الكلية ازداد اهتزاز إحساسي بين شعور بالزهو والفخر دون الغرور، والرغبة دون الخوف. الفخر لأن قرار جامعة الإسكندرية بعودة أستاذ رأت من حقها أن يعود، قد ردت للأستاذية اعتبارها وللجامعة قدسيّتها وللدولة احترامها. وشعور بالرغبة والقلق دون الخوف، الرغبة من المسؤولية الضخمة التي تتحملونها ويسرني بل ويشرفني أن أشارككم في تحملها بعد أن قبلتموني عضواً مرة أخرى في أسرة الجامعة. رغبة التدريس سوف أعود عليها. ورغبة شديدة أرجو أن أقدر على مشاركتكم فيها في القيام بواجبنا نحو مصر وشعب مصر، خاصة ومصر تمر بأقصى محنة في تاريخها نتيجة أخطاء فادحة وقاتلة ارتكبتها قيادتنا السياسية والعسكرية مرتكزة على ثقة عمياء تسببت في غفلة الشعب عن مراقبة قيادته وتحكمت في أمورنا عقول قصار، والسنة طوال، فتعرض جيشنا لمذبحة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ دون أن يحارب، وتعرض الشعب وما زال يتعرض من يومها حتى يفيق ويصحو من المذلة والمهانة، فإن الشعوب قد تخدع إلى حين ولكن لا يمكن خداع الشعوب بصفة الدوام مهما كانت غفلة الشعوب، ومهما كانت كفاءة الخادعين. وقد حضرت اليوم وكلي أمل أن يكون هذا الجمع بداية تدارس عن واجب الجامعة أساتذة وطلاباً في طريق مشاركة الشعب والجيش في الخروج من المحنة التي نقاسيها، لا مجرد استقبال لأستاذ عائد.

فلسفته المتكاملة للإصلاح السياسي

- أن نكون أمناء وصرحاء مع أنفسنا لا ننتظر حتى نسأل، بل نتقدم بما نراه صواباً فمصر ملك للجميع وليست حكراً على ذوي السلطة.
- أمناء وصرحاء مع طلبتنا فهم أصحاب حق فيما يقرر لحاضر ومستقبل هذا الوطن.

- أمناء وصرحاء مع حكامنا ومن تصدروا لقيادة الوطن تنفيذياً وسياسياً، نتدارس في نظام ولكن في صراحة، لا نرهب السلطة ما دمننا على حق، ولا نسعى لإرضاء السلطة بالباطل فالسلطة يجب أن تستمع لصوت الشعب فهي تقرر مصير الشعب.

نحن لا نفرض وصاية لكننا نرفض الوصاية

".... ونحن أساتذة وطلاب الجامعات جزء من الشعب، وإن كان ليس من حقنا أن نفرض وصاية ولكن من واجبنا أن نرفض الوصاية على الشعب فعندما استكان الشعب للوصاية كانت نكبة ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ولنبداً بدراسة عيوبنا التي تسببت لما نحن فيه، وتصحيحها ولا نسكت عليها ولا نسمح بتكرارها حتى لا تتكرر المأساة. فلا يجوز للجامعات أن تأخذ دوراً سلبيّاً وتنظر إلى الطبقة المنتفعة سياسياً والتي تلتف حول كل حاكم، تدخل في روع الحاكم أنها تحميه من الشعب وتصور للشعب أن تصرفاتها التي تعود عليها بالمنفعة هي إرادة الحاكم .. وحتى نقطع الطريق على الذين يعيشون في كنف السلطة والذين وصلوا إلى مراكز الصدارة عن طريق الظروف أو الصدفة، فجعلوا من أنفسهم عازلاً بين القيادة العليا والقيادات المختلفة على جميع المستويات، وشوهوا كل حركة وطنية كما دأب من سبقوهم سواء حركة طلابية أو عمالية، فسموها يوماً أمريكية امبريالية صهيونية، ومرة شيوعية روسية، وأخرى صينية وأنها نتيجة تدخل أجنبي فنقتضي على أي صوت حر يرتفع بالحق في سبيل بقائها في مراكز السلطة وأخشى أن نتغاضى عما يحدث فيعود تحكم مراكز قوى جديدة، وتتحول المؤسسات إلى مؤسسات تصفق وتوافق وتهتف لكل قرار وأي قرار بالإجماع كما كانت، فيعود الإنسان المصري كما كنا نرى مغلولاً لا يقدر أن يتحرك معقود اللسان لا يقدر أن ينطق ثم نجده من أجل ذلك خائفاً يخشى أن يعمل فيغضب سادته، ويخشى أن يسكت فيسوء به ظن المسيطرين على أمره."

الثقة والكفاءة

"..... وللقضاء على الخوف يجب أن نؤمنه، فنحميه من تكرار سيطرة السلطة المطلقة التي حجبت كل الحريات يوم كانت الأنظمة السياسية بكل أنواعها وتسلسلها تساندها الدولة، ولا تقيم وزناً للحريات وللقيم والأخلاقيات عندما تحكمت في

الأرزاق وربطت حرية الكلمة بلقمة العيش عن طريق مباشر بسيطرتها على الوظائف الحكومية والقطاع العام، أو يغر مباشر بتبعية الصحافة للاتحاد الاشتراكي وفصلت رجال القضاء والنيابة وأساتذة الجامعات وكان الحكم على الفرد بقدر نفاقه الذي سمي بالثقة لا بمقدرته التي سميت بالكفاءة.

".... وأول مخرج لما نحن فيه من مذلة ومهانة هو وضوح الرؤيا أمام الشعب وخرجنا من المعميات والتضليل التي نعيش فيها، إننا هزمتنا لا لأننا كان ينقصنا التكنولوجيا فحسب بل كان ينقصنا الإنسان الحر وحتى لا تتكرر المأساة يجب تحرير الإنسان المصري بوضع ضمانات تكفل له حريته وأدميته في دستور يضعه الشعب لا تفرضه السلطة ولو عن طريق الاستفتاء.

١ - سيادة القانون على الحكام والمحكومين

".... وأول ضمان للحريات هو سيادة القانون على الحكام والمحكومين، وتحقيقاً لسيادة القانون واحترامه، يجب أن يكون القانون خادماً للحرية لا سيفاً مسلطاً عليها. أن استقلال السلطة القضائية وتأكيد الضمانات لأعضائها يعد أهم ضمان لكل أفراد الشعب".

" كذلك يجب البعد بالسلطة القضائية عن التنظيمات السياسية، وتأكيد أن النيابة العامة جزء من السلطة القضائية ويتعين البدء فوراً في إزالة البصمات التي هزت قدسية القضاء، بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ٦٨ وعودة كل المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة العامة الذين خرجوا".

"هذا القرار الذي صدر سنة ١٩٦٨ وصور تضليلاً أنه لمصلحة العدالة. وقصد منه في الحقيقة التخلص من رجال القضاء الذين نادوا بسيادة القانون، ورجال القضاء الذين حكموا في قضايا خاصة بالعدل لا حسب أهواء السلطة في ذلك الحين ، وبعد مايو الماضي نشرت الصحف أن رجال القضاء الذين أخرجوا عام ١٩٦٨ عادوا لمناصبهم وهذا ليس كله صحيحاً فلم يعد الأستاذ محمد ممتاز نصار رئيس نادي القضاة المنتخب وصحبه الذين نادوا بسيادة القانون".

٢- حرية الصحافة

".... وثاني الضمانات كفالة حرية الصحافة فعلاً لا قولاً حتى لا ترتبط حرية الرأي بلقمة العيش فتعود للصحافة المصرية مكانتها، ويكون قدر الصحفي بكفاءته لا يقربه من السلطة وقدرته في التضليل.

٣- احترام الجامعات

".... وثالث الضمانات احترام الجامعات ودور العلم فلا ينتهك احترامها رجال الشرطة وهم إخواننا، ولا يفصل رجال الجامعات سواء كان أستاذاً أو أحدث خريج أو طالب إلا بحكم القانون لا حسب هوى السلطة.

٤- حماية ضباط الشرطة من الإغراء أو التهديد

".... ورابع الضمانات حماية ضباط الشرطة من الإغراء أو التهديد فضابط الشرطة أول سلطة قانونية يتعامل معها الشعب. وضمان حرية الانتخابات ، حتى لا تتكرر نتائج الـ ٩٩,٩% وحتى تمثل المؤسسات السياسية إرادة الشعب لا إرادة السلطة.

٥- قيام معارضة أو معارضة منظمة

".... وخامس الضمانات ، ومن أهمها ، قيام معارضة أو معارضة منظمة فالنظام الذي لا يسمح بالمعارضة يعاقب نفسه بالعمى عن رؤية مواقفه وفقدان الرؤيا يفتح الباب لكل التخبطات ومن ثم كل المغامرات التي تنتهي في الغالب إلى كوارث يدفع ثمنها الشعب " .

٦- معرفة الحقيقة فيما يخص إسرائيل

".... لمصارحة النفس يجب أن نتأكد أن وجود إسرائيل يخدم مصالح الاستعمار الغربي القديم والجديد ، والصهيونية العالمية بكل تطلعاتها ، والشيوعية الدولية بكل أطماعها، ويضرب الحضارة العربية عن طريق إفقارها وابتزاز أموالها عن طريق السلاح، وأحكام ربط اقتصادها باقتصاد من تتعامل معها وكل يسعى لمصلحته في

المنطقة وللتغلب على ما وصلنا إليه علينا أن نصلح العيوب في وطننا قبل أن نعتب على غيرنا فإذا قصرنا ألقينا اللوم على روسيا وإذا تفوقت إسرائيل اتهمنا الصهيونية والامبريالية وأعمانا غرورنا أن العدو والصديق يتسلل من عيوبنا لا من حدودنا. وأن سياسة مصر يجب أن تكون لمصلحة مصر وشعب مصر في المقام الأول أن سياسة مصر يجب أن تقرر في القاهرة لا في واشنطن حيث يرسلون لنا وساطة ولإسرائيل أسلحة. ولا في موسكو حيث يرسلون لنا أسلحة ، ولإسرائيل مهاجرين. ولا في بكين ولا غيرها حيث يرسلون لنا تأييدات حارة واستنكارات لأعمال إسرائيل ، ويجب أن نفهم إن لم نكن قد فهمنا أن كل دولة تعمل لمصلحتها في المقام الأول وهذا واجب الدولة ولكنني في الوقت نفسه أؤكد لإخواننا الضباط والجنود في قواتنا المسلحة أن الجبهة المدنية تقف معهم لحماية مصر وشعب مصر.

أن الأوان لتكوين تجمع وطني

"....وأعتقد أنه آن الأوان لتكوين تجمع وطني من أساتذة الجامعات وطلبتها عن طريق اتحاداتهم ومن النقابات المهنية والعمالية وغيرها من التجمعات الشعبية الحقيقية التي تمثل هيئات الشعب وإرادته يساند الجبهة العسكرية ويجمع شمل الجبهة الداخلية ويؤمن حرية المواطن، فالوطن لا يجد من يدافع عن حريته عندما لا يكون فيه [مواطنون] أحرار" .

رسالته لوكيل مجلس الشعب عقب أحداث الطلاب في يناير ١٩٧٣

عندما وقعت أحداث الطلاب في يناير سنة ١٩٧٣ تم القبض على عدد من الطلاب وأثير الموضوع في مجلس الشعب وتقرر تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة الدكتور السيد على السيد وكيل المجلس ، و سارع الدكتور رشوان بإرسال رسالة إليه تحمل دفاعاً عن الحركة الطلابية وتبرئها مما حاولت الأجهزة أن تلصقه بها من اتهامات:

" تحية واحتراماً لسيادتكم والسيادة أعضاء اللجنة التي نرجو لها جميعاً كل توفيق وخاصة نحن الأساتذة والطلاب.

"... لم يسعدني الحظ بالحضور أمام اللجنة كما كنت أتمنى أنا وكثير من أعضاء هيئات التدريس استكمالاً لتقصي الأسباب الحقيقية للحركة الطلابية. فإنه من الأمانة أن تصل الحقائق كاملة للسيد رئيس الجمهورية وهو المسئول الأول في الدولة. وليس من الأمانة إخفاء أية حقائق عن سيادته أو امتصاص الحركة الطلابية أو ضربها حتى تهدأ الأحوال ظاهرياً وتعود الدراسة في جو من التريص ، تريص السلطة بالطلبة وتريص الطلبة بالسلطة وعدم الاستقرار المبني على القناعة والثقة المتبادلة،

الشعب الذي لا يقلق لا يستحق الحياة

".... وليس من العدل دمع الحركة الطلابية بالعمالة ، فالحركة الطلابية نتيجة طبيعية بعد مرور خمس سنوات ونصف سنة ، يوم تعرض جيشنا لمذبحة ٥ يونية ١٩٦٧ . دون أن يحارب وتعرض شعبنا وما زال يتعرض للمذلة والمهانة، هي تعبير عن القلق والتمزق الذي يشعر به جميع أفراد الشعب. فالشعب الذي لا يقلق بعد خمس سنوات شعب ميت لا يستحق الحياة. وقد آن الأوان لندارس جميعاً في محبة وثقة، وأن نكون أمناء مع أنفسنا. أمناء وصرحاء مع طلبتنا فهم أصحاب حق لما يقرر لحاضر ومستقبل مصر. أمناء وصرحاء مع حكمانا، نندارس في نظام ولكن في صراحة.

"..... وعلينا أن نترفع عن تشويه كل حركة وطنية سواء طلابية أو عمالية كما كان يحدث في الماضي. ووصمها بأنها نتيجة تدخل أجنبي. إن بعض العناصر قد ينتهز الفرصة ليركب موجة الحركة الطلابية، ولكني واثق من وعي الطلبة ووطنيتهم ونقاء حركتهم. وأن تشويه الحركات الوطنية طلابية وعمالية وضربها أو احتوائها حتى تهدأ الأحوال ظاهرياً في جو من الشك والخوف والترقب سيعيد الإنسان المصري كما كان قبل نكبة ٥ يونية ١٩٦٧ مشلولاً لا يقدر أن يتحرك. معقود اللسان، لا يقدر أن ينطق، ولن يستفيد من هذا الخوف إلا العدو لأن الشعب الخائف لا ينتج ولا يحارب. أن جميع طوائف الشعب ومنهم الطلبة تريد أن تعرف الحقيقة فيما عدا الأسرار العسكرية مهما كانت الحقيقة مؤلمة أو قاسية.

"..... اكتب إلى سيادتكم وقلب الشعب يعتصر ألماً لما وصلت إليه حالتنا، لعل يكون فيما اكتبه قيس من النور وسط الظلام ينير طريق الحقيقة.

" حتى لا تتكرر المأساة:

- يجب تحرير الإنسان المصري والثقة فيه والاعتماد عليه، يعبر عن نفسه عن طريق صحافة حرة، صحافة لا ترتبط فيها حرية الكلمة بلقمة العيش. صحافة تنير الطريق ولا تخدع الشعب وتضلله حتى سئم الشعب والطلبة الخداع والتضليل.
- يجب احترام القانون على الحكام والمحكومين، وأن يكون القانون خادماً للحرية لا سيفاً مسلطاً عليها.
- يجب احترام دور العلم، فلا ينتهك احترامها رجال الشرطة وهم إخواننا ولا يتخذ إجراء إلا طبقاً للقانون لا حسب هوى السلطة.
- يجب احترام دور النقابات المهنية والعمالية والتنظيمات الطلابية.
- يجب تأمين رجال الشرطة من الإغراء والتهديد حتى يأخذ رجل الشرطة مكانه اللائق في المجتمع المصري ويكون ولاؤه للوطن لا للسلطة.
- يجب الاستماع إلى مختلف الآراء دون تشكيك أو اتهام بالعمالة. فيوم تقوم الثقة في كل ما ينشر أو يذاع مهما كان قاسياً ، يومها سوف تتحد كلمة الشعب بجميع طوائفه والطلبة في المقدمة تساند قياداتها السياسية عن إيمان مهما كانت التضحية.

"وحتى هذا اليوم ستبقى النفوس قلقة ، وستبقى الثقة مزعزعة، حتى ولو هذأت الحركات الوطنية طلابية أو عمالية بالاستقطاب أو بالقهر ، أن الوطن لا يجد من يدافع عن حريته عندما لا يكون فيه مواطنين أحرار. والله ولي التوفيق"

رسالته لزميله جمال مسعود عميد الكلية حول المفصولين

كان الدكتور جمال الدين مسعود عميد كلية الطب قد أصدر قرارات بفصل بعض الطلبة الذين اشتركوا في تلك الأحداث فكتب إليه رشوان فهمي الرسالة التالية:

" اكتب إلى جمال الدين مسعود الأب الروحي لكل من يعمل في كلية الطب وفي مقدمتهم أبناؤنا الطلبة. الكل يقدر فيك الحزم وحب النظام ويحترمك لذلك كما أن الكل يأمل بل ويثق أن في قلبك الكبير متسعاً للتسامح مع أبنائك الطلبة حتى من

أخطأ منهم بدافع من الحماس والإخلاص في وطنيتهم. كنا جميعاً طلاباً اشتركنا في حركات طلابية لم تخل بعضها من تصرفات تتسم بحماس الشباب، وكان أملنا دائماً في أساتذتنا، واليوم أيضاً أمل الطلبة في أساتذتهم وعميدهم بالتماس مراجعة الأحكام الجامعية التي صدرت ضد بعض الطلاب حتى تكون كليتنا مثلاً لعفوك عند المقدرة. وبالتماس رعاية المحجوزين تحت التحقيق فكلهم أبناؤنا ولك من كل من يعمل بالكلية كل التقدير والاحترام.

برقيته للرئيس السادات عقب نصر أكتوبر

" أؤيدك يا سيادة الرئيس في قرارك الشجاع والذي أعاد لمصر احترامها، وللعرب قدرهم ، وللشعب كرامته وسوف نؤازرك بكل ما أعطانا الله من قوة تحمل مهما كانت التضحيات حتى يتم التحرير كاملاً بفضل إخواننا رجال القوات المسلحة وجميع أفراد الشعب".

وفاته وتبرعه بجثته لقسم التشريح

يروى الدكتور مصطفى الرفاعي أنها كانا يلتقيان في القطار (في أواخر حياته) حين كان كلاهما منتدبا للتدريس في كلية طب طنطا، ثم يقول:

«ومات رشوان فهمي وحيداً فلم يكن يعيش معه أحد، ولكنه يستمر في عطائه بعد موته، لم يكن عنده ثروة لكي يتركها للكلية فتبرع بجسمه لقسم التشريح بعد وفاته، ولكن الكلية اعتذرت عن تنفيذ وصيته».

كلمة مصطفى الرفاعي في تأبين رشوان فهمي

ونقتطف من كلمة مصطفى الرفاعي في تأبين رشوان فهمي قوله: «رشوان فهمي ظاهرة لا تتكرر بسهولة، شجاعة، إقدام، كرامة، قوة في الحق، لا يخفض رأسه أبداً، في وقت أذل الحرص فيه أعناق الرجال ، شخصية فذة، يذكرنا بالصحابي أبو ذر الغفاري الذي قال عنه رسول الله صلي الله عليه وسلم: «عاش وحده، وجاهد وحده، ويموت وحده، ويبعث يوم القيامة وحده»، معتقاً لقول الإمام الشافعي :

أنا إن عشت لست أعدم قوتاً
همتي همة الرجال ونفسي
وإذا مت لست أعدم قبراً
نفس حُرّ تري المذلة كفراً

وهذه بعض أبيات الدكتور مصطفى الرفاعي في تأبين رشوان فهمي:

والنبل والإقدام يلتقيان
ورفعت هامتنا بكل مكان
بالحق في سر وفي إعلان
مستمتعين بحكمة وبيان
وأخذت منك مواقف الشجعان
بالزهد مبتعداً عن الأقران
ذل الحياة وكفرها صنوان
أن الضمير محاكم الأزمان
إن الولاء لنصرة الأوطان
ما رمت إلا أن أعيد كياني
هل يستوي العلماء بالسلطان؟
وتجانبين أئمة العرفان!
لا تتركه إلى الهباء الفاني
لن ينظموا إلا على رشوان
وأعزها بكرامة الإنسان»

العلم والأخلاق يجتمعان
علمت أجيالاً وصننت مبادئنا
ودعوت للعدل الشريف مناضلاً
ولقد ذكرتكم والجموع تحوطنا
فأخذت منا العهد عما قلته
ورفعت رأسك عالياً متعالياً
ورفضت أهل الذل فهو خطيئة
هم فضلوا العيش الهنيء وما دروا
ليس الولاء لقائد أو حاكم
يا مصر حسبك ما ظلمت وإنما
يا مصر إن العلم سلطان الورى
تعطي العلو لظالم أو جاهل
يا مصر ابنك في الخلود مكانه
لو يحسن الشعراء صوغ قصيدهم
ما مات من أحياء أصالة أمة

الفصل الثالث : الأستاذ خالد محمد خالد

ملحمة التحقق بعد التألق في الفكر السياسي

الأستاذ خالد محمد خالد ١٩٢٠- ١٩٩٦ أشهر من أن يعرف، وقد كتبنا أكثر من ترجمة لحياته وفكره وإسهاماته ومواقفه ، منها تلك التي نشرناها منذ ربع قرن (الأهرام : ٤ مارس ١٩٩٦) غداة وفاته مباشرة تحت عنوان: «خالد محمد خالد: ضمير مضيء لأمته وشعبه»، وأعدنا نشرها في كتابنا «مصريون معاصرون»، لكننا بالطبع نجد أنفسنا في مطلع هذا الفصل في حاجة إلى تقديم نبذة من عدة سطور كي يستأنس القارئ بها في مطالعته اليوم .

ففي مستوي الحياة العادية نذكر أن الأستاذ خالد تخرج في الأزهر (١٩٤٧)، وعين في الفيوم، ثم في الجيزة، وبقي مدرسا حتي ١٩٥٦ حيث انتقل للعمل في الإدارة العامة للثقافة، ثم في وزارة الثقافة، وانتهت حياته الوظيفية قبل وصوله سن التقاعد مشرفا علي تحقيق التراث في الهيئة المصرية العامة للكتاب. وقد أثر الرجل أن يتقاعد قبل وصوله إلى سن التقاعد، وكذلك فعل في كل حياته، فمع كل هذا اللمعان الفكري، والتألق الذي حظي به فإنه لم ينل من حظوظ الدنيا والسياسة و الوظيفة شيئا مذكورا، وكأن كبار رجال الحكم كانوا يقولون علنا و سرا : يكفي أننا لم نسجنه ولم نعذبه!

الفرادة في نموجه

كان الأستاذ خالد محمد خالد نموذجا فريدا في الفكر العربي المعاصر، لأنه استطاع بانتماءاته التي لم تمتزج و لم تختلط علي أرض الواقع بأوروبا (شرقية كانت أو غربية) أن يصل إلى ما لم يصل إليه غيره في الفكر السياسي علي مستوي الفهم، وعلي مستوي التطويع، وعلي مستوي الجدل والمناقشة، وتمثل تجربته الفريدة صورة عقل ذكي دعمه فؤاد محب للوطن وللشعب، ولهذا فإنه كان ينحاز للتقدم قبل أن ينحاز للفكر التقدمي، كما كان ينحاز للغايات النبيلة من دون أن يحصر نفسه في الطرق التقليدية لها.

و لهذا السبب أيضا فقد كان من السهل على الأستاذ خالد محمد خالد أن يراجع أفكاره ومعتقداته، كما كان من السهل عليه أن يراجع أفكار الآخرين ومعتقداتهم، صحيح أنه كان متحمسا لما يؤمن به، وكان تحمسه يذهب به إلى الاندفاع، لكن أحدا لا يستطيع أن يقول إنه كان يتصنع الحماس في الاندفاع.

تفاوت موقف القراء من حب آرائه الأولى و الأخيرة

ومع أن أغلبية القراء الآن يحبون مراجعات الأستاذ خالد محمد خالد بأكثر مما يحبون أفكاره الأولى، فإن هناك مَنْ يحبون أفكاره الأولى من دون مراجعاته، وقليل من القراء مَنْ يحبون أفكاره الأولى ومراجعاته على حد سواء.

وقد نشر الأستاذ خالد محمد خالد مذكراته في جريدة «الأخبار» التي ربطته بها علاقة حب ومودة، ثم نشرها قطاع الثقافة في «أخبار اليوم» في كتاب جميل الإخراج، وقد اتخذ لمذكراته عنوان «قصتي مع الحياة»، وكان من الذكاء بحيث انتبه إلى ما كان القراء يريدون أن يقرؤوه من تاريخه الفكري، وجاء اهتمامه هنا على حساب تاريخه العلمي والوظيفي، اللذين ألم بهما بأسرع ما يكون دون أن يحس القارئ أن شيئا قد فاته في مثل هذين التاريخين.

كذلك فإننا لا نراه قد عني بأي صراع وظيفي مر به، ولا بأي أزمة مالية أو مادية تغلب عليها، وإنما هو معني بخط واحد رآه مهما، وقد كان كذلك بالفعل.

شجاعته العقلية النادرة

ولعلي أكرر بعض ما قلت في رثائه مما يضيء طريقنا ونحن نتدارس حياته.. فقد تمتع هذا الرجل العظيم بقدرة غير محدودة على اختراق غيوم الحاضر لييري المستقبل، وتمتع مع هذا بشجاعة فائقة على أن يأخذ بيد أمته ليريهما هذا المستقبل، وكان واحدا من قلائل استطاعوا أن يشكلوا فكر الرئيس جمال عبد الناصر وتطلعاته إلى خدمة بلاده قبل ١٩٥٢.

وربما كان السبب وراء ذلك هو طاقة الصدق الرهيبة التي حملتها كلمات الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه «من هنا نبدأ»، والتي لقيت تعطش قلب الرئيس جمال عبد

الناصر وهو يومها في تصويره لنفسه : القلب الثائر الباحث عن الحقيقة وعن الحل في أن واحد.

وكان الأستاذ خالد محمد خالد بحكم ثقافته الأزهرية المتكاملة والتمكنة، وبحكم خياله القادر علي صياغة الرؤية وصناعتها، وبحكم إخلاصه غير المحدود لتراب هذا الوطن ولدماء هذا الشعب، قادرا علي أن يقدم للرئيس جمال عبد الناصر ولأمثاله ذلك الضوء الذي يبدد ظلام اليأس الذي يخيم علي الذين اضطرتهم الظروف لأن يعيشوا في مغارة صنعتها الأهواء المتنافرة بحسن نية.

وكانت حياتنا السياسية يومها قد أصبحت (رغم الثراء الفكري العظيم، والليبرالية الناهضة فيما بين ١٩١٩ و ١٩٥٢) بمثابة المغارة الفكرية أمام الشباب الوطنيين، وكانت في هذه المغارة أكثر من كوة (فتحة) ترشد هؤلاء الشبان إلى اتجاهات سياسية نشطة في ذلك الحين، ولكن أمثال الرئيس جمال عبد الناصر الذين لم يبخلوا على أنفسهم بالتجربة إلى منتهاها كانوا قد وصلوا إلى أن هذه الطرق قد لا تؤدي إلا إلى مغارات أخرى . فلما جاء الأستاذ خالد محمد خالد وكتب «من هنا نبدأ»، وجد هؤلاء في كتابته الضوء الجميل الذي يقودهم إلى الخروج من المغارة، وإن لم يكن هذا الضوء صادرا عن فتحة تفود إلى مغارة أخرى ، ومع أن التاريخ يقول بأنهم لم يهتدوا تماما فإن أثر هذا المفكر كان هو بعث الثقة في الذات بقدرتها على الخروج و ليس هذا بالأمر اليسير .

ابتعاده الوثائق عن الإيمان بالديماجوجية

أحب أيضا أني أشير إلى حقيقة مهمة وهي أنه كان في وسع الأستاذ خالد محمد خالد، بشيء من التنازل عن الإيمان بما اعتقد، أن يُصور في أذهان الجماهير زعيما كبيرا، ولكنه كان أبعد الناس عن الإيمان بالديماجوجية، ولهذا كان يخشي السبيل الذي قد يقود إليها أو يستظل بها في أية صورة من الصور.

وكان في وسع الأستاذ خالد محمد خالد أن يسعى إلى المناصب الرفيعة، ولكنه كان يعرف قدر نفسه، وكان يؤمن بأن إمساك مصباح الهداية والإرشاد أعظم أثرا

من إمساك عصا المارشالية أو عصا المايسترو وأعظم أثراً كذلك من إمساك العصا من الوسط.

ولهذا ظل الأستاذ خالد محمد خالد يبذل الحان الفكر وخطط المجابهة دون أن يقود الفرق التي تعزف ألحانه أو تنفذ خطته، وكان يمتلك من عبقرية فهم التاريخ قدراً هائلاً من الفهم الصحيح لتمييز دور المبدع علي دور المايسترو.

موقفه في أزمة مارس ١٩٥٤

يذكر التاريخ السياسي للأستاذ خالد محمد خالد موقفه العظيم في عام ١٩٥٤ وفي عام ١٩٦٢. وكلمات الأستاذ خالد محمد خالد في الموقفين تستحق أن تكتب بماء الذهب كلما نقلنا عنها في كتاباتنا التاريخية، وأستطيع أن أزعج - وتحت يدي كل ما كتب في أزمة مارس عام ١٩٥٤ - أن أحداً من مفكرينا وكتابنا العشرة الذين أدلوا بدلوهم يومها في هذا الموضوع، لم يفتح الله عليه بما فتح به علي الأستاذ خالد محمد خالد في المقالين الذين كتبهما بعنوان «الإخوان والشيوعيون والثورة»، ووضع فوق المقالين قول فولتير الخالد «لا لوجود وطن حر، إلا بمواطنين أحرار».

ويبدو أننا لا نزال حتى الآن على سبيل المثال بحاجة إلى قراءة هذين المقالين اللذين نشرهما الأستاذ خالد محمد خالد في صحيفة الجمهورية في ١٦ و ٢٠ مارس عام ١٩٥٤، وإن لم يشر إليهما في مذكراته بما يستحقانه.

دوره في مناقشات اللجنة التحضيرية للميثاق

أما في مناقشات اللجنة التحضيرية للميثاق فقد كان الأستاذ خالد محمد خالد بشجاعته الفائقة (وبقرار محنك من الرئيس جمال عبد الناصر الذي منع البطش به من ناحية أخرى) بمثابة البطل الإغريقي في مأساة مصر في الستينات، أو بمثابة الرجل العربي القديم الذي كان يتأسف علي حال قومه الذين لم يتبصروا ما قاله إلا بعد وقوع الواقعة فصارت أقواله مضرب الأمثال.

ولقد أشار الأستاذ خالد محمد خالد يوماً فيما سجلته كل المحاضر وكل الكتابات التاريخية إلى إنه لا بد من إطلاق الحريات والسماح بإنشاء الأحزاب وحرية

الصحافة، وأنه لا بد من الحرية للجميع حتي للمعزولين سياسيا.. وسخر في أدب رفيع من فكرة حماية الثورة من أعدائها وقال: إن الثورة أخذت فرصتها ولو مضت في هذه الإجراءات فإنها ستتورط في دكتاتورية معوقة.. وكأنه كان يقرأ المستقبل.

وما من كتاب ينتمي إلى اتجاه فكري كائنا ما كان، وما من كاتب إلا استشهد بحوار الأستاذ خالد محمد خالد يومها مع الرئيس عبد الناصر، ووظفه لخدمة ما يريد أن يقوله، حتي إننا تجد الاتجاهات المتنافرة والمتناقضة تماما وهي تتفق في الاستشهاد بحوار الأستاذ خالد مع الرئيس عبد الناصر أو في الإفادة منه وتوظيفه.

وليس هذا بغريب على «الضوء» أو «النور» الذي يحرص كل الناس على الإفادة منه في مسالكهم.. وهذا هو الدليل الحي على أن الأستاذ خالد محمد خالد كان نورا مضيئا في ضمير أمتة العظيمة.

حبه للتفلسف فيما رواه من المذكرات

تحفل مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد بكثير جدا من التفلسف، وليس بوسعنا أن نصف التفلسف بالصادق أو الكاذب، أو الصحيح أو الخاطئ، أو المفيد أو الضار، أو الخصب أو العقيم، لكننا نستطيع أن نقول إن كثيرا من فلسفات الأستاذ خالد محمد خالد تبدو وكأنها تحصيل حاصل، لكن مثل هذا القول قد يمثل ظلما لرجل مجتهد حاول دوما أن يفكر، ووصل كثيرا إلى الصواب. بيد أننا نستطيع أن نقول أيضا إن كثيرا من الأحكام التي ساقها إلينا الأستاذ خالد بعد تعب وجهده في الوصول إليها.. أحكام علمية معروفة في التخصصات والميادين التي ندرسها، ومع هذا فإن نظرة الرجل الصادق دفعت الأستاذ خالد محمد خالد إلى التفكير المتئد والمتكرر فيها حتى وصل إلى الصواب.

ومن واجبا تجاه القارئ أن ننقل عن الأستاذ خالد محمد خالد ما أشار به في مذكراته إلى السبب الحقيقي لرجوعه عن موقفه القديم الشهير في كتاب «من هنا نبدأ»، ملقيا السبب علي توجهات الرئيس السادات الفكرية التي جعلت الرئيس السادات يردد بعض الشعارات التي استنفرت أفكاره، ومن الإنصاف أن نترك الأستاذ خالد محمد خالد نفسه يتحدث عن تاريخه مع الفكرة ونقدها ومراجعتها

والخروج منها إلى فكرة جديدة أكثر توفيقاً، وقد واصل الأستاذ خالد محمد خالد الحديث في هذه الجزئية مشيراً إلى بعض النصوص التي وردت في كتابه الأول، ومواجهها نفسه بأفكاره طائفة جديدة من أصحاب الفكر الديني لم تكن موجودة في زمن نشره لكتابه الأول، ومع أنه بدا كما لو كان يطوع كتابه القديم للمعارك الجديدة التي شاركت فيها الدولة نفسها، فإنه في حقيقة الأمر كان يصدر عن فكرة صائبة، ورؤية تتعظ بالتاريخ، فتبدو متأثرة بأحداثه وتجاربه.

حديثه عن مواطن الخطأ في استنتاجاته الأولى

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الأستاذ خالد محمد خالد تحدث في صراحة وشجاعة عن الخطأين اللذين جعلاه ينادي بالأفكار التي نادي بها في كتابه الأول «من هنا نبدأ»، وهو يتحدث في مذكراته حديث رجل ناضج صقلت التجربة فكره، وكشفت عن مواطن الخطأ في استنتاجاته الأولى، ويبدو كما لو أنه يتمني علي الله ألا يندفع آخرون إلى ما اندفع إليه في ظروف أقل اضطراباً، وأكثر قدرة علي تحرير العقل والوجدان.

وقد لخص الأستاذ خالد محمد خالد موقف الرئيس عبد الناصر منه ومن آرائه في قصة طريفة موحية تعبر عن طبيعة الزعيم صاحب الموقف الذي كان يحترم الشخص وطريقة تفكيره، لكنه لا يعمل بالفكرة التي يقدمها ولا يحترمها! وكأنما كان الرئيس عبد الناصر يحترم الأداء لا الموضوع، ويحترم الأسلوب لا المعنى، شريطة أن يتوافق الأسلوب والأداء مع مصالحه أو مع توجهاته.

علي أن الأستاذ خالد محمد خالد سرعان ما يصدمننا بقصة من قصص المفارقات والسراديب، نري فيها الرئيس جمال عبد الناصر يستعمل نصوص الأستاذ خالد محمد خالد التي أعجبتة فلا يشير إلى صاحبها، ونري طرفاً ثالثاً هو جريدة «المصري» التي آثرت أن تشير إلى الحقيقة في شجاعة، ونري طرفاً رابعاً هو الرئيس محمد نجيب يشير إلى هذه الواقعة من طرف خفي. ونري الرئيس عبد الناصر بعد كل هذا لا ينسي ولا يسامح من كشفوا حقيقة سلوك له، كهذا، يستدعي النقد!!

سجاله الشهير مع الرئيس عبد الناصر

تزداد معرفتنا بطبيعة العلاقة بين الرئيس عبد الناصر والأستاذ خالد محمد خالد حين نقرأ ما يرويه من ذكرياته التفصيلية عن الحوار الشهير الذي دار بينه وبين الرئيس في اللجنة التحضيرية للميثاق الوطني، مقدما حديثه هذا بكل ما يمكن له من شعور مناهض لفكر ٢٣ يوليو ورجالها في هذه الجزئيات الخطيرة .

وقد أثر الأستاذ خالد محمد خالد أن يثبت نص مداخلته في اللجنة التحضيرية للميثاق في الفصل الرابع والأربعين من مذكراته (أي قرب نهايتها) تحت عنوان «التضحية بالديمقراطية»، ومع أن هذا الحوار طويل فإن عناصر تجربتنا القاسية مع الديمقراطية أطول منه، لهذا فإننا لا نري ما يمنع القراء أو يمنعنا من أن نتأمل بعض الوقت في عناصره وأفكاره ، وقد نقل الأستاذ خالد هذه الفقرات عن المضابط الرسمية لاجتماعات اللجنة المذكورة والمنعقدة خلال نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٦١ معترفاً بأنه اختزل بعضها بسبب المساحة المتاحة، لكنه في كل الأحوال قدم خدمة جلييلة للتاريخ .

في هذه المناقشات كان الأستاذ خالد محمد خالد يلقي بالمثل التاريخي الناصع أمام الرئيس عبد الناصر، لكن الرئيس الحريص على السلطة، وعلي تطبيق معتقداته كان يفاجئ المفكر وقارئ التاريخ بما لم يكن علي باله، فهو ،على سبيل المثال ، يشرح للمفكر أن معني الديمقراطية يختلف في ظل الاشتراكية، ويلجأ الرئيس إلى أن يفرق بين الشيء ونفسه بما يظن أنه يسعفه في محاولة تأصيل مصطنع ، لكن الأستاذ خالد محمد خالد يعود ليناور الرئيس من أجل غايته النبيلة ويقول له في بلاغة وذكاء: إنه لا يطلب «الرحمة» لمن يسميهم الرئيس أعداء الشعب، لكنه يطلب لهم «العدل».

وعندئذ يبدأ الرئيس عبد الناصر دفاعا مُلبسا عن سلوكه على طريقة الهجوم والتحذير، حتي إنه يصل إلى القول بضرورة تعبئة الشعب دفاعا عن الثورة، وهو يبدو وكأنه يهدد الأستاذ خالد محمد خالد من طرف خفي، لكنه في واقع الأمر لم يكن في حاجة إلى تهديده، ولا إلى تهديد غيره، فقد كانت الرسالة قد وصلت وأنت ثمارها نتائجها، لكن توكيدها علي لسان الزعيم لم يكن مستعبدا.

تصويره لموقف الرئيس عبد الناصر تجاهه

وعند هذا الحد الحرج المحرج يلجأ الرئيس إلى نظريته التي انفرد بها قبل غيره، وهي الحديث عن ديمقراطية أخرى غير تلك التي تعرفها الكتب والأدبيات والممارسات، وهو من أجل دفاعه عن فكرته لا يجد مانعا من أن يواصل ما درج عليه طيلة سنوات متتالية من السخرية من الديمقراطية بذكر بعض التجاوزات التي حدثت في ظروف ديمقراطية، وهو أسلوب كان يعتقد في صوابه وفعاليتها، بل إنه حتى وإن لم يكن (هو أو غيره) يؤمن بصحته فقد كانت تكفيه جدواه المباشرة .

ردود عبد الناصر المؤكدة على نيته المضي لأبعد من أتاتورك

وكان الرئيس عبد الناصر ينتهز الفرصة للحديث عن رأيه في تجربة العسكرة المبكرة التي استلهمتها ثورة يوليو، وهي تجربة أتاتورك، وي طرح عبد الناصر في استعلاء شديد، ودهاء أشد وجهة نظره في ضرورة الثورة الاجتماعية ضمانا لنجاح الثورة السياسية، وعدم موتها علي نحو ما حدث في تركيا!

ومن العجيب أن كل أعضاء اللجنة التحضيرية للميثاق سمعوا هذا الكلام دون تعليق، ومن العجيب أيضا أنهم بعد سنوات قليلة وجدوا هذه الثورة الاجتماعية نفسها تطيح بعبد الناصر ونظامه بأسرع مما أطاحت الظروف بفكرة أتاتورك.

الزمن يحقق انتصار فكرة الأستاذ خالد

ومع هذا فقد كان الأستاذ خالد محمد خالد يخترق حجب الغيب ويرى الحقيقة، ويعبر عنها كما لم يعبر عنها غيره من الذين حضروا هذا الجدل الجميل. وقد وصل الرئيس عبد الناصر حديثه في هذا الصدد فطرح رؤيته عن تصوره للتطور الحزبي الممكن في مثل هذا الظرف الثوري علي حد تعبيره، وقد وصل عبد الناصر بعد ردود مطولة كان يردُّ بها وهو مجهد علي فقرة واحدة لخالد محمد خالد، إلى الحديث عن علاقة الثورة المصرية بالشيوعية، وعلاقة «الاشتراكية» العربية التي نادي هو بها بالشيوعية .

وصفه الدقيق : ليست ثورة و إنما هي تحولات

ومن الطريف في مطالعتنا لمحضر هذه الجلسة وبعد هذا الطرح المطول والكلام الكثير أننا نجد الأستاذ خالد محمد خالد يسارع بالرد ليقول إنه يكره كثرة الكلام، وبالطبع فإن المناخ التأليهي الذي كان عبد الناصر قد وصل إليه لم يكن يسمح بأن نفسر هذه العبارة علي أنها عائدة علي كلام عبد الناصر الكثير، وإنما كان المنطقي أنها تقدم اعتذار خالد عن فكرة معاودته الحديث بعد كل هذا الإيضاح الذي قدمه عبد الناصر، ومن الإنصاف أن نبدي إعجابنا العميق والشديد بهذا الذي فعله الأستاذ خالد محمد خالد حين قال مباشرة: إنه يؤمن بأننا لا نمارس ثورة (لا اجتماعية ولا اشتراكية) وإنما نمارس تحولات فحسب.

وبمثل هذه العبارات الصادقة والملهمة أنهى الأستاذ خالد محمد خالد (ببراعة) كل تأثير (ممكن) لنظريات عبد الناصر. وعند هذا الحد، كان الأستاذ خالد محمد خالد أيضا يتصور أن بإمكانه أن يصل إلى حل عبوري لمشكلة غياب الحرية في المجتمعات الاشتراكية، ثم ها هو يرمي القفاز ليقول إن الديمقراطية أبسط من أن تعقد علي نحو ما عقدها الرئيس، وإن علاقة النظم ببعضها لا تحتاج كل هذا التنظير أو التعليل، ومن العجيب أن منطق الأستاذ خالد محمد خالد كان من الذكاء والقوة بحيث إن منطق عبد الناصر لم يصمد أمامه، وإن صمدت أمامه بالطبع سطوة عبد الناصر وجعلته هباء منثورا لولا أن المحاضر حفظت هذه النصوص الجميلة.

حله الذكي للتوفيق بين موقفنا من الرأسمالية والاشتراكية

وقد قدم الأستاذ خالد محمد خالد في هذه المناقشة حلا في غاية الذكاء والتوفيق لفهم موقفنا من الرأسمالية والاشتراكية، وقدرتنا علي الاختيار بين هذه وتلك، وقد صاغ آراء ذكية وبسيطة عبرت عن فهم عميق لتحولات التاريخ هنا وهناك، كما عبرت عن دراسة متأنية للمذاهب السياسية والتاريخية في تجلياتها النظرية، وفي تجلياتها الفعلية علي أرض الواقع، و وصل الأستاذ خالد محمد خالد إلى تحديد نقاط التوجه الضروري نحو الديمقراطية من أجل تحقيق مصلحة الشعب ونظامه، حتي إننا نراه وهو ينصح بالإفادة من نتائج تجارب الشعوب والنظم السياسية التي عزلت

من أسمتهم «أعداء الشعب» ثم أخفقت في تجربتها علي نحو لم يكن الرئيس عبد الناصر نفسه يتصوره .

لكن الرئيس عبد الناصر بدأ يجادل الأستاذ خالد محمد خالد مجادلات لفظية يؤكد بها علي صحة توجه الثورة، وعلي ما يدل علي إقرار الأستاذ خالد محمد خالد نفسه بثورتها مستغلا نصا لجأ الأستاذ خالد فيه إلى لفظ الثورة للحديث عن التجربة التي كانت قائمة، وهو أمر طبيعي لم يكن لينقض فكرة خالد محمد خالد، لكن الرئيس عبد الناصر رأي فيه بذكائه ما يساعده علي الانتصار اللحظي في مثل هذه المناقشة، وهكذا وجد الرئيس عبد الناصر أن من الضروري له في مواجهة هؤلاء الحاضرين أن يعيد بلورة الخلاف بينه وبين الأستاذ خالد محمد خالد في فهم الديمقراطية، والديمقراطية السلمية.

بدعة الحرية السياسية و الحرية الاجتماعية

ثم وجه الرئيس جمال عبد الناصر حديثا مباشرا إلى الأستاذ خالد محمد خالد أخذ يلقي فيه باللوم علي خالد نفسه فيما وصلت إليه الثورة من فهمها السياسي لمعني الديمقراطية، ولخص الرئيس عبد الناصر للأستاذ خالد محمد خالد تجربته في الحياة الحزبية وما دفعته إليه من اقتناعات وتوجهات علي نحو ما هو معروف، وإن كان هذا كله كان يثير الأستاذ خالد محمد خالد ليصحح المسار الفكري.

ووصل عبد الناصر إلى تصوير الأمور تصويرا متعسفاً حين قال للأستاذ خالد محمد خالد إنه يبحث عن المظهر حين يركز علي الحرية السياسية بينما الأولي به أن يبحث عن الحرية الاجتماعية !!

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يرى نفسه قد توحد مع القيم الفاضلة، وكأن هذه القيم لا تعرف غيره! و وصل الحوار إلى نهايته علي يد الأستاذ خالد الذي وجد نفسه وقد نجح في أن يبرئ ذمته أمام التاريخ، حتي وإن خلا هذا الإبراء من جدوي ، إذ لم يكن هناك مَنْ هو مستعد لإجراء مراجعة فكرية من أي نوع.

تشخيص التآمر على الديمقراطية

والحق أن الأستاذ خالد محمد خالد لم يبخل (حتى في مذكراته) بالحديث عن تشخيص التحولات البارزة في الفكر السياسي المصري في عهد ١٩٥٢ من تأمر علي الديمقراطية، وتحمل الشعب لثمن هذا التآمر، ونحن نراه يلخص الموقف في عبارات جميلة موجهة تنطق بمدى ما عاشه في حياته من إحباط، وألم، وهو يقدم بتشخيصه لحديثه عن دوره الذي قدر له أن يلعبه دون أن يؤثر به في المناقشات التي أعقبت حدوث الانفصال في ١٩٦١، كذلك فإنه كان يلخص تجربة الثورة في المجال السياسي تلخيصا قاسيا، مفصلا القول في هذه المرحلة من تاريخنا السياسي الذي حاول المشاركة الجادة في صنعه وتوجيهه.

فخره بتقدير السنهوري له

وفي هذا السياق فقد كان الأستاذ خالد محمد خالد يروي باعتزاز قصة تحية كريمة أرسلها إليه الفقيه الكبير الدكتور السنهوري باشا، وهو يقرن روايته لهذه القصة بتصوير درامي لما حدث للسنهوري باشا علي يد الثورة .

حقيقة الوجاهة في الرأي المعارض للحرية

وقد استعرض الأستاذ خالد محمد خالد بعض ما يمكن وصفه بأنه « الوجاهات » في المواقف المناهضة لرأيه والمحذرة من خطورة ما كان يدعو إليه من إطلاق الحريات، والحفاظ عليها، وكيف كانت مثل هذه الآراء تغلف نفسها بالثورية، والحفاظ علي الثورة، كما عبر عن عجبه من وجود مثل هذا المنطق في التفكير مع إقراره التام بأن مثل هذا المنطق قد استطاع بسهولة أن يتفوق علي منطق هو، ويأتي هذا الحديث في غضون روايته لموقفه من قضية « العزل السياسي » الذي أرادت ١٩٥٢ تمريرا له. وينتهي الأستاذ خالد محمد خالد رواية هذا الموقف في مذكراته علي نحو درامي مؤثر يجيد تصويره، لافتا النظر إلى أن رئيس تحرير الجمهورية الذي نشر آراء خالد منفردا بذلك عن بقية الصحف التي أهملتها وحورتها وحرصت عليها، دفع ثمن هذا الموقف الشجاع بعد شهرين .

تفسيره لموقف سلطة الثورة من حرية الرأي

ومع كل هذا القدر من المعاناة نجد الأستاذ خالد محمد خالد يقدم تفسيراً غريباً لا يمكن وصفه إلا بأنه تفسير مفتعل و غريب، لموقف سلطة الثورة من حرية الرأي، ويتلخص هذا التفسير في القول بأن عبد الناصر كان لا يعاقب علي النقد ، وإنما يعاقب علي الحقد .. وهو كلام كان يسعد الرئيس عبد الناصر، ويبرر له كثيراً من سياساته، بل إنه كان يسعى إلى سماعه، كما كان يسعد بصدوره عن شخصية من طراز الأستاذ خالد محمد خالد نفسه.

و يتلمس الأستاذ خالد محمد خالد العذر للناصرية في مواقفها المتناقضة من حرية الفكر من دون أن يدرك أن هذا الأسلوب لا يصح بحال من الأحوال في معالجة قضايا الفكر، لكنه علي كل حال معذور بسبب ما كان يراه في ذلك العصر، ومن الحق أن تقول إن خالد نفسه هو الذي أثبت بالنصوص القاطعة غرابة و افتعال تفسيره المجامل .

ويجد الأستاذ خالد محمد خالد نفسه مضطراً إلى الاعتراف بفضل الرئيس جمال عبد الناصر عليه، ويكرر نظريته (الصناعية أو المصطنعة) القائلة بأن الرئيس عبد الناصر لم يكن يكره النقد، وإنما كان يكره الحقد. ومع هذا فإننا نري الأستاذ خالد محمد خالد في مواضع أخرى من مذكراته وقد أخذ يفتيق إلى نفسه ووجدانه منذ مرحلة مبكرة، ونراه قد أخذ ينتبه بوضوح إلى أن الرئيس جمال عبد الناصر لن يسلك طريق الديمقراطية في ممارسته للرياسة والحكم، ومن الحق أن نعترف أن الأستاذ خالد محمد خالد لم يكتشف هذه الحقيقة بالمنطق وحده ، وإنما اكتشفها من خلال حديث موح وصريح أدلي له به الرئيس عبد الناصر نفسه.

استيائه الشديد من فكرتي التنظيم السري والشمولية

وفي هذا الإطار الفكري الرحب الذي حكم حياة هذا الرجل وفكره منذ مرحلة مبكرة، يروي الأستاذ خالد محمد خالد في شجاعة وقوة موقفه الراض للتنظيم الطليعي، واستيائه الشديد من فكرة التنظيم السري، وتقديره لخطورة هذه الفكرة علي

الثورة نفسها، وحرصه علي ألا ينضم بأي صورة من الصور إلى مثل هذه الكيانات، وهو يقدم هذا كله في نسيج جميل وصادق .

كذلك تتضمن مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد قصة في غاية الأهمية لتاريخنا السياسي، إذ تطلعنا علي مدي ما كانت أجهزة الثورة قد وصلت إليه من حرص شديد علي توظيف الأعلام جميعا لخدمة أهداف الثورة، لا لخدمة الحقيقة، ومع أن الأستاذ خالد محمد خالد يصور نفسه طاهرا شريفا، وقد كان كذلك بالفعل، فإن الرواية تدلنا علي أن أحدا لم يكن ليتصور أن تبتعد أجهزة الثورة عن مثل هذا الأسلوب الناجع من وجهة نظر رجالها الأمنيين والإعلاميين.

يجدر بنا في هذا المقام أن نشير إلى كثيرا من الاخوان المسلمين المنصفين يذكرون للأستاذ الأستاذ خالد محمد خالد هذا الموقف وغيره بالتقدير ، ويأتي علي رأس هؤلاء الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي الذي أفاض في الحديث عن هذه الجزئية في مذكراته .

لقاءه الأول بالرئيس جمال عبد الناصر

عرض الأستاذ خالد محمد خالد في مذكراته قصة لقاءه الأول بالرئيس عبد الناصر (١٩٥٦)، واستطرد من روايته للقصة إلى الحديث عن علاقته الفكرية به، وقد كان بالطبع فخورا بتأثير كتبه في عبد الناصر، مع تحفظه علي مسلك الزعيم تجاه الديمقراطية، ويبدو هذا الأستاذ المفكر من دون أن يدري أقرب إلى السذاجة في فهمه لطبيعة علاقة الرؤساء بالمفكرين وأفكارهم علي نحو ما نري من نصوصه.

عاش الأستاذ خالد محمد خالد يتأرجح مع الأمل في أن يري عبد الناصر وقد افتتح بالديمقراطية، لكن اللقاء المباشر كان كفيلا بأن يعيده إلى الحقيقة التي كان يتوجس منها ، ففي ذروة مناقشة الأستاذ خالد محمد خالد (في هذا اللقاء) مع عبد الناصر حول الديمقراطية، وما استدعاه هذا النقاش جاء الاعتراف الصريح من عبد الناصر ببنية البقاء في الحكم لسنوات طويلة .

وقد قدم لنا الأستاذ خالد محمد خالد في مذكراته ما كنا ننتظره منه من تفصيلات دقيقة عن الجو الذي أدلي فيه برأيه الشهير في توجه الثورة إلى فرض العزل السياسي

، وما ارتبط بهذا الرأي من آراء أخرى ، وفي معالجة قضايا الحريات، وفي دعوته هو نفسه إلى احترام العدالة، وتحقيق الحرية للشعب، والبعد عن الإجراءات الاستثنائية ، وبعد كل هذا الاستعراض والاستيعاب فإننا نري الأستاذ خالد محمد خالد في لحظة فارقة يلخص موقف الرئيس التاريخي من الديمقراطية في فقرة واحدة قاسية تدلنا على أنه كان قد فارق التفكير في الديمقراطية إلى غير رجعة. وقد أكد الأستاذ خالد محمد خالد على هذا المعنى بأن دلال بالمنطق والحقيقة علي أن الرئيس كان قد أصبح رغم زعامته وقوته أسيرا لأسورا لمراكز القوي وما تقدمه تقاريرها من معلومات وتوجهات، وعلي عادة المصريين في مناقشتهم ورواياتهم السياسية فقد لجأ الأستاذ خالد محمد خالد إلى التدليل علي صحة رؤيته ببعض الأمثلة الشائعة في ذلك الوقت.

محاولة تبرئة عبد الناصر من جرائم الناصرية

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الأستاذ خالد محمد خالد كان في كتاباته دائم العزف لهذا اللحن المعروف الضعيف أو الواهن الذي لم يعيش طويلا والذي كان يحاول تبرئة عبد الناصر مع الاعتراف بالجرائم ، وكأنما كان يري في ترديد مثل هذا اللحن جوهر مأساة النظام السياسي المصري في عهد الثورة، ويبدو أنه كان علي صواب، حتى وإن بدا أنه كان لابد له من أن يعيد توزيع اللحن في كل المواقف التي تقتضي الحديث عن هذه الفكرة وعلاقتها بتطورات الحياة السياسية.

ومن الإنصاف أيضا أن نقول إن الأستاذ خالد محمد خالد في رواية ذكرياته عن التاريخ السياسي الذي عاشه وعاشه، وحاول التأثير فيه، كان ينظر إلى التاريخ من شرفة عالية تعيد فهمه وتبحث عن مكان جيله فيه، وقد كان بلا شك مولعا بمصر، كما كان بلا شك مولعا بتاريخها السياسي، كما كان حريصا كل الحرص علي أن يشركنا معه في ولعه بالتاريخ السياسي لمصر، ولهذا فإنه كان يقدم هذا التاريخ بطريقة جذابة تكفل له أن يحتل جزءا من وجداننا وذاكرتنا، وأن يظل ملهما لحركتنا نحو التحرر والتقدم.

هكذا كان الأستاذ خالد محمد خالد قادرا علي أن يوظف كثيرا من التفاصيل الصغيرة لإبراز فكرته الكبيرة في وضوح وتأثير وإشراق، وانظر مثلا إلى هذا

التصوير الشائق الذي يصور به الأستاذ خالد محمد خالد موقف شيخ الأزهر العظيم من رغبة الخديو عباس حلمي في أن يقاطع جنازة عدوه التقليدي الشيخ محمد عبده.

روايته لمقاله و ذكرياته عن حرب ١٩٦٧

لهذا كله فإننا نستطيع أن نقول بإخلاص وصدق وإنصاف إن الأستاذ خالد محمد خالد كان يتمتع بمرونة فكرية في فهمه للأحداث وتعاقبها حتي وإن أخطأ في فهم بعض مقدماتها، أو بعض نتائجها، وفي هذا الصدد فإننا نجد الأستاذ خالد محمد خالد يروي في صراحة وصدق، كيف أنه كان واحدا من الذين لم يحسنوا تقدير الأمور قبيل حرب ١٩٦٧، حتي إنه كتب افتتاحية صحيفة «الجمهورية» يرجو فيها الرئيس عبد الناصر ألا نكون نحن البادئين بالحرب، وهو يعترف بعد فوات الأوان بالطبع بأنه كان مخطئا، وأن المشير عبد الحكيم عامر كان أقرب إلى الصواب، كما أنه يورد ضمن ما يروييه في عجالة إشارة إلى أمرين مهمين، الأول هو تأكيده علي صدق الرواية غير الشائعة التي تقول إن السفير السوفيتي هرع إلى عبد الناصر فجر يوم العدوان يرحوه وينصحه ألا يكون هو البادئ بالحرب، وينتهي الأستاذ خالد محمد خالد إلى القول أن السوفييت قد خُدعوا (!!) كما خدع عبد الناصر.

أما الأمر المهم الآخر فهو اعتقاد الأستاذ خالد محمد خالد في أن رالف باناش لعب في أزمة حرب ١٩٦٧ دورا بالغ السوء علي حد وصف خالد محمد خالد هو ومن كانوا يرون مثل رأيه من الذين كانوا يبحثون لمصر عن شماعات تعلق عليها بعض أسباب الفشل الذي أدي إلى الهزيمة الكبيرة و الساحقة في ١٩٦٧.

هكذا صور الأستاذ خالد محمد خالد مقدمات الحرب علي نحو ما وصلت، وها هو يصور بصدق أنه وهو واحد من المثقفين المفكرين اندفع إلى تأييد الفكرة القائلة القائلة بالألا تكون نحن البادئين بالحرب .. ولا أظن من حق أحد أن يتهم الأستاذ خالد محمد خالد في ذكائه فقد كانت المعطيات المتاحة أمام الجماهير لا تقول بغير هذا الذي قال به ، وتصرف من وحيه في ظل سيطرة الدولة علي وسائل الاعلام:

وفي مقابل هذا الرأي الذي سار فيه الأستاذ خالد محمد خالد مع ما أتاحت وسائل الاعلام في عهد سطوتها الشديدة فإننا نجد في مذكراته فقرة بليغة وموحية يبدو أن

الأستاذ خالد محمد خالد قد رزق فيها توفيقاً من عند الله سبحانه وتعالى حين لخص عهد الرئيس السابق حسني مبارك كله في فقرة واحدة، مع أنه توفي في منتصف عهد مبارك بالضبط .

تصويره لرحلته مع الإخوان المسلمين

و نحن نعود مع مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد مع الزمن لتأمل فيما ترويه عن علاقته بالقوي السياسية والاجتماعية التي انتمى إليها في مطلع شبابه، ومن حسن الحظ أن انتمايات هذا الرجل قد تعددت أو تعاقبت ما بين الهيئة السعودية، والجمعية الشرعية، والإخوان المسلمين.

ونحن نري الأستاذ خالد محمد خالد في مذكراته يتحدث عن معرفته بالأستاذ حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين حديثاً يخلو من العاطفة الجياشة، وإن لم يخل من العاطفة علي إطلاقها، كذلك فإنه يتحدث عن الإخوان في صراحة ووضوح.. وهو يتحدث عنهم باحترام، لكنه يضع نفسه في موقع أعلي منهم، وهو موقع لم يدفع نفسه إليه، وإنما دفعته إليه سنوات عمره التي شهدت محنة الإخوان وتعذيبهم على مدي عهود طويلة قبل أن تعيد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لهم اعتبارهم.

إعجاب لا محدود بقدرات الإمام الشهيد الفذة

و حين نمضي مع الأستاذ خالد محمد خالد وهو يتحدث عن علاقته بالإمام الشهيد حسن البنا، فإننا نقرأ له ما يعبر عما كانت نظرته تنطوي عليه من إعجاب لا محدود بقدرات الإمام الشهيد غير المحدودة، وبكفايته منقطعة النظر، وبزعامته التي دانت لها الأفئدة ومنها فؤاده هو نفسه، وإذا كان الأستاذ خالد محمد خالد ينتقد تجربة الإخوان من شرفة تاريخية فإنه يقر في الوقت ذاته ببراء التجربة وطيبيتها.

حرصه على إدانة النظام الخاص للإخوان المسلمين

وعلي نحو ما يميل الأستاذ خالد محمد خالد إلى إنصاف الإخوان المسلمين، فإنه في المقابل يميل إلى إدانة النظام الخاص للإخوان المسلمين كما يميل إلى إلقاء كثير من الأوزار، بل كل الأوزار عليه، وليس هذا الموقف الذي وقفه الأستاذ خالد محمد

خالد من الإخوان جديدا عليه، ولا علي أصحاب الأقلام والمؤرخين الذين كتبوا تاريخ الإخوان المسلمين، وربما تظهر الأيام القادمة أن هذا النظام الخاص قد حُمل بأكثر مما يطيق من الخطايا في ظل تقاعس رجاله أو تعجيزهم عن أن يواجهوا مثل هذه الدعاوي، ذلك أن الانتماء للنظام كان قد أصبح مدعاة للشك والريبة والالتهام من كل الأطراف بما فيها النظام الخاص نفسه، وسبحان الله.

و مع هذا فإن مذكراته حافلة بالفقرات الصريحة التي يعبر بها الأستاذ خالد محمد خالد عن زوايا رأيه وما تحتويه من دلالات واضحة في عداوته واتهاماتها.

انفراده برواية مسئولية الإخوان عن اغتيال احمد ماهر

حرص الأستاذ خالد محمد خالد في مذكراته علي أن يعيد رواية القصة التي انفرد هو نفسه بروايتها مبكرا، ولا يزال منفردا بروايتها ، وهي قصة مسئولية الإخوان المسلمين عن اغتيال أحمد ماهر، وهو يروي هذه القصة علي نحو خاص ويصورها علي أنها كانت رد فعل علي إسقاط الإمام الشهيد حسن البنا (في دائرة الإسماعيلية) في الانتخابات البرلمانية التي دارت عام ١٩٤٥ .

ومن الجدير بالذكر أن الأدبيات التاريخية لاتزال ترجح الراي المستند إلى ما هو ظاهر من أوراق التحقيق في ذلك الوقت من أن محمود العيسوي قاتل أحمد ماهر قام بهذا العمل من جراء اقتناعه (كعضو في الحزب الوطني) بخطورة ما أقدم عليه أحمد ماهر من إعلان مصر الحرب علي المحور .

شيوخ تصويره لحوار الامام البنا مع النحاس باشا

يقدم الأستاذ خالد محمد خالد في مذكراته نصا بديعا كتبه بأسلوبه الجميل الجامع بين الوعي بالتاريخ، والوعي بالسياسة، وسجل به ما يتصوره علي أنه المحاوره التي دارت بين زعيم الأمة النحاس باشا و الإمام الشهيد حسن البنا قبيل الانتخابات البرلمانية التي دارت في عام ١٩٤٢، وهو يذهب بهذا النص إلى تفسير العلاقة الودية التي ربطت الوفد بالإخوان، والإخوان بالوفد تفسيراً مشرفاً للطرفين، وإن كان هذا بالطبع لا يسعد أطرافاً أخرى خاصة من الذين يصورون أنفسهم وأقلامهم علي أنها خلقت لمهمة واحدة هي إجهاض الإسلام السياسي ومنعه من أي نشاط ! .

وفي فقرة جميلة لا نظن فيها أي قدر من الاصطناع يتحدث الأستاذ خالد محمد خالد عن شعوره المبكر بأن جماعة الإخوان المسلمين كانت مقدمة علي كارثة محققة في ظل نجاحها الساحق في الوجود الكثيف في الشارع المصري، مع غياب قدرتها علي التحكم في مشاعر أتباعها تجاه الأوضاع السياسية القائمة علي سبيل المثال.

وقد أثر الأستاذ خالد محمد خالد أن يقدم هذه الرؤية في غلاف مينا فيزيقي جميل، كان ولا يزال يوحى بما تعجز الصفحات عن التعبير عنه من يقين واضح المعالم، وإن لم يكن واضح الأسباب.

إعجابه بالشيخ المراغي

وتحفل مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد بكثير من الأوصاف الجميلة للشخصيات التي عرفها وتعشق سلوكها، ومن هذا وصفه للشيخ محمد مصطفى المراغي الذي كان مثلاً أعلى للأزهريين الشبان الذين دفعتهم الثقافة إلى إدراك جوانب الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمع، وهو يجيد صياغة مشاعره تجاه ما كان يراه من سلوك هذه الشخصية الفذة.

حبه للشيخ الباقوري

وتتضمن المذكرات وصف الأستاذ خالد محمد خالد الجميل للشيخ أحمد حسن الباقوري الذي ظل يستحوذ علي إعجابه طيلة حياته، علي الرغم من أنهما كانا رمزين من رموز الإسلام السياسي المعرضين بالطبع للاختلاف في توجهاتهما وسلوكهما، ومن الطريف أن الرجلين ظلا علي وفاقهما طيلة العمر علي الرغم من أن الباقوري لم يكن ليؤمن بمثل ما آمن به الأستاذ خالد محمد خالد من أفكار نظرية حول الديمقراطية، وعلي الرغم من أن الأستاذ خالد لم يكن من الحريصين علي التمثل بالماضي والتراث علي نحو ما كان الشيخ الباقوري يفعل في كل خطوة بل في كل جملة. ولعل الفارق بين الرجلين يتمثل في أن المتقدم سنا كان أكثر تقدماً في العلم، وأن اللاحق كان لاحقاً في العلم أيضاً، وهكذا أتاحت هذه العلاقة الجيدة، ولو أن الأمور اختلفت وكان الأكبر أكثر راديكالية، والأصغر أقل راديكالية ما تم للرجلين مثل هذا الصفاء في علاقتهما .

حبه للشيخ محمد عبد اللطيف دراز

ومن الشخصيات التي يكرر الأستاذ خالد محمد خالد الثناء عليها أستاذه الثوري العظيم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز الذي عرفه من خلال توثق علاقته بالنقراشي باشا، وهو يروي مواقف عديدة عرف فيها فضل هذا الرجل ، وهو يفيض في وصف مناقبه.

حبه للشيخ أمين خطاب السبكي (الابن)

أما الشيخ أمين محمود خطاب السبكي فيحظى بمكانة القطب الأعظم في حياة خالد محمد خالد، كما يحظى بذكرىات عزيزة علي نفس الأستاذ خالد محمد خالد .

انبهاره بالأستاذ محمد فريد وجدي

وعلى حين يبسط الأستاذ خالد محمد خالد القول عن نقد عدد كبير من أساتذة الأزهر و علمائه رجال الجامعة لما ورد في كتابه الأول من أفكار راديكالية، ومنهم الشيخ شلتوت، والأستاذ أحمد الشايب، والشيخ حسنين مخلوف، والأستاذ صالح عشاوي، والشيخ عبد الرحيم فودة، فإن الأستاذ خالد يذكر بتقدير شديد ما كتبه الأستاذ محمد فريد وجدي في نقده معبرا عن انبهاره بخلق هذا الرجل العظيم وعلمه وتواضعه.

وليس هذا الثناء المستحق بكثير علي هذا الرجل العظيم الذي أجمعت الآراء علي تقدير أخلاقه الرفيعة، وعطائه المتصل، وإخلاصه النادر .

إشادته بالمستشار حافظ سابق رئيس محكمة مصر

يشيد الأستاذ خالد محمد خالد بالمستشار حافظ سابق رئيس محكمة مصر الذي حكم ببراءته مما نسب إليه في الدعاوي التي أقيمت ضد كتابه «من هنا نبدأ»، وقضي بالإفراج عن الكتاب وكتب في هذا المعني عبارات جميلة، اعتبرها خالد محمد خالد، ونعتبرها نحن ، بمثابة وسام علي صدر هذا العالم المجتهد المستنير، كما نعتبر شهادته وساما علي صدر هذا القاضي العظيم .

إشارته الى أن النقراشي باشا أمر له بمكافأة من الدولة

أما علي مستوي رجال العمل السياسي فإن الأستاذ خالد محمد خالد يبدو نموذجاً للنفس البشرية السوية التي تتأثر بحسن المعاشرة، وحسن اللقاء، وتجعل لهما في الذاكرة الأثر الأكبر في تحديد موقف صاحبها من القادة. ولعل موقفه من النقراشي باشا هو النموذج الأمثل لهذا الخلق الرفيع، فقد ظل معجباً بهذا الرجل بسبب لقائه الأول به وما حفل به هذا اللقاء من حنو، وكأنما كان مثل هذا اللقاء لو تم مع زعيم آخر غير النقراشي حفيماً بأن يحظى هذا «الآخر» من الأستاذ خالد محمد خالد بما حظي به النقراشي باشا .

ثناؤه على طهارة أخلاق النقراشي باشا

ويروي الأستاذ خالد محمد خالد كثيراً من مواقف الزعيم محمود فهمي النقراشي التي تدل على عظمة نفسه، وطهارة معدنه، وفهمه الرفيع للأخلاق، ومن هذه القصة قصة موقف النقراشي في أحد المؤتمرات المنعقد لتأييده حين تطرق الشاعر محمد العزازي إلى التعريض بإحدى سيداتنا اللاتي كان لهن في السياسة نصيب، فإذا بالنقراشي يفقد أعصابه ووعيه لمثل هذا الخطأ الذي لا يقبله خلقه الرفيع، حتي إنه يبادر بسبب الشاعر الذي انحدر إلى هذا الخطأ، ويوقفه عن مواصلة إلقاءه لشعره .

بل إن الأستاذ خالد محمد خالد يشير أيضاً، ولا نقول يعترف، إلى أنه كان يتقاضى مكافأة شهرية من عبد السلام الشاذلي باشا محافظ القاهرة صرفت له بتوجيه من النقراشي باشا ، وهو يذكر أن هذه المكافأة كانت عوناً له علي حياة كريمة ساعدته علي طلبه للعلم والثقافة ، وهو يتحدث عن أوجه إنفاقها بطريقة غاية في الطرافة.

ويروي الأستاذ خالد أنه كان ذهب إلى النقراشي باشا وهو وزير كي يتوسط لشأن بسيط من شئون خاله ، فرفض النقراشي باشا التدخل بأي صورة فيما كان الفتى يعتقد أنه رفع للظلم علي رجل مظلوم.

كما يروي الأستاذ خالد محمد خالد قصة من قصص مشاركاته بالخطابة في حفل سياسي أقيم لتأييد مرشح السعديين في مواجهة مكرم عبيد باشا الذي كان قد رشح نفسه في قنا وشبرا مرة واحدة ، ومن الطريف أن القس سرجيوس الذي كان أحد

رموز الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ كان هو (الشيخ الشاب) الأستاذ خالد محمد خالد خطيبي الحفل في مواجهة مكرم عبيد الذي نعرف أنه كان قد انشق علي النحاس باشا في تلك الفترة .

رأيه في الوفد

وعلي الرغم مما تحفل به مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد من تحامل متوقع علي الوفد، وعلي زعيمه مصطفى النحاس باشا في بعض الفقرات، فإن الأستاذ خالد محمد خالد يلخص رأيه في الوفد في عبارات إيجابية و جميلة ومختصرة تتم عن إدراك سياسي ذكي، وهو إدراك يغيب عن كثيرين في ظل تشبثهم اللانهائي بالخصومة السياسية، أو في ظل حقدهم علي الأغلبية ، ويصل الأستاذ خالد محمد خالد في تقديره للنحاس والوفد إلى أكثر من حكم جميل يزين به فقرات كتابه.

ثناؤه على فؤاد سراج الدين

ويتحدث الأستاذ خالد محمد خالد بإنصاف شديد عن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية في وزارة الوفد الأخيرة، وعن سعة صدره، وميله الصادق إلى الحرية وحمائتها مع المحافظة في الوقت ذاته علي القانون والنظام .

ثناؤه على الأستاذ عبد الوارث دسوقي

أما الصحفي الكبير الأستاذ عبد الوارث دسوقي فيقدم الأستاذ خالد محمد خالد عنه صورة من أروع صور الحديث عن شخصيته الفلسفية الحكيمة .

رسوبه في السنة الأولى الثانوية

ونأتي إلى بعض الطرائف في مذكرات خالد محمد خالد، فمن التجارب التربوية المهمة التي مر بها الأستاذ خالد محمد خالد ورواها في كتابه بثقة واطمئنان، قصة رسوبه في السنة الأولى من دراسته في معهد الزقازيق الأزهرى بسبب مادة الحساب، وهو الرسوب الذي نجح في أن يتحرر منه سريعا حين جاءه الفرج بقرار الشيخ المراغي الذي أعفي طلاب المرحلة الثانوية من الحساب والرياضة .

إشاداته بمحمد صلاح الدين باشا وجو المناظرات

كان الأستاذ خالد محمد خالد يتحدث باعتزاز عما يذكره من تجربة شخصية ممتعة مع المناظرات الثقافية التي كانت تعقد في ذلك العصر، ومنها المناظرة التي عقدت في جامعة إيوارات في الجامعة الأمريكية، وهو يحدثنا في روايته لها عن ذكاء محمد صلاح الدين باشا (وزير الخارجية الوفدي فيما بعد)، وسعة صدره، واستماعه إليه في هذه المناظرة، كما يطلعنا علي مدي ما كان المجتمع المصري يقدمه للناخبين من حفاوة وتقدير .

تصويره لشخصية الأستاذ عبد الله القصيمي

ويقدم الأستاذ خالد محمد خالد في كتابه صورة شخصية دقيقة الملامح والأوصاف والتعريف بمفكر عربي سعودي هو الأستاذ عبد الله القصيمي ١٩٠٧ - ١٩٩٦ الذي كان له تاريخ بارز في الإلحاد وتحدي الأديان.

ومن الجدير بالذكر أن الأستاذ خالد محمد خالد قد أشار في مذكراته إلى أن هذا المفكر كان هو صاحب الفضل في اختيار عنوان «من هنا نبدأ» لكتابه الأول، وليس معني هذا أن الأستاذ خالد محمد خالد كان امتدادا بصورة أو أخرى لهذا الرجل، بل إننا نري الأستاذ خالد محمد خالد يدعو لهذا الرجل في نهاية حديثه بالهداية والعودة إلى الدين ، ومن عجائب القدر أن القصيمي توفي قبل الأستاذ خالد بشهرين .

الشيخ عبد الصمد حسن وكيل رواق الشارقة

ومن طرائف أسلوب الأستاذ خالد محمد خالد أنه كثيرا ما يريد الوصف الدقيق فيلجأ إلى استعراض ما حصله من ثقافات متعددة يتباهى بها - عن غير عمد - في كتاباته، فإذا به من حيث لا يدري يصعب الأمر علي القارئ الذي لم يحط علما لا بما يرويه الأستاذ خالد فحسب، وإنما بما يقصده الأستاذ خالد من هذا الذي يرويه،

وانظر علي سبيل المثال إلى الفقرة التي وصف فيها غرابة أطوار أحد أقاربه وهو الشيخ عبد الصمد حسن وكيل رواق الشارقة في الأزهر الشريف .

قصة لقائه بالشاعر الكبير محمد الأسمر

ومن الوقائع الطريفة التي يرويها الأستاذ خالد محمد خالد (بذكاء) في مذكراته قصة لقائه بالشاعر الكبير محمد الأسمر ١٩٥٠-١٩٥٦ الذي كان يشغل منصب الرقيب على النشر في فبراير ١٩٥٠ حين ألف كتابه الأشهر «من هنا نبدأ»، وهو لقاء دسم حافل بالأخذ والرد، وذلك علي الرغم من نتيجته التي لم تكن في صف الأستاذ خالد .

د. يحيى الخشاب هو الرقيب الذي وافق على نشر كتابه

وفي مقابل هذا يروي الأستاذ خالد محمد خالد بامتنان بارز موقف الدكتور يحيى الخشاب من الموافقة علي نشر هذا الكتاب .

الاعتراف بما وصل إليه عن طريق الوساطة

وفي الواقع فإن كتاب مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد كان ولا يزال معرضا لمثل هذه اللوحات الجميلة التي تصور اكثر من حقبة عاشها هذا الرجل العظيم بخلق عظيم.

ويبدو الأستاذ خالد محمد خالد - شأنه شأن أبناء جيله - حريصا على الاعتراف بما وصل إليه عن طريق الوساطة التي كان لابد منها للحصول علي استثناءات (غير ضارة) من قوانين محترمة ومنفذة ولها وجاهاتها، وذلك من قبيل حصوله علي الاستثناء من الوصول إلى الحد الأدنى لسن القبول للدراسة في الأزهر.

حضوره دفاع أحمد حسين عن عز الدين عبد القادر

وتحفل مذكرات الأستاذ خالد محمد خالد بكثير من اللقطات التصويرية البارعة التي عبر بها عما شاهده في حياته من مواقف سياسية أسرة، وحافلة بالذكاء والبداهة السريعة الذكية، ومن هذه المواقف : قصة حضوره دفاع أحمد حسين عن عز الدين عبد القادر الذي كان متهما رئيسا في محاولة اغتيال الزعيم الكبير مصطفى النحاس باشا. وما تضمنه من تصويره الحافل بالمعاني السياسية والتاريخية.

الفصل الرابع

الدكتور درية شفيق سيدة واحدة بدلا من الرجال

الدكتورة درية شفيق (١٩٠٨ - ١٩٧٥) شخصية فذة تمتعت صاحبها بوضوح الرؤية ونبالة المقاصد ، واستشرفت لوطنها وشعبها وجيلها وبنات جنسها آفاق التقدم والارتقاء والحرية ، وكانت على الدوام قبسا من توهجات الحضارة المستنيرة والفهم الذكي الواعي ، وهي شخصية عبقرية بلا شك ، كانت في قدراتها وأدائها موهوبة ومصقولة معا ، فقد كانت شاعرة، ومترجمة، وصحفية مؤسسة، وصاحبة قدرات تنظيمية وتنسيقية ، كما تمتعت بحضور متألق وشخصية طاغية في الوقت ذاته ، وقد حصلت في شبابها على أعلى الدرجات العلمية من السوربون .

الدكتورة درية شفيق ، بعد هذا كله ، رائدة طبيعية من رواد الحركة النسائية العربية، وإن كانت هذه الصفة قد غطت على نجاحها المتميز في المجالات الأخرى بسبب ما بذلته من نفسها من أجل ما أمنت به من معتقدات سياسية ، و وضعتها هذه الصفة عن رضا منها في صف المعارضة السياسية الجادة والنبيلة لنظام ٢٣ يوليو والرئيس عبد الناصر .

نشأتها

ولدت الدكتورة درية شفيق بطنطا في ١٤ ديسمبر ١٩٠٨ ، كانت والدتها السيدة رتيبة ناصف من أسرة حسين القصيبي أحد قيادات الطبقة الثالثة من الوفد المصري، والتحقّت في طنطا بمدرسة نوتردام، وقد توفيت أمها عام ١٩٢٠ وهي تلد، وخُطبت درية مبكراً لقریب من أقرباء أمها وفسخت خطبتها، واستقر الوالد في القاهرة وبقیت هي وأختها ثريا في طنطا مع جدتهما، ثم انتقل والدها إلى الإسكندرية (١٩٢٤) فانتقلت درية معه، والتحقّت بمدرسة سان فنسان دي بول بالإسكندرية، ثم بمدرسة الليسيه وحصلت علي البكالوريا الفرنسية (١٩٢٤).

بداية شهرتها

بدأت الدكتورة درية شفيق ظهورها في الحياة العامة عندما ألفت (١٩٢٨) كلمة في الاحتفال بالذكرى العشرين لرحيل قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨)، فأعجبت بها الزعيمة النسائية هدي شعراوي وساعدتها علي السفر في منحة حكومية إلي جامعة السوربون بفرنسا (١٩٢٨)، وسافرت (أغسطس ١٩٢٨) مع إحدى عشرة فتاة مصرية، وفي باريس أبدت رغبتها المبكرة في دراسة الفلسفة لكن المكتب المصري للبعثات في باريس اعترض ، وبعد وساطات وافقت الوزارة، وأخذت تدرس «الفلسفة والاجتماع والأمراض النفسية!» لكنها سرعان ما بدأت تكتب الشعر بالفرنسية، وقرر المكتب المصري إنهاء المنحة وإعادتها إلي مصر، وتحدثت درية شفيق قرار المكتب وقررت أن تواصل الدراسة علي نفقتها، وأقامت في الدار الدولية في شارع سان ميشيل، وهي دار للمغتربين من أجل العلم عرفت بالالتزام، واكتفت بوجبة واحدة في اليوم، وقد أعاد المكتب لها المنحة الدراسية مع موافقته علي إقامتها بالدار الدولية لحسن سمعتها.

حصولها على ليسانس الدولة بمرتبة الشرف

تمكنت الدكتورة درية شفيق من الحصول علي ليسانس الدولة بمرتبة الشرف والدرجات الكاملة وعادت إلي مصر (١٩٣٢).

تحية الشاعر محمد عبد الغني حسن لها

نظم الشاعر محمد عبد الغني حسن قصيدة (نشرها فيما بعد في ديوانه من نبع الحياة) بمناسبة حصولها ليسانس الدولة في الآداب من جامعة باريس:

| | |
|-------------------------|---------------------------|
| أديبة قد نجحت في الأدب | وبلغت في العلم أعلى الرتب |
| واتصلت فيه بأقوى سبب | وغامرت وشمرت في الطلب |
| بين الدراسات وبين الكتب | وحازت السبق فيا للعجب |

زواجها لفترة قصيرة من الأستاذ أحمد الصاوي محمد

وفي هذه الفترة تزوجت من الصحفي الكبير الأستاذ أحمد الصاوي محمد الذي كان يهيم بها حباً، لكنها انفصلت عنه بعد ثلاثة أشهر من الزواج، ونشرت مجلة «الإجيشيان - المصرية» حديثاً أجرته معها سيزا نبراوي التي كانت ترأس التحرير.

زواجها من ابن خالتها

ثم عادت إلي باريس لتستأنف دراستها وأقامت أيضاً في الدار الدولية، وفي العاصمة الفرنسية التقت مع ابن خالتها نور الدين رجائي الذي كان يدرس للحصول علي الدكتوراه فتزوجا (١٩٣٧) وكانت تكبره بسبع سنوات، وتم عقد القران في القنصلية المصرية وسافرا إلي لندن لقضاء شهر العسل.

عودتها إلى مصر

وعندما انتهى زوجها من رسالته (١٩٣٩) عاد إلي القاهرة ليشغل وظيفة مدرس بجامعة القاهرة، وعادت معه إلي مصر (أغسطس ١٩٣٩).

حصولها على الدكتوراه في الفلسفة

ثم عادت الدكتوراه درية شفيق مرة أخرى إلي باريس (فبراير ١٩٤٠)، وتقدمت برسالتها عن «حقوق المرأة في الإسلام»، وحصلت علي الدكتوراه في الفلسفة من السوربون (١٩٤٠)، وقال لها أحد الأساتذة الفرنسيين الذين ناقشوا الرسالة: «لقد نجحت في تصحيح أفكارنا عن الإسلام، ولك أن تعتبري نفسك المدافعة عن المرأة المسلمة عامة وعن المرأة المصرية خاصة».

أحمد أمين يرفض تعيينها في الآداب

وبعد عودتها رغبت الدكتوراه درية شفيق في العمل في الجامعة لكن الأستاذ أحمد أمين الذي كان عميدا لكلية الآداب في ذلك الوقت رفض تعيينها في وظائف هيئة التدريس بالجامعة، ولم تجد من يدافع عن قضيتها ولهذا عملت مفتشة للغة الفرنسية بوزارة المعارف.

ويدلنا هذا الموقف المبكر الذي صادفته الدكتورة درية شفيق على أنها كانت قد وصلت في رسالتها الى ما يشيد بدور الإسلام في مواجهة الافتراءات الغربية عليه ، ولهذا فإنها لم تلق طنطنة الغربيين وأنصارهم بتفوقها و تفوق بحثها ، و لو أنها كانت قد فعلت العكس ونالت من الإسلام وصورته لتوجتها الدعاية الغربية عميدة للدراسات الاجتماعية ، و رائدة للبحث العلمي في الوطن العربي كله لا في مصر وحدها أو جامعتها الأولى ، و من العجيب أن أساتذة من وزن الأستاذ أحمد أمين لم يكونوا منتبهين لمثل هذا الفارق الجوهرى .

هدى شعراوي توليها رئاسة تحرير مجلة المرأة الجديدة

واتت الفرصة الدكتورة درية شفيق للمعان في الحياة العامة عندما اختارتها الأميرة شويكار لترأس مجلة نسائية جديدة هي مجلة «المرأة الجديدة» (١٩٤٥)، وفي نهاية العام نفسه أسست مجلة «بنت النيل» ومجلة «الكتكوت» للأطفال (١٩٤٦).

وتوفيت هدى شعراوي (١٩٤٧) فكثفت درية نشاطها النسائي والصحفي لتحتل مكانها، وألقت حزب «بنت النيل» وضمت إليها مجموعة من السيدات كانت منهن سميحة ماهر الابنة الوحيدة لأحمد ماهر باشا (والدة أحمد ماهر وزير الخارجية في عهد الرئيس مبارك)، وصفية شكري أخت إبراهيم شكري، والمحامية مفيدة عبد الرحمن، وزينب لبيب وهي أول سيدة عينت في وزارة الخارجية، وقد لقي هذا الاتحاد (الحزب) هجوماً ممن كن أنصارا لهدى شعراوي ، واعتبرت درية شفيق لهذا السبب من [حزب] الأميرة شويكار في مواجهة [حزب] هدى شعراوي.

نشاطها في اتحاد بنت النيل»

افتتح «اتحاد بنت النيل» كافتيريا تقدم وجبات ساخنة مدعومة لنساء الطبقة العاملة، وأنشأت الدكتورة درية شفيق من خلاله مكتبا لتشغيل طلبة الجامعة، كما أنشأت «نادي بنت النيل» الذي كان يقدم حفلات ثقافية للشباب، وندوات لرفع الوعي السياسي لدي المرأة، وبدأت في العمل علي محو الأمية بين البائعات، ودعت للبدء في محو الأمية في حي بولاق الشعبي.

عرضها مطالب المرأة في عهد وزارة الوفد الأخيرة

وفي ظل ديموقراطية حكم وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٠-١٩٥٢ بدأ اسم الدكتورة درية شفيق يلمع و نشاطها ينتشر، وفتح لها الدكتور طه حسين وزير المعارف أبواب المدرسة الحكومية الابتدائية في بولاق بعد الظهر، لكن علاقتها بالوفد سرعان ما شابها بعض التوتر، ففي التاسع عشر من فبراير (١٩٥١) قادت مسيرة من حوالي ١٥٠٠ امرأة خرجن من الجامعة الأمريكية في اتجاه البرلمان المصري للمطالبة بحقوق المرأة متمثلة في السماح للمرأة المصرية بالاشتراك في الكفاح الوطني والسياسة، وإصلاح قوانين الأحوال الشخصية بوضع حد لتعدد الزوجات وتفنين الطلاق، وتساوي الأجور عن العمل المتساوي.

وعلى الرغم من هامش الحرية الكبير الذي كانت حكومة الوفد تسمح به فإن هذه الوزارة اضطرت نفسها لتقديم بلاغ ضدها إلي النائب العام، إذ تعمدت تعطيل عمل البرلمان المنعقد لمدة أربع ساعات، ومن ثم قدمت الدكتورة درية شفيق للمحاكمة في ٦ مارس ١٩٥١، وقد تطوع عدد كبير من المحامين للدفاع عنها، لكنها أصرت على اختيار محامية سيدة هي مفيدة عبد الرحمن، وقد تأجلت القضية إلي أجل غير مسمي في إشارة واضحة إلي الرغبة في تجاوز الموقف.

مشاركتها البارزة في المقاومة الشعبية

يذكر التاريخ للدكتورة درية شفيق أنها شاركت بفرقة شبه عسكرية كونتها من النساء في المقاومة الشعبية التي اندلعت بقيادة الوفد ضد البريطانيين في ١٩٥١

المفتي الشيخ مخلوف يعارض في دخول المرأة للبرلمان

وبعد حريق القاهرة، ووعدها رئيس الوزراء الجديد أحمد نجيب الهلالي بإجراء الانتخابات تقدمت الدكتورة درية شفيق بأوراق ترشيحها للبرلمان (٣٠ مارس ١٩٥٢) ومن الطريف أن الشيخ حسنين مخلوف مفتي مصر في ذلك الوقت أصدر فتوي بعدم جواز دخول المرأة للبرلمان، وقد تأجلت الانتخابات كلها علي نحو ما هو معروف.

تقدمها لتسجيل حزب سياسي

وبعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وعند صدور القانون الجديد للأحزاب المصرية في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، سجلت الدكتورة درية شفيق حزبا «اتحاد بنت النيل» كحزب سياسي، وقبلت قيادة الثورة أوراق الحزب، ووافقت علي قيامه.

موقفها الطبيعي في أزمة مارس ١٩٥٤

وفي أزمة مارس ١٩٥٤ كانت الدكتورة درية شفيق من أوائل الذين انتبهوا إلي حقيقة توجه الضباط نحو الدكتاتورية، وانقلاب مجلس القيادة علي الديمقراطية، وكانت حريصة علي بذل كل الجهد من أجل تنبيه الأذهان إلي ما استشعرت وجوده من الخطورة علي مستقبل الديمقراطية.

الاعتصام واعتزام الإضراب

قادت الدكتورة درية شفيق اعتصاماً في نقابة الصحفيين مع زميلاتها (١٢ مارس ١٩٥٤) وأيدتها في الإسكندرية ثريا العجيزي وأمينة شكري، وأبرقت إلي كل الأعضاء المؤسسين لاتحاد بنت النيل، وإلي شيخ الأزهر، وإلي رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، وإلي عدد كبير من مندوبي الصحافة العالمية في مصر، تخبرهم بعزمها علي الإضراب عن الطعام احتجاجاً علي أن اللجنة التأسيسية المزعم تشكيلها لوضع الدستور الجديد للبلاد لم تضم امرأة واحدة، وقالت في برقيتها: «أنا أرفض الخضوع لدستور لم أشارك في صياغته».

وعود الرئيس محمد نجيب

وفي محاولة من الدولة لاحتواء الموقف قرر اللواء محمد نجيب رئيس مجلس قيادة الثورة في ذلك الوقت النزول علي إرادة المرأة المصرية ووعده بأن يكفل الدستور حقوقها السياسية كاملة، وأقر بذلك كتابة.

ومن الطريف أن الرئيس محمد نجيب نفسه سرعان ما أقصي عن الحكم وحددت إقامته في بيت السيدة زينب الوكيل بالمرج .

الرئيس عبد الناصر يقرر إغلاق مجلتها

واصلت مجلة «بنت النيل» نجاحها وعرضت «دار الهلال» أن تشتري المجلة لكن الدكتورة درية شفيق رفضت العرض، وسرعان ما أغلقها عبد الناصر.

تعلن رفضها لدستور ١٩٥٦

وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ صدر الدستور المؤقت متضمنا منح المرأة المصرية حق التصويت، وعلي الرغم من أنه كان من الممكن لدرية شفيق أن تقود موجة التعبير عن السعادة بهذا الذي تحقق، فإنها أعلنت رفضها للدستور لأنه لم يحدد بالضبط الحقوق السياسية للمرأة.

إلغاء التنظيمات الخاصة بما فيها اتحاد بنت النيل

ومن الطريف أن النظام الناصري في ذلك الوقت وبالمواكبة لإصدار الدستور ألغى كافة التنظيمات الخاصة والتطوعية بما في ذلك «اتحاد بنت النيل»، كما وضع التنظيمات النسائية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.

إضرابها عن الطعام واعتصامها في السفارة الهندية

وسرعان ما تطورت الأمور وتصاعدت احتجاجاتها واعتصمت الدكتورة درية شفيق في السفارة الهندية وأعلنت (في ٦ فبراير ١٩٥٧) إضرابها عن الطعام حتي الموت وقد حرصت علي أن تجعل مطالبها مزدوجة تجمع بين طلب الاستقلال لبلادها وحل القضية الفلسطينية وبين طلب الحرية الكاملة لشعبها من ناحية أخرى، وترجمت ذلك بأن طلبت من المجتمع الدولي إجبار القوات الإسرائيلية علي الانسحاب فورا من الأراضي المصرية (وكانت إسرائيل قد بدأت سلسلة مناورات مبكرة لمصر)، والتوصل إلي حل نهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومطالبة السلطات المصرية بإعادة الحرية الكاملة للمصريين رجالا ونساء.

كان من الطبيعي أن يعالج النظام الناصري الأمر بما يضمن له السيطرة التامة و الباتة علي توجه الدكتورة درية شفيق واحتوائه ومنعها من تكوين بؤرة لبيبرالية أو

ديمقراطية بينما أوشكت الأوضاع علي الانصياع الكامل للحكم الجديد، ومع هذا فقد تعقدت مشكلة درية شفيق وخلقت موقفا حرجا للنظام المصري وبخاصة أن الزعيم الهندي نهرو لم يكن ليقبل التواطؤ مع النظام المصري ضد درية شفيق.

وقد ظهر ذكاء درية شفيق في اختيارها لسفارة دولة كانت صديقة لعبد الناصر والنظام المصري، وفي دعوة عدد كبير من الصحفيين العالميين إلي مبني السفارة من قبل أن تصل، بحيث كان لمؤتمرها الصحفي صدي عالمي مؤثر.

وبعد محاولات كثيرة تمكنت الدولة من صرف الدكتورة درية شفيق إلي بيتها وتحديد إقامتها فيه من دون أن تتعرض لها بإيذاء بدني أو سجن. وقد حجبت عنها الأضواء تماما طيلة الستينيات، وكانت درية شفيق تشغل وقتها بالترجمة لقاء المكافآت، وأخذت تنجز بعض الكتب وتجمع أشعارها في دواوين، وقد منع ذكر اسمها أو تاريخها نهائياً، وإن بقيت ذكراها ماثلة في أذهان الذين عرفوا نشاطها.

ترجمتها لمعاني القرآن للغتين الإنجليزية والفرنسية

يروى أن الدكتورة درية شفيق في فترة محنتها بتقييد الحرية في عصر الرئيس عبد الناصر تفرغت لترجمة لمعاني القرآن للغتين الإنجليزية والفرنسية كما جمعت شعرها المكتوب باللغة الفرنسية ، لكن هذا و ذلك كان مما أسدل عليه الستار .

القبض على زوجها في ١٩٦٧

وفي فبراير ١٩٦٧ داهمت الشرطة منزل الدكتورة درية شفيق للقبض علي زوجها و ابن خالتها د. نور الدين رجائي المحامي بتهمة اشتراكه في مؤامرة ضد الرئيس عبد الناصر! ، وكان زوجها معروفا بتعاطفه مع الوفد، ولم تعرف الأسرة مصيره لمدة ٣ شهور، ثم عرفوا في مايو ١٩٦٧ أنه نزيل ليमान طرة.

دفعها إلى الطلاق

ولأسباب غير واضحة تصدعت العلاقة الزوجية بينها وبين زوجها في هذه الفترة، وفي ٢١ أكتوبر ١٩٦٨ وقع الطلاق بينهما في محكمة عابدين للأحوال

الشخصية، وكانت قد رزقت من زوجها بابنتيها عزيزة وجيهان اللتين سرعان ما تزوجتا وسافرتا للخارج.

تخفيف القيود عليها بعد وفاة عبد الناصر

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر خففت القيود عن الدكتورة درية شفيق ، وما إن رفعت قيود السفر إلي الخارج حتي سافرت (يونيو ١٩٧١) إلي كاليفورنيا لزيارة ابنتها، لكنها لم تعش بعد هذا فترة الحرية في مصر.

تلخيص الأستاذ مصطفى أمين لمكانتها في التاريخ

كانت الدكتورة درية شفيق تسكن في العمارة التي كان يسكن فيها الأستاذ مصطفى أمين وقد كتب عنها بعد عامين من وفاتها فقال ضمن ما قال :

".. كانت كتلة من الحيوية والنشاط ، تتلقى الضربات بابتسامته ساخرة، وتواجه الشدائد بقلب قوي، تصمد كالجبل وتهاجم كالإعصار. كانت أول إنسان في مصر هاجم الديكتاتورية بشجاعة مذهلة، ودفعت الثمن غالياً فأغلقت مجلاتها وألغى حزبها، وحددت إقامتها وطورد زوجها المحامي الكبير في رزقه، ووضع في الاعتقال. ولم تتراجع ولم تُحن رأسها، ولم تسترحم، ولم تطلب شفاعة من أحد!

"وكنت أراها في مصعد العمارة في أيامها الأخيرة، صاعدة ونازلة، وعلى شفيتها ابتسامة حزينة. كانت تشكو الوحدة المريرة بعد زواج ابنتيها وانفصال زوجها عنها، وكانت لا تستقبل أحداً في بيتها، ولا تخرج من شقتها إلا لتلقي خطابين في صندوق البوستة لابنتيها المقيمتين في الخارج!

"وقد مر حوالي العامين على وفاتها ولم تفكر هيئة نسائية في أي بلد عربي أن تؤبنها، أو تحيي ذكراها، أو تطلق اسمها على شارع أو حارة أو زقاق! مع أن كل نائبة في أي برلمان عربي أو أي وزيرة في وزارة عربية، أو أي امرأة عربية تتقلد منصبا كبيراً في بلدها مدينة لامرأة اسمها درية شفيق!"

مؤلفاتها

أصدرت الدكتورة درية شفيق عدة كتب منها: «المرأة الجديدة في مصر» بالفرنسية، و«المرأة المصرية من الفراعنة إلي اليوم»، و«رحلتي حول العالم»، وكتبت الشعر بالفرنسية الذي صدر في عدة دواوين في باريس، ونشرت أشعارها كامرأة تحت اسم «عبرات إيزيس» أي باسم جدتها الفرعونية القديمة، وكان اسمها معروفاً في فرنسا لكثرة أشعارها التي نشرها لها الناشر الفرنسي سيجير.

وفاتها

توفيت الدكتورة درية شفيق بعد سقوطها من شرفة شقتها بالدور السادس بالزمالك في ٢٩ سبتمبر ١٩٧٥.

بعض الكتب التي تناولت سيرتها

- درية شفيق: امرأة مختلفة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣ : تأليف : ثنيشيا نلسون: ترجمة: نهاد أحمد سالم، المجلس الأعلى للثقافة.
- ليلي أبو لغد: الحركة النسائية في الشرق الأوسط، ترجمة: نخبة من المترجمين، المجلس الأعلى للثقافة.
- أرلين علوي ماركليود: الاحتجاج الهادي، ترجمة: إكرام يوسف، المجلس الأعلى للثقافة.

الفصل الخامس الأستاذ أبو الخير نجيب

الصحفي الأجرأ الذي أشار الأمريكان بتأبيدته

إذا كان في إمكانك أن تستحضر أرواح عينة عشوائية لمجموعة من المصريين الراحلين ممن كانوا على قيد الحياة في أول عهد ١٩٥٢ وسألتهم عن أجرأ وأقوى صحفي ، فإنهم سيقولون بالإجماع: أبو الخير نجيب.

نعم فقد كان الأستاذ أبو الخير نجيب نموذجاً بارزاً للصحفي الجريء الجسور الذي يخوض معارك مُتعددة بصدورٍ مفتوح وقلب ثابت غير مُعتمد إلا على صواب مرجعيته ، و غير متكئ إلا على ثوابت رأيه، وهو لا يتريث ولا يتحسب ،ولا يتمهل ولا يتحوط ، ولا يستشير ولا يستدير ، ولا يتلفت ولا يتلثب وإنما هو كالعاصفة التي تعرف طريقها من قلبها المشتعل حتى لو لم يكن الناس يعرفون هذا الطريق أو يتوقعونه، وهكذا لمع اسمه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم أزمة ١٩٥٤ و ما أعقبها من حكم العسكر الصريح الذي أنهى كل وجود مُحتملٍ للكلمة والصحافة ، ومن ثم كان العصر الذي يمكن أن يستوعب دورا جسورا كدور الأستاذ أبو الخير نجيب قد انتهى ، حتى لو لم يكن فقد حُرِّبته بالفعل على يد رجال الثورة، وفقد معها كل ما يملكه من حقوق الإنسان التي دمرتها التحرشات الناصرية.

أصبح أيقونة للشجاعة والإثارة معا

ومن الإنصاف للحقيقة ولأنفسنا ولأبو الخير نجيب أيضا أن نذكر في بداية حديثنا عنه أن كثيرا من الأحداث والمواقف والسلوكيات التي نسبت إليه والتي لاتزال تنسب إليه لم تكن ملكا خالصا له، وإنما نسب إليه بعضها على سبيل أنه أصبح أيقونة للشجاعة والإثارة معا و للقوة والجرأة معا .

وينطبق هذا أيضا على بعض القصص الصحفية المفتعلة التي راجت ثم نسب إليه أنه هو مبدعها بينما لم يكن هو كذلك ، وإن كان حريا بأن يكون .

وباختصار شديد فإن القول بأن أبو الخير نجيب هو آخر أساطير الصحافة المصرية ليس فيه مبالغة ولا مجاملة و لا اعتداء على حقوق أي من الآخرين ، فقد كان هذا الرجل الشجاع أولى الناس بهذا اللقب .

ممن مهّدوا بالمدفعية الثقيلة لإنهاء الملكية

ولا شك في أن الأستاذ أبو الخير نجيب كان واحدا من أبرز الصحفيين الذين مهّدوا بالمدفعية الثقيلة لما حدث في ١٩٥٢ ، و ولا شك في أن دوره في الحثّ على قيام الثورة يفوق دور كل الصحفيين المحترمين ، ولا يقلُّ أهمية [كما لا يقلُّ تأثيراً] عن دور الأستاذ إحسان عبد القدوس أو دور الأستاذ أحمد أبو الفتح أو دور الأستاذ أحمد حسين وغيره ، وبالطبع فإن كبار الأساتذة الصحفيين الباقين كانوا من أركان نظام ما قبل ١٩٥٢ ولم يكونوا من دُعاة الثورة عليه.

جمع الأستاذ أبو الخير نجيب في تحدّيه بين تحدّي البريطانيين وإمبراطوريتهم ، والأمريكيين وسطوتهم ، و تحدّي الملك فاروق ودولته ، و تحدّي الرئيس عبد الناصر وثورته ، وهو الوحيد الذي حقّق هذا كله بقلمه بشجاعة وتفردٍ ومن دون استناد إلى مؤسسة أو مدرسة أو حزب.

ولهذا فقد وُصِفَ مؤخراً بأنّه صاحب صحافة الاعتزاز بالنفس (التعبير للفنان طوغان) كما اشتهر عنه قوله للنائب العام: يا سيدي أنا لا أقبل المساومة على حريتي.

قضى زهرة عمره في السجن

قضى الأستاذ أبو الخير نجيب عقدين من الزمان في السجن ، وهي أطول فترة قضاها صحفي مثله، لكن يبدو أن الرئيس عبد الناصر كان قد قرّر له ألا يرى الحرية وهو حيّ ، ولهذا فإنه ظل معتقلا إلى أن كان من المفرج عنهم في عهد الرئيس السادات.

من الممكن أن يظنَّ القارئ أن الرئيس عبد الناصر وأمثاله كانوا هم الذين أدركوا خُطورة الأستاذ أبو الخير نجيب من خلال أرقام التوزيع ومن خلال أصدقاء ما كان يكتُبُه، لكن المُتأمل للمعاملة التي لقيها أبو الخير نجيب ، وهي معاملة شديدة القسوة ، وصلت إلى حد الحكم بالإعدام الذي لم يُخفَّف إلا إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (مع تنفيذها بقسوة) يفهم بكل وضوح أن سادة الموقف المستترين من الأمريكيين كانوا هم الذين يُدركون خطورة أبو الخير نجيب، ومن العجيب أن تقارير الأمريكيين التي ترجمها الدكتور رءوف عباس في كتابه شخصيات مصرية بعيون أمريكية تنطق بهذا المعنى بكلّ وضوح، فعلى حين حافظ الأمريكيون على تفاصيل علاقتهم بالأستاذ هيكَل من أن تكون محل تفصيل في مثل هذه التقارير ، فإنهم ضمنوا هذه التقارير ما كانوا يُريدون تسريبه لابتزاز أو تشويه تسعة من الصحفيين الوطنيين كانوا حسب السن هم الأساتذة فكري أباطة باشا وإدجار جلاد وأحمد الصاوي وأبو الخير نجيب ومصطفى أمين وعلى أمين وجلال الحامصي وأحمد أبو الفتوح وإحسان عبد القدوس ، وقد بقي هؤلاء لاعمين بعد هذا ، بل بقي بعضهم على قيد الحياة إلى عهد الرئيس مبارك. وربما ندَّك على ما يُؤكِّد هذا المعنى أو الاستنتاج من خلال ما كان الأمريكيون حريصين على نسبه إلى أبو الخير من علاقات تمويلية متعددة تفوق في تنوعها [إذا ما وصفت بلغة عصرنا] ما تحصل عليه أيُّ قناة تلفزيونية مُعاصرة من قبيل CNN أو BBC .

الأمريكيون والحرص على تشويه الرجل

وهذا ملخص [شبيهه بالملخصات الدراسية] لما يُثبتُه الأمريكيون في تقريرهم عن الأستاذ أبو الخير نجيب بكلّ حرص على تشويه الرجل وتخويف أنفسهم والأخرين منه:

- تلقى مُخصَّصات مالية من حكومة الوفد ١٩٤٢
- رأس تحرير "النداء الجديد" (١٩٤٦) التي كان يُصدرها ياسين سراج الدين لمصلحة الوفد
- رأس تحرير جريدة "الجمهورية المصري" التي مؤلها محمد زيد وسجّل اسمه في الترويسة باعتباره المدير العام بينما كان أبو الخير صاحب الامتياز ورئيس التحرير.

- تُشير التقارير (هكذا تقول تقارير السفارة الأمريكية التي هي نفسها : تقارير) إلى أنه حصل على أموال من حكومة إسماعيل صدقي ومن حكومة إبراهيم عبد الهادي.
- كان يتلقَى دعماً مالياً من الإخوان المسلمين.
- ذكر مصدر أمريكي (هكذا تقول التقارير الأمريكية) أن اسمه يردُّ في قوائم المساعدات التي يُقدِّمها السوفييت للصحفيين الأجانب.
- تزعم بعض التقارير (هكذا تقول التقارير) أنه يتلقَى أموالاً من المفوضية (السفارة) البولندية والمفوضية (السفارة) المجرية بالقاهرة.

هكذا نرى كل هذه الاتهامات التي هي من قبيل يُقال ، ويُقال ، و تشير ، وتذكر والتي لا تخرُج عن إطار تمويل يوصف بأنه معروف ولا نقول إنه مشروع (وإن كان مشروعاً عند الأمريكيين) وهي اتهامات تدور في حدود الأموال اللازمة لتسيير حركة صحيفة [فحسب] ، وليس إلى قلب نظام الحكم أو إقامة إمبراطورية إعلامية أو شخصية..

المجد الذي في الصورة المستترة

في مواجهة هذه الاتهامات التي يتفننُ الأمريكيون في صياغتها في تقاريرهم و يجيدون ابتزاز الحكومات وصناع القرار بها ، نجد الأهم وهو تعبير الأمريكيين عن مخاوفهم من الاتجاهات الفكرية والتحريرية للأستاذ أبو الخير نجيب وهم يُعيرون عنها بصراحة تُشرِّفُ أبو الخير نجيب بل تمجده .

- تأييده للسوفييت : قديم ، ودفاعه عنهم موجود في مقالاته.
- مقالاته الآن تُؤيِّد السوفييت علناً ، وتُعادي الولايات المتحدة الأمريكية صراحة.
- يُعارض سياسة الولايات المتحدة في كوريا.
- يتَّهم الإمبرياليين بالسعي لسحق القوميات الآسيوية.
- يتَّهم الأمريكان بمُساعدة الاستعمار الفرنسي في الهند الصينية.
- يُطالب أمريكا بالكف عن تقديم السلاح لأعداء حرية الشعوب.
- يدعو إلى التحالف مع الصين وروسيا وبلاد الكتلة الشرقية.

- دافع عن السفير البولندي السابق في اتهامه بأنه كان وراء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢.
- اتهم أمريكا بالتواطؤ مع بريطانيا في إيهام العرب بأنها تسعى لرفاهيتهم
- نشر مقالات عن اضطهاد السود في أمريكا
- تنشر صحيفته مقالاتاً لليساريين تُعبر عن مواقفهم الفكرية تعبيراً صادقاً.

تكوينه العصامي

أما الأستاذ أبو الخير نجيب نفسه فكان رجلاً عصامياً مُتميّزاً ولد ١٩١٣ (ويقال في عام ١٩١٠) أي أنه كان يكبرُ الأساتذة مصطفى أمين وعلى أمين بعام (أو بأربعة أعوام)، وعرف أحيانا بأنه نجل الصحفي المصري المعروف المغامر حافظ نجيب. و تمثلت أبرز إنجازاته الصحفية المؤسسية في ثلاث صحف متميزة أصدرها ، وهي على التوالي مجلة مسامرات الحبيب، و صحيفة النداء الجديد ، صحيفة الجمهور المصري.

بدأ الأستاذ أبو الخير نجيب عمله المهني وهو يستنشق حبر الصحافة ، موظفاً أو عاملاً في مطبعة، وسرعان ما كتب ، و سرعان ما نشرت له الصحف.

وفي ١٩٣٢ أصبح مُحَرِّراً بالأهرام أي وهو في الثانية والعشرين من عمره أو قبلها . ثم بدأ الأستاذ أبو الخير نجيب صعوده الصحفي السريع والواثق .

هو من أصدر "النداء الجديد" بالتعاون مع ياسين سراج الدين

كانت الخطوة التي وضعت الأستاذ أبو الخير نجيب في الصف الأول قبل أن يصل إلى القمة هي إصداره "النداء الجديد" في ١٩٤٦ بالتعاون مع النائب الوفدي المعروف الأستاذ ياسين سراج الدين ، وهي صحيفة وفدية التوجه ظهرت في ذروة العداء الأمريكي والغربي للوفد ، وفي فترة سطوة حكومات السعديين المؤتلفين مع الأحرار الدستوريين في الفترة من ١٩٤٤ - ١٩٤٩ حين تولوا الحكم وأبعد الوغد عن الحكم وتوالى تشكيل وزارات حكم الأقلية.

قصة مقاله الشهير : تيجان تهاوت

لم يكن من الغريب أن يُلقَى القبض على الأستاذ أبو الخير نجيب بعد نشر مقاله المشهور "تيجان تهاوت" ومع هذا فإن المحكمة برّأته، مرة واثنين وفي المرة الثالثة بُرِّئ أيضاً بعد أن اتهمته الحكومة (أبريل ١٩٤٨)، بأنه يحرض على الثورة ويدعو الجنود إلى عصيان الأوامر فضلاً عن أنه ينشر أخباراً كاذبة عن رئيس الوزراء، ومع هذا كلّه فإن المحكمة برّأته أيضاً .

و فيما بعد سنوات رُويت على لسان الأستاذ أبو الخير نجيب قصة هذا المقال ونحن ننقل نصا متداولاً على الرغم من أن الأستاذ أبو الخير نجيب ربما لا يكون كتبه بنفسه على هذا النحو :

"في يناير ١٩٤٨، قرأتُ في صدر الصفحة الأولى لجريدة الأهرام، خبر تنازل الملك «ميشيل» عن عرش رومانيا، وفي السادس من الشهر نفسه كتبت مقالاً بعنوان «التيجان الهاوية»، نُشر في جريدة «النداء» الوفدية، قلت فيه : " ما قصة الملك ميشيل إلا قصة كل ملك مغامر لا يعرف لنفسه حدوداً، ولا يقنع بالقداسة تحوط شعبه، فيأبى إلا أن يخوض معارك السياسة المحلية، ويقحم نفسه فيما ليس من اختصاصه، وبذلك يهوي بنفسه إلى مستوى ، ومتى هبط ملك بنفسه إلي هذا المستوى، فإنه يفقد الحصانة، ويصبح رجلاً عادياً يجري عليه ما يجري على رجال السياسة ورجل الشارع سواءً بسواء".

"مقال مثل هذا لم يكن ليمر سهلاً بسيطاً من المطبعة".

" في البداية، أوهمت عمال المطبعة بأنني سأكتب مقالاً عادياً عن حرب فلسطين، وقد كتبته بالفعل، ووضعت في مكانه بالصحيفة. في نفس الوقت كتبت مقال «التيجان الهاوية»، ودفعت بعنوان المقال إلى الخطاط كي يكتبه ، باعتباره عنواناً لقصة قصيرة، حتى إن الخطاط قال لي إنه عنوان أخاذ ويصلح لأن يكون عنوان مقال سياسي، لولا أنه «يوذي في داهية».

" بعد الانتهاء أخذت العنوان ودفعت به إلى ورشة الحفر، ثم استلمت الكليشييه، واتجهت إلى المطبعة، هناك حيث حرصت على إخفائه حتى يصل المقال الأسبوعي

إلى آلة الكبس، حيث يوضع الكليشييه، وعند انتهاء العامل من طبع مقال حرب فلسطين، طلبت منه رفع المقال بسرعة، ووضع مقال «التيجان الهاوية»، الذي كان بالطبع من دون عنوان، وكان هذا مدعاة لشك العامل الذي بررت له بأنني في انتظار كليشييه العنوان، وقد تظاهرت بانتظار الكليشييه من ورشة الحفر، ثم أظهرته متعجلاً وكأنه وصل للتو، وسلمته إلى العامل على آلة الكبس، ليُطبع العنوان، وتُدار ماكينات المطبعة، وتهتز معها نبضات قلبي.

" في السادسة والنصف من صباح اليوم التالي ، دقت على باب منزلي يدٌ قوية، وعندما فتحتُ الباب اندفع منه ساعيان من الصحيفة في فرع قائلين إن مئات من رجال البوليس أغاروا على مقرها، وعلى المطبعة والمخزن، يجمعون الأعداد وينتشرون في الشوارع والميادين يختطفونها من أيدي الناس، وأني مطلوب لحضور جلسة استثنائية طلبتها نيابة الصحافة للحصول على حكم بتثبيت المصادرة. في تمام الثامنة، عقدت المحكمة جلستها، وطالب رئيس النيابة بتثبيت المصادرة. لكن بعد المرافعة المستفيضة للدفاع، حكمت المحكمة بإلغاء قرار النيابة والإفراج عن الجريدة".

ونأتي إلى أصداء نشر المقال :

"في ذات صباح الإفراج عن الصحيفة وأبو الخير، اندفع كريم ثابت، مستشار الملك فاروق، إلى مكتب إبراهيم باشا عبد الهادي، رئيس الديوان الملكي، ممسكاً بيمينه صحيفة «النداء»، وصاح في وجهه: «هل قرأت جريدة النداء اليوم؟ كيف أقلت هذا المقال من البوليس السياسي؟ وهل يليق أن يوافق عليه القضاء؟ ثم أين نيابة الصحافة؟ وكيف تركت المقال ومن حرضوه دون تحقيق؟ هناك مؤامرة كبيرة، ولا بد من اتخاذ أشد الإجراءات لكشفها ومعاقبة أبطالها، وهذا أقل ما يجب اتخاذه حتى تهدأ ثورة مولانا".

"تدخَّل الملك، فقبض على مرة أخرى، وقُدِّمت لجلسة سرية، قُدِّمت فيها دفاعاً عن نفسي، لكنهم أصروا على حبسي، وقد وضع هذا الأمر الحكومة في حرج، جعل وزير العدل يهدد بالاستقالة، واستشعر محمود فهمي النقراشي باشا، رئيس وزراء مصر وقتها، الحرج أيضاً، فوضع استقالة الحكومة أمام استمرار حبسي".

" كنت قد حصلت على قلم وورقة داخل السجن، وكتبت مقالاً عما حدث لي، ونُشر في جريدة «النداء»، فأثار عاصفة في الشارع، فاستدعاني النائب العام، وقال لي: «مبروك، لقد قررنا الإفراج عنك دون ضمان، بشرط أن تعدني وعد شرف بوقف نشر مقالات فيها هذه الحدة». كنت في موقف لا يستدعي بطولة أخرى، لكنني قلت له إنني لا أقبل المساومة على حريتي، فأطلق سراحي رغماً عن ذلك".

النقراشي باشا هدد باستقالة الوزارة من أجله

ومن الإنصاف أن نذكر أن النقراشي باشا الذي هو رئيس الوزراء في أثناء هذه الأزمة كان هو من تدخل للإفراج عنه، بل إنه هدد باستقالة الوزارة من أجله.

ذروة نجاحه في الجمهور المصري

أصبح الأستاذ أبو الخير نجيب من أصحاب الأسماء بل من أصحاب الأساليب ، فالأسلوب هو الرجل ، وعرفت كتاباته بالصراحة والجسارة حتى وإن كان فيها بعض التطاول أو التجاوز عن معايير اللياقة .

بيد أن ما رفع من قيمة اسمه كان هو تمسكه المفرط بحرية التعبير ، وهو ما أثبتته له (من دون قصد) تجارب السلطة في تقييد الحرية التي اختطها لنفسه ، على الرغم من القيود التي لقيها مرة بعد أخرى ، فرفعت من شأن اسمه حتى من قبل أن يُصدر أعظم صحفه الناجحة وهي جريدة الجمهور المصري (وهي ذروة نجاحه في الصحافة المصرية) ١٩٥٠ .

وقد وصل توزيع جريدة الجمهور المصري إلى أرقام قياسية وتجاوزت أعلى معدلات التوزيع في ذلك الوقت ، وبخاصة في أثناء تأييدها المخلص (بل والعملي والميداني) لمعارك المقاومة الشعبية في قناة السويس ١٩٥١ .

قوله إن قتال الإنجليز ضرورة لأن وجودهم غير شرعي

من مآثر الأستاذ أبو الخير نجيب الوطنية عند من لا يقبلون الهدنة مع المستعمر أنه في ١٩٥١ نشر في جريدته " الجمهور المصري " أن قتال الإنجليز ضرورة

لأن وجودهم غير شرعي، وقد استجابت النيابة للاحتجاج الرسمي البريطاني على مقاله، وبخاصة أن بريطانيا طلبت أن توجه إليه تهمة التحريض على القتل، ومع هذا فإن النيابة العامة حفظت التحقيق على الرغم من أنه أشار إلى ضرورة قتل القائد البريطاني أرسكين ، باعتبار وجود البريطانيين أمراً غير شرعي .

وقد استمر أبو الخير نجيب في مهاجمة الاحتلال الأجنبي بكل وسيلة ، حتى إنه كان صاحب فكرة دعم الفدائيين بالمعلومات والتوجهات من خلال تكوين ما سماها "الغرفة ٨" في مقر جريدة الجمهور المصري، وكان دور هذه الغرفة الشبيهة بغرف العمليات هو مساعدة الفدائيين الذين يحاربون الإنجليز و المعسكرات الإنجليزية في مدن القناة.

قرار أنطون الجميل بمقاطعة إسماعيل صدقي من أجله

تعددت مواقف الأستاذ أبو الخير نجيب الوطنية المخلصة و ممارساته المهنية الشامخة ، فقد كان هو السبب في قرار الأستاذ أنطون الجميل رئيس تحرير جريدة الأهرام بمقاطعة إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء حين طالت فترة انتظاره لمُقابله، وقد قاطعت الأهرام صدقي باشا شهراً كاملاً حتى ذهب للأهرام فاعتذر له.

وهذه رواية منسوبة إليه عن قصة هذه الواقعة :

" كان أنطون الجميل باشا، رئيس تحرير «الأهرام»، يجلس في مكتبه، بنظراته الدائرية الضيقة، وشاربه محفوف الأطراف، يراجع بروفة إحدى صفحات عدد الغد، قبل أن أخترق باب مكتبه كالمشعل، ليخلع الصحفي اللبناني نظراته في ذهول: «شو اللي صار يا نجيب؟» "

" لا أنكر أن أنطون باشا كان رجلاً نبيلًا وصحفيًا يعرف قيمة المهنة والجريدة التي يرأس تحريرها، وقد امتص غضبي الهائج بانتصاره لموقفي بعد أن سردت عليه ما حدث، فأصدر أمرًا بمنع ذكر اسم رئيس الوزراء في أي أخبار تنشرها الجريدة، وقد كان هذا أمرًا عظيمًا جعل إسماعيل باشا صدقي يعتذر لي شخصيًا عما جرى بعد أيام فقط" .

مقاله الفخم عن الإمام الشهيد حسن البنا

كتب الأستاذ أبو الخير نجيب عن الإمام الشهيد حسن البنا بعد اغتياله مقالاً بعنوان : "الإمام الشهيد الرجل الذي فتح الطريق أمام القافلة" وقد قال في ذلك المقال :

" كان المغفور له الشيخ حسن البنا مصلحاً ينبع الإصلاح من أعماق نفسه، وكان داهيةً سياسياً يجمع بين الصلابة في الحق ومرونة الحكيم الذي يؤمن بواقع الأمر وينشد فتح الطريق المغلق لكي تمر القافلة متقدمة نحو هدف عظيم مرموق! ولقد قابلت الفقيد قبيل استشهاده بأسبوعين فقط، وكان هذا الاجتماع هو الأول والأخير مع مرشد الإخوان المسلمين، فقد كانت المعرفة بيننا لا تتجاوز التحية العادية في المناسبات الاجتماعية "

" ولكننا في هذه المرة كنا أكثر من صديقين، كان الشيخ قد عرف حقيقة الدور الذي لعبته، وحقيقة الإعصار الذي هب على فافتلعتني من صحيفتي وكاد يحطم قلبي!! عرف الفقيد ذلك كله، وعرف الباعث عليه فبالغ في الحفاوة بي والإقبال على. وهكذا أمضينا مدة ثلاث ساعات متوالية نتحدث في كل شيء : في المشكلات السياسية وفي الماضي والحاضر وفي الدنيا والدين وفي الجريمة والمستقبل، إن [كلينا] كان يحس أن هذا الحديث لن يتكرر، وأن المقابلة هي الوداع الأخير "

" رحم الله الفقيد رحمة واسعة "

مقاله : "طردهنا ملكا واستبدلنا به [عشرة] ملوك"

ظل الأستاذ أبو الخير نجيب أيقونة كبرى للنضال حتى جاءت ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لكنه من باب المفارقة لقي فيما بعد ثورة ١٩٥٢ أشد العذاب على يد الرئيس جمال عبد الناصر وصار مثلاً ناطقاً لممارسة الحكم لإهدار كرامة الإنسان، واحتقار حرية الرأي، بل أصبح عبرة لمن يعتبر ولمن لا يعتبر.

يُذكر له في هذا الصدد مقالته الشهيرة "طردهنا ملكا واستبدلنا به [عشرة] ملوك" عقب إعلان الجمهورية في ١٩٥٣، وقد قُبض عليه بسبب هذا المقال.

حكم عليه بالإعدام والتجريد من المواطنة بسبب مقال

لمّا تصاعد الخلاف بين الرئيس عبد الناصر و القوى الديموقراطية فيما يعرف بأزمة مارس ١٩٥٤ انحاز الأستاذ أبو الخير نجيب (مثله في هذا مثل الأستاذ أحمد أبو الفتح و كتاب جريدة المصري) إلى الديموقراطية و طالب بعودة الضباط إلى ثكناتهم .

ظل الأستاذ أبو الخير نجيب معارضا للديكتاتورية، ولسلوك الرئيس عبد الناصر طيلة ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ وفي تلك الأيام كان له دور بطولي في التنبيه إلى خطورة الديكتاتورية ، وكان حريصا على الجهاد بكل شيء من أجل مستقبل وطنه ، بيد أن قطار حكم الفرد كان قد انطلق بمساعدة ضعاف النفوس .

و هكذا قدّم نظام الرئيس عبد الناصر الأستاذ أبو الخير نجيب للمحكمة بأقصى تهمة تُمكن من الخلاص منه نهائياً وهي تهمة الخيانة والاتصال بجهات أجنبية وُحُكم عليه بالإعدام وخفف إلى السجن المؤبد ٢٥ عاماً و بقي في السجن إلى أن أفرج عنه الرئيس السادات لأسباب صحية.

وبهذا أصبح الأستاذ أبو الخير نجيب بمثابة الصحفي الذي نال الإعدام والتجريد من شرف المواطنة بسبب مقال. و في تراثنا الصحفي صورة مشهورة له في ملابس المُعتقل سنة ١٩٥٤ تُعتبر أيقونة الصور الصحفية المُعبّرة عن محنة الثورة في عهد ١٩٥٢ مقارنة بما كان يستمتع به قبل ١٩٥٢.

روايته عن محاكمته

و في الأدبيات الصحفية المتواترة رواية للأستاذ أبو الخير نجيب " غير مشهورة وغير مؤكدة " عن يوم محاكمته، وفيها يقول :

" قُدِّمْتُ إلى محكمة ثورية بتهمة الخيانة، وكان نص الاتهام: «في غضون سنة ١٩٥٣ اتصل بجهات أجنبية تعمل ضد النظام الاجتماعي والسياسي القائم في البلاد، بقصد معاونتها على تحقيق أهدافها، وفي غضون سنة ١٩٥٣-١٩٥٤ عمد إلى

الاتصال بطوائف العمال والطلبة وتحريضهم على التمرد والعصيان، وامتهن الصحافة، ولا يلتزم دستورها وأهدافها القومية».

ما يرويه عن اللقاء بالرئيس عبد الناصر

"... كنت ماثلاً أمام المحكمة أرفُقب المصير الجَلَل ، و في جلسة الاستراحة، جاءني ضابط وصعد بي إلى الطابق الثاني من مبنى مجلس الثورة في الجزيرة، والذي كُنَّا فيه، وهناك وجدت جمال عبد الناصر شخصياً، أجلسني وأخذ يحدثني بوَدِّ عن سبب عدم تأييدي للثورة بالرغم من إعجاب الثوار بما أكتبه، وأعلن استعداد «الثورة» تشييد دار صحفية كبرى لي تليق بتاريخي وكتاباتي، لكنني قابلته بالاحترام والرفض في آن، وقلت إنني أعرف قرّاءي وما يريدونه مني، فلم أتعوّد الكتابة دفاعاً عن أحد غير الشعب، وإذا أحس الشعب تقصيراً مني سأخسرّه، وعندها لن تكون لي أي قيمة .. "

" هنا صمت عبد الناصر، وتغيرت ملامح الود، ثم صرفني، لأعود إلى المحاكمة التي قضت بإعدامي، قبل أن يُخفّف الحكم إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة ٢٥ عامًا.

تحفظ الصحافة المصرية في رواية مأساته

ظَلَّت الصحافة المصرية تتحفظ في ذكر أمجاد الأستاذ أبو الخير نجيب مع الإشارة إلى معاناته من دون تفصيل القول في سببها الأخير.

وقد نُشر للأستاذ صلاح الأسواني مقالان في جريدة «الوفد» يناير ١٩٩٢ عن قصة مقال "التيجان الهاوية" ومر هذان المقالان المنشوران مرور الكرام .

مقال الأستاذ طوغان في عهد الرئيس مرسي

فلما جاء عهد الرئيس الشهيد محمد مرسي نشر الفنان الأستاذ طوغان مقاله الشهير "الأستاذ أبو الخير نجيب: صحافة الاعتزاز بالنفس" في ١٩ أبريل ٢٠١٣ وكشف كثيراً من الحقائق عن مواقف هذا الرجل الشجاع ، وهي المواقف التي لم

يكن من الممكن أن تنشر قصتها بهذا الاعتزاز إلا في ظل عهد حكم مدني وديموقراطي.

وفاته الدرامية

جاءت وفاة الأستاذ أبو الخير نجيب المفاجئة في السابع من أبريل ١٩٨٣ لتُضيف إلى صورته المستحقة للمجد ، فقد تُوفي أمام مبنى نقابة الصحفيين بعد أن صدمته سيارة مُسرعة لم يُعرف قائدها، و قد قص الأستاذ طوغان بطريقته التصويرية المتأثرة بالكاريكاتير القصة على النحو التالي :

" .. في السابع من إبريل عام ١٩٨٣ ... مبني نقابة الصحفيين.... إذ كان قد بدأ وقتها توزيع المواد الغذائية بالبطاقات ، وحفاظًا على كرامة الصحفيين وتجنبيهم الوقوف في الطوابير، اقتطعت النقابة جزءًا من حديقته وحوالته إلى حانوت لبيع السكر والأرز والصابون واللحم والفراخ المجمدة ، وقد جاء أبو الخير واشترى فرخة ، وعند خروجه من باب النقابة وعبوره الشارع، صدمته سيارة مُسرعة طوّحته في الهواء، وألقته على الطريق مُضرجًا بالدماء، وعندما فحصوه وجدوه قد فارق الحياة".

يقول الأستاذ طوغان بأسلوبه الكاريكاتيري : "مات أبو الخير نجيب أمام باب نقابة الصحفيين، ويده ممسكة بالفرخة".

فيلم عن قصة حياته

فيما بعد وفاته تناولت السينما قصة حياته المثيرة في فيلم "الهروب من الخانكة" الذي أنتجته الفنانة ماجدة الخطيب ١٩٨٦ بطولة فريد شوقي ، لكنّه مُنع من العرض و يتردد أن المنتجة أوديت في حريتها بسبب إنتاجها لهذا الفيلم .

المحتويات

| | |
|----|--|
| ٥ | إهداء |
| ٦ | هذا الكتاب |
| ١٥ | الفصل الأول د. محمد حلمي مراد |
| ١٥ | آخر فرصة لنجاة الناصرية |
| ١٥ | قيمة الإيحاء الإيجابي |
| ١٦ | حصوله المبكر على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية |
| ١٦ | ترتيبه بين سلسلة الوزراء من أساتذة الاقتصاديين |
| ١٧ | متانة أخلاقه |
| ١٧ | التمييز بينه وبين سمييه المترجم الشهير |
| ١٧ | نشأته و صعوده |
| ١٨ | حقوق الإسكندرية |
| ١٨ | حقوق عين شمس |
| ١٨ | فانون الإصلاح الزراعي |
| ١٨ | اعتقاله في ١٩٥٤ |
| ١٩ | مدير الثقافة العمالية |
| ١٩ | وكيلا لجامعة القاهرة |
| ١٩ | بيان ٣٠ مارس |
| ١٩ | نشاطه البارز في وزارة التربية و التعليم |
| ٢٠ | عضويته في مجلس الوزراء |
| ٢١ | كان سببا في أقسى غضبات عبد الناصر |
| ٢١ | كان يصور معركته على أنها مع مكتب الخدم |
| ٢١ | مساجلات الدكتور محمد حلمي مراد مع سامي شرف |
| ٢٢ | رواية الدكتور محمد حلمي مراد |
| ٢٣ | حديثه عن دوره في متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس |
| ٢٣ | روايته لحواره الأخير مع الرئيس عبد الناصر |
| ٢٤ | رد سامي شرف على الدكتور محمد حلمي مراد |
| ٢٥ | الجزئيات الثلاث التي حرص سامي شرف على إثباتها |
| ٢٥ | مقدمة رد سامي شرف عن مكانة الرجلين |

| | |
|----|--|
| ٢٦ | أسباب اختياره للوزارة ومراحل مفاتحته |
| ٢٦ | التذكير المبطن بأن كل جلسات الرئيس مسجلة |
| ٢٧ | ثلاث مواجهات للرئيس عبد الناصر معه في ثلاث جلسات |
| ٢٧ | انتقادات الرئيس عبد الناصر للدكتور محمد حلمي مراد |
| ٢٨ | تقريره عن نادي القضاة |
| ٢٨ | يقول إن د. حلمي مراد أسرع إليه في مكتبه |
| ٢٩ | أي أحد يستطيع أن يدعي أنه بعث برسالة لأي شخص |
| ٢٩ | كثرة الشهادات التي رويت عن إقالته العاصفة |
| ٣٠ | شهادة سيد مرعي |
| ٣٠ | شهادة أمين هويدي |
| ٣٠ | شهادة صلاح الشاهد كبير الأمناء |
| ٣٠ | شهادة د. عبد الوهاب البرلسي |
| ٣٠ | رأي الدكتور حسين مؤنس |
| ٣١ | روايتا ضياء الدين داوود و جلال الحمامصي |
| ٣١ | تكريمه من الدولة في بداية عهد السادات |
| ٣١ | نفور السادات من قدرته على التريص |
| ٣١ | فوزه بعضوية مجلس الشعب |
| ٣٢ | آراؤه في البرلمان عقب أحداث يناير ١٩٧٧ |
| ٣٣ | من مؤسسي الوفد الجديد |
| ٣٣ | امتناعه عن الترشيح في انتخابات ١٩٧٩ |
| ٣٣ | من مؤسسي حزب العمل |
| ٣٣ | انتقل بنشاطه إلى جريدة الشعب |
| ٣٤ | مقاله عن الوضع الدستوري لحرم السيد الرئيس |
| ٣٤ | اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ |
| ٣٤ | أمينا عاما لحزب العمل |
| ٣٤ | كتابه السياسي الأول : التغيير أو الضياع |
| ٣٥ | صاغ استجواب وزير الداخلية في ١٩٨٤ |
| ٣٥ | صاغ استجواب الفساد في قطاع البترول |
| ٣٥ | كتابه الثاني : لماذا نقول لا في استفتاء الرئاسة القادم |
| ٣٦ | احتجازه في حبس قسم مصر الجديدة |
| ٣٦ | كتابه الثالث : من أجل مصر أعارض بكل حرية |
| ٣٦ | عاش حياته بلا زواج |
| ٣٦ | آثاره |
| ٣٧ | الكتب السياسية |

| | |
|----|--|
| ٣٧ | هل كتب مذكرات لم تنشر؟ |
| ٣٨ | وصيته قبل موته |
| ٣٩ | من رثاء الأستاذ مجدي أحمد حسين له |
| ٤٠ | وفاته |
| ٤١ | الفصل الثاني: د. رشوان فهمي |
| ٤١ | الطبيب النبيل الذي رفع للأطباء رايتهم |
| ٤١ | مكانته المهنية المرموقة |
| ٤٢ | نشأته و تكوينه |
| ٤٢ | د. نور الدين طراف يروي ذكرياته عن د. رشوان فهمي |
| ٤٢ | دوره في تهريب جثمان على طه عفيفي شهيد الطلبة |
| ٤٣ | رفضه الزواج والعيادة |
| ٤٣ | فضل د. مصطفى الرفاعي في تخليد ذكراه |
| ٤٣ | دوره المبكر في إضراب الأطباء في ١٩٥١ |
| ٤٤ | كلمة رشوان فهمي في المؤتمر الصحفي لإعلان الاضراب |
| ٤٥ | ديموقراطية وزارة الوفد و وزير الصحة |
| ٤٥ | نجاح الاضراب الذي استمر ٥٠ يوما |
| ٤٥ | برقية رشوان الحاسمة في تأييد حركة الجيش |
| ٤٦ | ترتيباته لتأييد لحركة ٢٣ يوليو |
| ٤٦ | مكانته في بداية عهد ٢٣ يوليو |
| ٤٦ | رفضه أن ينال الترقية قبل زملائه |
| ٤٧ | رسالته لمدير الجامعة |
| ٤٨ | تأسيسه لنقابة أطباء الإسكندرية |
| ٤٨ | مهاجمته فكرة شعبية النقابات |
| ٤٨ | حديثه الصريح عن الحقوق السياسية للشعب |
| ٤٩ | شهادة حسن إبراهيم عن علاقة رشوان فهمي بعبد الناصر |
| ٤٩ | معركة نقيب الأطباء ١٩٦٥ |
| ٥٠ | الدولة تدفع بطبيب من الجيش لمنافسته في منصب نقيب الأطباء |
| ٥٠ | فوزه بمنصب نقيب الأطباء على الرغم من الدولة |
| ٥١ | السبب العجيب لمحنته : القشة القاصمة |
| ٥١ | تصديه للرد على الرئيس عبد الناصر |
| ٥٢ | اعطوا قصر العيني الإمكانيات المتاحة لقناة السويس |
| ٥٢ | تصاعد التوتر في علاقته بالنظام الناصري |
| ٥٣ | كلمته في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ |

| | |
|----|--|
| ٥٣ | التقدم للقيادة الفكرية واجب أصحاب العلم |
| ٥٣ | كلما ازداد ظلمه قربت نهاية حكمه |
| ٥٤ | كيف توالي عقابه سريعاً |
| ٥٤ | عقاب الدكتور عثمان وهبي الذي صفق له |
| ٥٤ | نص قرار رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي بفصل الدكتور رشوان |
| ٥٥ | الفصل من الاستاذية بقرار جمهوري |
| ٥٥ | نص قرار رئيس الجمهورية بفصل الأستاذين |
| ٥٦ | فرض الحراسة على الأستاذين |
| ٥٦ | اجتماع مجلس النقابة لفصل النقيب المنتخب |
| ٥٧ | نقابتا الإسكندرية وبني سويف رفضتا قرار مجلس النقابة |
| ٥٨ | خط التليفون والعمل في التأمين الصحي |
| ٥٨ | فولكلوريات حوار مندوب الحراسة مع الدكتور رشوان فهمي |
| ٥٩ | تصوير الدكتور عبد الرحمن بدوي لمحنته |
| ٦٠ | حوار عبد الرحمن بدوي مع رشوان فهمي |
| ٦٠ | استبداد لم يشهد له التاريخ مثيلاً |
| ٦١ | رأيه في المسئولية عن هزيمة ١٩٦٧ |
| ٦١ | رفضه الانضمام لجبهة شمس بدران ضد عبد الناصر |
| ٦٢ | د. مصطفى الرفاعي يروي : كيف قبل فتح عيادة |
| ٦٢ | رفضه التظلم من قرار فصله من الجامعة |
| ٦٢ | رشوان فهمي رفض المعاش الاستثنائي |
| ٦٣ | موقفه في بداية عهد السادات |
| ٦٣ | برقيته إلى السادات يوم ١٦ مايو ١٩٧١ |
| ٦٣ | برقيته إلى السادات يوم ٩ يونيو ١٩٧١ |
| ٦٤ | برقيته إلى السادات عند إعادة رمز القضاء الذين شملتهم المذبحة |
| ٦٤ | القضاء يلغي قرار فصله |
| ٦٤ | برقية تهنئة د. محمود محفوظ وزير الصحة |
| ٦٤ | حفلات تكريمه بعد إنصافه |
| ٦٥ | فلسفته المتكاملة للإصلاح السياسي |
| ٦٦ | نحن لا نفرض وصاية لكننا نرفض الوصاية |
| ٦٦ | الثقة والكفاءة |
| ٦٧ | ١- سيادة القانون على الحكام والمحكومين |
| ٦٨ | ٢- حرية الصحافة |
| ٦٨ | ٣- احترام الجامعات |
| ٦٨ | ٤- حماية ضباط الشرطة من الإغراء أو التهديد |

| | |
|----|---|
| ٦٨ | ٥- قيام معارضة أو معارضات منظمة |
| ٦٨ | ٦. معرفة الحقيقة فيما يخص إسرائيل |
| ٦٩ | آن الآوان لتكوين تجمع وطني |
| ٦٩ | رسالته لوكيل مجلس الشعب عقب أحداث الطلاب في يناير ١٩٧٣ |
| ٧٠ | الشعب الذي لا يقلق لا يستحق الحياة |
| ٧١ | رسالته لزميله جمال مسعود عميد الكلية حول المفصولين |
| ٧٢ | برقيته للرئيس السادات عقب نصر أكتوبر |
| ٧٢ | وفاته وتبرعه بجهته لقسم التشريح |
| ٧٢ | كلمة مصطفى الرفاعي في تأبين رشوان فهدي |
| ٧٤ | الفصل الثالث : الأستاذ خالد محمد خالد |
| ٧٤ | ملحمة التحقق بعد التألق في الفكر السياسي |
| ٧٤ | الفردية في نمودجه |
| ٧٥ | تفاوت موقف القراء من حب آرائه الأولى و الأخيرة |
| ٧٥ | شجاعته العقلية النادرة |
| ٧٦ | ابتعاده الوثائق عن الإيمان بالديماجوجية |
| ٧٧ | موقفه في أزمة مارس ١٩٥٤ |
| ٧٧ | دوره في مناقشات اللجنة التحضيرية للميثاق |
| ٧٨ | حبه للتفلسف فيما رواه من المذكرات |
| ٧٩ | حديثه عن مواطن الخطأ في استنتاجاته الأولى |
| ٨٠ | سجاله الشهير مع الرئيس عبد الناصر |
| ٨١ | تصويره لموقف الرئيس عبد الناصر تجاهه |
| ٨١ | ردود عبد الناصر المؤكدة على نيته المضي لأبعد من أناتورك |
| ٨١ | الزمن يحقق انتصار فكرة الأستاذ خالد |
| ٨٢ | وصفه الدقيق : ليست ثورة و إنما هي تحولات |
| ٨٢ | حله الذي للتوفيق بين موقفنا من الرأسمالية والاشتراكية |
| ٨٣ | بدعة الحرية السياسية و الحرية الاجتماعية |
| ٨٤ | تشخيص التآمر على الديمقراطية |
| ٨٤ | فخره بتقدير السنهاوري له |
| ٨٤ | حقيقة الواجهة في الرأي المعارض للحرية |
| ٨٥ | تفسيره لموقف سلطة الثورة من حرية الرأي |
| ٨٥ | استيائه الشديد من فكري التنظيم السري والشمولية |
| ٨٦ | لقاؤه الأول بالرئيس جمال عبد الناصر |
| ٨٧ | محاولة تبرئة عبد الناصر من جرائم الناصرية |

| | |
|----|--|
| ٨٨ | روايته لمقاله و ذكرياته عن حرب ١٩٦٧ |
| ٨٩ | تصويره لرحلته مع الإخوان المسلمين |
| ٨٩ | إعجاب لا محدود بقدرات الإمام الشهيد الفذة |
| ٨٩ | حرصه على إدانة النظام الخاص للإخوان المسلمين |
| ٩٠ | انفراده برواية مسئولية الإخوان عن اغتيال احمد ماهر |
| ٩٠ | شيوخ تصويره لحوار الامام البنا مع النحاس باشا |
| ٩١ | إعجابه بالشيخ المراغي |
| ٩١ | حبه للشيخ الباقوري |
| ٩٢ | حبه للشيخ محمد عبد اللطيف دراز |
| ٩٢ | حبه للشيخ أمين خطاب السبكي (الابن) |
| ٩٢ | انبهاره بالأستاذ محمد فريد وجدي |
| ٩٢ | إشادته بالمستشار حافظ سابق رئيس محكمة مصر |
| ٩٣ | إشارته الى أن النقراشي باشا أمر له بمكافأة من الدولة |
| ٩٣ | ثناؤه على طهارة أخلاق النقراشي باشا |
| ٩٤ | رأيه في الوفد |
| ٩٤ | ثناؤه على فؤاد سراج الدين |
| ٩٤ | ثناؤه على الأستاذ عبد الوارث دسوقي |
| ٩٤ | رسوبه في السنة الأولى الثانوية |
| ٩٥ | إشادته بمحمد صلاح الدين باشا وجو المناظرات |
| ٩٥ | تصويره لشخصية الأستاذ عبد الله القصيمي |
| ٩٥ | الشيخ عبد الصمد حسن وكيل رواق الشراقة |
| ٩٦ | قصة لقاءه بالشاعر الكبير محمد الأسمر |
| ٩٦ | د. يحيى الخشاب هو الرقيب الذي وافق على نشر كتابه |
| ٩٦ | الاعتراف بما وصل إليه عن طريق الوساطة |
| ٩٦ | حضوره دفاع أحمد حسين عن عز الدين عبد القادر |
| ٩٧ | الفصل الرابع |
| ٩٧ | الدكتور درية شفيق سيدة واحدة بدلا من الرجال |
| ٩٧ | نشأتها |
| ٩٨ | بداية شهرتها |
| ٩٨ | حصولها على ليسانس الدولة بمرتبة الشرف |
| ٩٨ | تحية الشاعر محمد عبد الغني حسن لها |
| ٩٩ | زواجها لفترة قصيرة من الأستاذ أحمد الصاوي محمد |
| ٩٩ | زواجها من ابن خالتها |

| | | |
|-----|-------|--|
| ٩٩ | | عودتها إلى مصر |
| ٩٩ | | حصولها على الدكتوراه في الفلسفة |
| ٩٩ | | أحمد أمين يرفض تعيينها في الآداب |
| ١٠٠ | | هدى شعراوي توليها رئاسة تحرير مجلة المرأة الجديدة |
| ١٠٠ | | نشاطها في اتحاد بنت النيل» |
| ١٠١ | | عرضها مطالب المرأة في عهد وزارة الوفد الأخيرة |
| ١٠١ | | مشاركتها البارزة في المقاومة الشعبية |
| ١٠١ | | المفتي الشيخ مخلوف يعارض في دخول المرأة للبرلمان |
| ١٠٢ | | تقدمها لتسجيل حزب سياسي |
| ١٠٢ | | موقفها الطليعي في ازمة مارس ١٩٥٤ |
| ١٠٢ | | الاعتصام واعتزام الإضراب |
| ١٠٢ | | وعود الرئيس محمد نجيب |
| ١٠٣ | | الرئيس عبد الناصر يقرر إغلاق مجلتها |
| ١٠٣ | | تعلن رفضها لدستور ١٩٥٦ |
| ١٠٣ | | إلغاء التنظيمات الخاصة بما فيها اتحاد بنت النيل |
| ١٠٣ | | إضرابها عن الطعام واعتصامها في السفارة الهندية |
| ١٠٤ | | ترجمتها لمعاني القرآن للغتين الإنجليزية والفرنسية |
| ١٠٤ | | القبض على زوجها في ١٩٦٧ |
| ١٠٤ | | دفعها إلى الطلاق |
| ١٠٥ | | تخفيف القيود عليها بعد وفاة عبد الناصر |
| ١٠٥ | | تلخيص الأستاذ مصطفى أمين لمكانتها في التاريخ |
| ١٠٦ | | مؤلفاتها |
| ١٠٦ | | وفاتها |
| ١٠٦ | | بعض الكتب التي تناولت سيرتها |
| ١٠٧ | | الفصل الخامس الأستاذ أبو الخير نجيب |
| ١٠٧ | | الصحفي الأجرأ الذي أشار الأمريكان بتأييده |
| ١٠٧ | | أصبح أيقونة للشجاعة والإثارة معا |
| ١٠٨ | | ممن مهدوا بالمدفعية الثقيلة لإنهاء الملكية |
| ١٠٨ | | قضى زهرة عمره في السجن |
| ١٠٩ | | الأمريكيون والحرص على تشويه الرجل |
| ١١٠ | | المجد الذي في الصورة المستترة |
| ١١١ | | تكوينه العصامي |
| ١١١ | | هو من أصدر " النداء الجديد" بالتعاون مع ياسين سراج الدين |

| | |
|-----|--|
| ١١٢ | قصة مقاله الشهير : تيجان تهاوت |
| ١١٤ | النقراشي باشا هدد باستقالة الوزارة من أجله |
| ١١٤ | ذروة نجاحه في الجمهور المصري |
| ١١٤ | قوله إن قتال الإنجليز ضرورة لأن وجودهم غير شرعي |
| ١١٥ | قرار أنطون الجميل بمقاطعة إسماعيل صدقي من أجله |
| ١١٦ | مقاله الفخم عن الإمام الشهيد حسن البنا |
| ١١٦ | مقاله : "طرردنا ملكا واستبدلنا به [عشرة] ملوك" |
| ١١٧ | حكم عليه بالإعدام والتجريد من المواطنة بسبب مقال |
| ١١٧ | روايته عن محاكمته |
| ١١٨ | ما يرويّه عن اللقاء بالرئيس عبد الناصر |
| ١١٨ | تحفظ الصحافة المصرية في رواية مأساته |
| ١١٨ | مقال الأستاذ طوغان في عهد الرئيس مرسي |
| ١١٩ | وفاته الدرامية |
| ١١٩ | فيلم عن قصة حياته |

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

**Noble Political Opponents
aiming for some freedom
1952- 1998**

M. Helmy Mourad 1919-1998

Rashwan Fahmy 1911-1975

Khaled M.Khaled 1920-1996

Dorria Shafique 1908-1975

Abu Elkhair Naguib 1913-1983

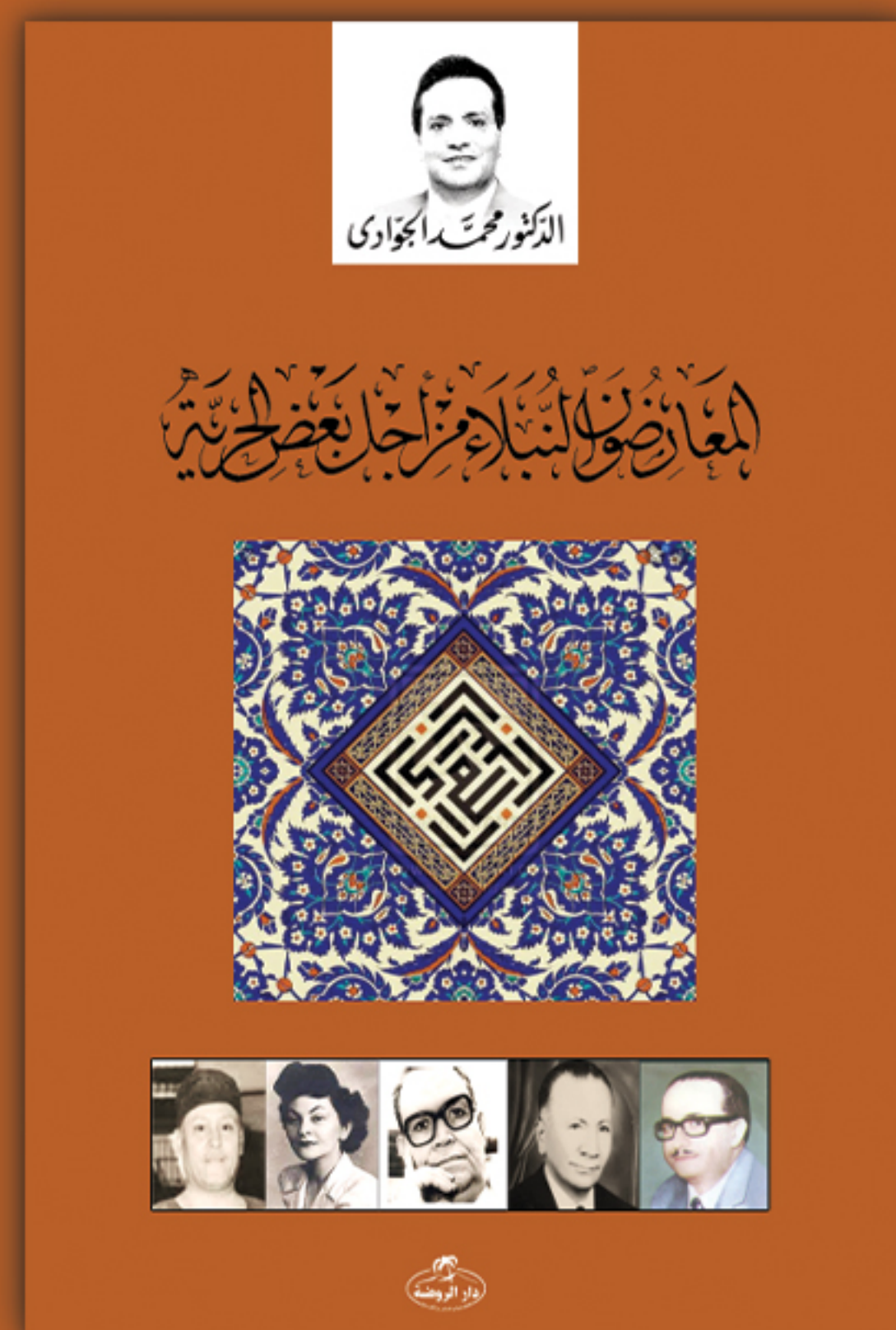




الدكتور محمد الجوّادى

يستعرض هذا الكتاب نماذج بارزة لمحاولات جادة بذلها أصحابها من أجل تحقيق حلم بسيط في بعض من ضوء الحرية وبعض من ضوء الديمقراطية على الرغم من ظلال الدولة الشمولية التي تنامت سطوتها بالتدريج من دون أن تتنامى شخصيتها السياسية على نحو ما كان أصحاب النية الحسنة يؤملون من التغيير الذي حدث في 23 يوليو 1952 وتحول تحوله القاسي في 1954 مكرسا لحكم الفرد من ناحية ولل فكرة الشمولية من ناحية أخرى مع ما استتبع هذا من تغييب شبه تام أو تام لكل القيم المرتبطة بالديموقراطية والعدالة والحرية وحقوق الإنسان وما صحب هذا التغييب من العدول نهائيا عن متطلبات مناخ الحرية الذي ميّز مصر قبل ثورة 1919 وبعدها ، بل وتؤكد وجوده من خلال مؤسسات فاعلة وراسخة مع اقتناع وطني (وتوافق شعبي مكتمل أصبح طبيعياً بل عضوياً) بالديموقراطية وبالحرية والتعددية مهما كان موقف الممارسين من هذه القضايا.

- محمد حلمي مراد
- رشوان فهمي
- خالد محمد خالد
- درية شفيق
- أبو الخير نجيب



38